حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة
مجلة علمية محكمة

الأَحَادِيثُ الَّتِي حَكَمَ عَلَيْهَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الإِسْنَادِ
"جَمْعٌ وَدِرَاسَةٌ"

تأليف

د. نبيل رضا محمد الطنطاوي سراج

مدرس الحديث وعلومه

في كلية أصول الدين والدعوة

فرع جامعة الأزهر بالمنصورة

ملخص البحث باللغة العربية

الأَحَادِيثُ الَّتِي حَكَمَ عَلَيْهَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الإِسْنَادِ "جَمْعٌ وَدِرَاسَةٌ".

نبيل رضا محمد الطنطاوي سراج

قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، المنصورة، مصر.

البريد الإلكتروني: nabilserag٨٢١.el@azhar.edu.eg

الْمُلَخَّصُ:

تَكْمُنُ أَهَمِّيَّةَ الْبَحْثِ فِي تَعَلُّقِهِ بِعِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ وَعِلْمِ الْعِلَلِ، وَهُمَا مِنَ الْأَهَمِّيَّةِ بِمَكَانٍ مِنْ بَيْنِ عُلُومِ الْحَدِيثِ الْأُخْرَى، وَتَكْمُنُ أَيْضًا فِي التَّعَرُّفِ عَلَى حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ عَلَى بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، وذَلِك مِن خِلَالِ جَمْعِ البَاحِث للأَحَادِيثِ الَّتِي حَكَمَ عَلَيْهَا الذَّهَبِيّ فِي جَمِيعِ مُؤَلَّفَاتِهِ بِـ"النَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الْإِسْنَادِ". وَقَد اعْتَمَدَ الْبَاحِثُ فِي كِتَابَةِ هذَا الْبَحْثِ عَلَى الْمَنْهَجِ الِاسْتِقْرَائِيّ؛ القَائِم عَلَى الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّتَبُّعِ لِكُلّ جُزْئِيّاتِ الْمَوْضُوع، وكذَلِك الْمَنْهَج التَّحْلِيلِيّ؛ القَائِم عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّخْرِيجِ وَدِرَاسَةِ الْأَسَانِيد وَالْحُكْمِ، وتَحْلِيلِ كَلَامِ الأَئِمّة وتَوْجِيهِه، وبيَانِ وَجْه الاتِّفَاقِ أو الِاخْتِلَافِ معَ الذَّهَبِيّ فِي حُكْمِهِ علَى هذِهِ الْأَحَادِيث. وقدْ بلغَ مجْمُوعُ الأَحَادِيث (سِتَّةُ أَحَادِيث)، ونَظَافَةُ الإِسْنَادِ عِنْدَ الذَّهَبِيّ قَدْ يُرَادُ بِهَا إِمَّا النّظَافَة الظَّاهِرَة لِلسَّنَدِ، أوْ اعْتِمَاد الذَّهَبِيّ عَلَى تَصْحِيح إِمَامٍ لَهَذَا السَّنَد، أوْ أنَّ الرَّاوِي الضَّعِيف بالسَّنَد فِي دَائِرَةِ القَبُولِ عِنْدَه، أوْ صِحَّة الإِسْنَادِ دُونَ فُلَانٍ مِنَ الرُّوَاةِ، أوْ صِحَّة الإِسْنَادِ كَامِلًا. وفِي النِّهَايَةِ أَوْصَى البَاحِثُ بِجَمْعِ أَحْكَامِ الْأَئِمَّةِ الْخَاصّةِ بِهِمْ فِي جَمِيعِ مُؤَلَّفَاتِهِمْ عَلَى وَجْهٍ مُسْتَقِلّ، وَالّتِي قَدْ تَجْمَع بَيْن أَكْثَرَ مِنْ حُكْمٍ لِلْحَدِيثِ؛ وَأَنْ تُعْطَى لِلْبَاحِثِينَ عَلَى هَيْئَةِ رَسَائِلَ عِلْمِيَّة؛ لِبَيَانِ هَلْ أَصَابُوا فِي أَحْكَامِهِمْ أَمْ لَا؟

الْكَلِمَاتُ المفْتَاحِيّة: الأَحَادِيث، حَكَم، الذَّهَبِيّ، النَّكَارَة، نَظَافَةُ الإِسْنَاد.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

The Hadiths Judged by Al-Hafiz Al-Dhahabi as Denied Despite Their Clean Isnad (Compilation and Study)

Nabil Reda Mohamed Altantawi Serag.
Department of Hadith and Its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion & Dawah, Al-Azhar University, Mansoura, Egypt.
Email: nabilserag٨٢١.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The significance of this paper stems from the fact that it is related to the Science of Hadith Terminology and Defects – two important branches of Hadith Sciences. The paper is also important since it touches on how Al-Hafiz Al-Dhahabi judged some of the Hadith, as the researcher has compiled the Hadith judged by Al-Dhahabi as "denied despite their clean isnaad" throughout all his works. The researcher applies the induction methodology as the he carefully examined the minor details of this topic in Al-Dhahabi's writings. Besides, the research adopts also the analytical approach that has to do with compiling and studying the chains of transmission, analyzing well-versed traditionists' opinions on this topic and judging it, projecting the aspects of agreement and disagreement with Al-Dhahabi in this regard. Of six Hadiths judged by Al-Dhahabi as "denied despite their clean isnaad", cleanness of *Al-Isnaad* means either of the following: The apparent cleanness of Isnaad, or *Al-Dhahabi*'s reliance on one of the Imam's declaration that this very *Isnaad* is correct, or that the weak narrator in the chain of transmission lies within the scope of acceptance, or the authenticity of the Isnaad without one of the narrators, or the authenticity of the full Isnaad. In conclusion, the researcher recommends compiling the Hadith upon which Imams have special opinions from their writings in independent collections, stressing that researchers should focus on this very topic in their future studies.

Keywords: Hadith, ruling, Al-Dhahabi, clean isnaad, denial.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ لله الذِي أكرمنَا بكتابِه المُنَزّل، وشَرّفنَا بنَبِيِّه المُرْسَل، نحْمَدُه علَى مَا أَوْلَانا مِن مَنِّهِ وكَرَمِهِ، وخَصَّنَا بِهِ مِن جَزِيل نِعَمِه. وصَلّى اللهُ علَى سيّدنَا محمّدٍ نبِيّ الرّحْمَة، ومُبَلّغ الحِكْمَة، وعلَى آلِهِ وصَحْبِه وسَلّم. وبَعْدُ:

قالَ اللهُ عزَّ وجلّ: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ اللَّهَ**﴾.(١)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « **مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ...**».(٢)

وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾.(٣)

وقالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَحْفَظُ مِنْ سَامِعٍ**».(٤)

فإذا كانَ للحديث النبويّ هذه المنْزلة من الدِّين، فلم يكن عجبًا أن يوجّه أهلُ العلم عنايتهم في خدمة هذا الحديث الشريف؛ جمعًا وحفظًا وتبليغًا، وتدوينًا لنصُوصه، ودراسةً لأحوال رواته ونقلته، وبيانًا لفقهه وأحكامه، وتبيينًا لألفاظه ومعانيه، وصحيحه وضعيفه، وأسباب

---

(١) سورة النساء: من الآية رقم (٨٠).

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب الْإِمَارَةِ، بَاب وُجُوبِ طَاعَةِ الْأُمَرَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَتَحْرِيمِهَا فِي الْمَعْصِيَةِ (٣/ ١٤٦٦ح رقم ١٨٣٥).

(٣) سورة النحل: من الآية رقم (٤٤).

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه "المشهور بالسنن"، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٤/ ٣٣١ح رقم ٢٦٥٧) من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، وقال الترمذي: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وابن ماجه في سننه، (المقدمة)، بَابُ مَنْ بَلَّغَ عِلْمًا (١/ ١٥٧ ح رقم ٢٣٢)، واللفظ له. قلت: وقد نصّ الإمام الكتّاني على أنه حديث متواتر، في نظم المتناثر (ص٣٣ ح رقم ٣).

ورُوده، وعلله،... إلى غير ذلك من فنون علوم الحديث ومجال البحث فيه.

وقد انقطع إلى هذا العمل الجليل أئمةٌ لا يشقّ لهم غبار في فقه الأحاديث ونقدها، ومعرفة صحيحها من معلولها، وثابتها من زائفها، وما زالوا يتخيّرون ويتحرّون الصدق والحق، ويصدفون عن الكذب والباطل، حتى تركوا لنا ثروةً طائلةً في هذا العلم النبوي، يجد فيها المسلم والباحث عن الحقيقة ما يشاء من دين ودنيا.

ولذلك سأتناول بمشيئة الله تعالى في بحثي هذا: البحث في كتب أشهر هؤلاء المحدثين الذين ساهموا في هذا التراث الخالد بتآليفهم القيمة ودواوينهم المشهورة، ألا وهو الحافظ شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هجرية)، وذلك من خلال جمع الأحاديث التي حكمَ عليها في مؤلفاته بـ "النَّكَارَة معَ نظَافَة الإسْنَاد"، متناولًا إيّاها بالتخريج والدراسة والحكم عليها؛ لبيان هل استقام حكم الإمام الذهبي على هذه الأحاديث أَوْ لَا؟ ، وذلك تحت عنوان: **[الْأَحَادِيثُ الَّتِي حَكَمَ عَلَيْهَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الْإِسْنَادِ "جَمْعٌ وَدِرَاسَةٌ"].**

وترجع أهمية هذا البحث لما يلي:

١- التّعرّف على حكمٍ من أحكام الإمام الذهبي الذي يجمع بين النكارة ونظافة الإسناد.

٢- جمْع الأحاديث التي حكم عليها الذهبي في مؤلفاته بالنَّكارة مع نظافة الإسناد.

٣- تعلّقه بعلمَيْ المصطلح والعِلل، وهما من الأهميّة بمكان بين علوم الحديث الأخرى.

واخترتُ هذا البحث، لعدّة أسباب، من أهمّها ما يلي:

١- إحياء علوم الحديث ونشرها؛ لما في معرفتها من فوائد عظيمة لا تخفَى.

٢- مكانة الذهبي العِلميّة؛ حيث كان مِن أكابر علماء عصره، لا سيما في علم الحديث.

٣- إبراز جُهُود الذهبي في حكمه على بعض الأحاديث بالنكارة مع نظافة الإسناد.

٤- النّظر في حكم الحافظ الذهبي على هذه الأحاديث. إلى غير ذلك من الأسباب.

أهداف البحث:

يهدُف البحثُ إلى ما يلِي: ١- بيَان معنَى النَّكَارة. ٢- بيَان معنَى نظَافَة الإسْنَاد.

٣- جَمْع الأَحَادِيث الَّتِي حَكَمَ عليها الحافظ الذّهبي في جميع مؤلفاته بـ "النَّكارة مع نظافَة الإسناد"؛ لبيَان هل استقَام حكمُهُ على هذِه الأحادِيث أوْ لَا؟

الدراسات السابقة:

بعد طُولِ بَحْثٍ وعلَى قَدْر عِلْمِي المُتَواضِع لَمْ أقِفْ علَى بحثٍ مفردٍ مستقل يجْمَع الأَحَادِيث الَّتِي حَكَمَ عليهَا الحافظُ الذّهبِيّ بـ "النَّكارَة مع نظافَةِ الإسنَاد" مع دراسَتِهَا.

تقسيماتُ البحث:

اقتضتْ طبيعة البحث أن يكون في: مقدّمةٍ، ومبحثَيْن، وخاتِمَة.

أمّا المقدمّة؛ فتشتمل على: أهميّة البحث، وأسباب اختياري له، وأهداف البحث.

وأمَّا المبحث الأول فهو: التعريف بالحافظ الذهبي، والنكارة، ونظافة الإسناد، وضمّنته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالحافظ الذهبيّ - بإيجاز -.

المطلب الثاني: تعريف النَّكَارة.

المطلب الثالث: معنَى نظَافَة الإسْنَاد.

وأمَّا المبحث الثاني فهو: دراسةُ الأحاديث التي حكمَ عليها الحافظ الذهبيّ بالنَّكارة مع نظافة الإسناد.

وأما الخاتمة: فتشتمل على أهمِّ نتائج البحث، ثم يليها فهرس المصادر والمراجع.

مَنْهَجُ الْبَحْث:

لقد سلكتُ في كتابة هذا البحث لتحقيق أهدافه منهجَيْن؛ أولا: المنهج الاستقرائي: القائم على الاستقراء والتتبع لكل جزئيات الموضوع، فقمتُ بالبحث في كتب الذهبي، ثمّ حدّدت

الأحاديث التي حكم عليها بالنكارة مع نظافة الإسناد. ثانيًا: المنهج التحليلي: القائم على الجمع والتخريج ودراسة الأسانيد والحكم للأحاديث التي حكم عليها الذهبي في مؤلفاته بالنَّكارة مع نظافة الإسناد، وبيان وَجْه الاتّفاق أو الاختلاف معه في هذا الحكم.

خُطُوَاتُ عَمَلِي فِي البَحْث:

١- كتابةُ نصّ الحديث حسب القواعد الإملائيّة المتعَارَف عليها.

٢- المحافظةُ علي نصِّ أحاديث الحافظ الذهبي من كتبه كما هو، إلَّا أن يكون خطأً بينًا أو سقطًا ظاهرًا، فأُثبتُ الصّواب في الأصل وأُنَبِّه عليه في الحاشية.

٣- ترقيمُ الأحاديث ترقيمًا مسلسلًا.

٤- عزْوُ الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٥- تخريجُ الأحاديث من مظانها مع بيان درجتها من حيث القبُول أو الرّدّ.

٦- التّرجمةُ لرجال الإسناد، وسأبيّن ذلك عند ذكر منهجي في دراسة الإسناد.

٧- بيانُ الألفاظ الغريبة من خلال الرجوع إلي كتب الغريب واللغة والشروح.

٨- التعريفُ بالبُلْدَان الواردة في البحث من الكتب المخصصة لذلك.

٩- بيانُ الأنساب - التي في حاجة إلى توضيح - من خلال المصادر المعتمدة في ذلك.

١٠- الضّبطُ بالشكل أو الحروف لما قد يُشكل من الألفاظ والأسماء والأنساب.

منهجي في تخريج الأحاديث ودراستها والحكم عليها:

أوّلاً: منهجي في تخريج الأحاديث:

أُخَرِّج الحديث من كتب السنة الأصيلة المعتمدة، محاولًا جمع طرق الحديث قدر الاستطاعة، مراعيًا التخريج على طريقة المتابعات، مرتبًا الكتب تحت كل متابعة علي حسب الأصحية فأبدأ بالكتب الستة، ثم أرتب بقيّة الكتب علي حسب وفاة مصنّفيها.

ثانيًا: منهجي في دراسة الإسناد:

أترجمُ لرجال الأسانيد، وذلك حسب قواعد المحدثين، كما يلي:

أ- أذكر في ترجمة الراوي اسمه ونسبه ونسبته...، واثنين من شيوخه واثنين من تلاميذه، ثم أذكر أقوال أهل العلم فيه - فإن كان مجمعا علي توثيقه أو تضعيفه ذكرتُ ذلك مكتفيًا بذكر أقوال أهل العلم، فإن كان مختلفًا فيه ذكرت الاختلاف والأقوال التي أرى أنّ لها أثرًا في الترجيح، ثم أذكر الخلاصة على حسب ما ترجَّح لي -، ثم أذكر سنة وفاته.

ب- أترجم للراوي في أول موضع ورد ذكره فيه، ثم أحِيل علي هذا الموضع إذا تكرّر.

ج- أذكر مصادر صاحب الترجمة مرتبًا إياها علي حسب وفاة المصنفين، وفي تراجم الصحابة (ﷺ) فإني أترجم لهم من الكتب الخاصة بهم.

ثَالِثًا: منهجي في الحكم على الحديث:

١- بيانُ درجة الحديث باعتبار دراسة الإسناد من حيث الصحة أو عدمها.

٢- أستفِيدُ من أحكام الأئمة على الحديث عند الحكم عليه.

٣- إذا كان الإسناد حسنًا أو ضعيفًا بحثتُ في التخريج على متابعات أو شواهد لترقية الحديث، فإن وجدتُ فيها ما يصلح لترقيته رقّيتُه - بشروط الترقية -.

٤- بعدَ الحكم على الحديث أختمُ الكلامَ بالنَّظَر فِي حُكْمِ الحَافِظِ الذَّهَبِيّ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الْإِسْنَادِ؛ لبيَان هل استقَام حكمُهُ علَى هذِه الأحادِيث أوْ لَا؟

هذا؛ وأسألُ اللهَ العون والإخلاص والقبول، وصلّ اللهم علَى سيّدنا محمّد وعلى آلِه وصَحْبِه وَسَلّم.

المبْحَثُ الأَوَّلُ
التَّعرِيفُ بِالْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ، والنَّكَارَةِ، وَنَظَافَةِ الإِسْنَادِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَطَالِبَ:

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: التَّعرِيفُ بِالْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ - بِإِيجَاز -.

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ النَّكَارَةِ.

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: مَعْنَى نَظَافَةُ الإِسْنَاد.

الْمَطْلَبُ الأَوَّلُ: التَّعرِيفُ بِالْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ – بِإِيجَاز –.[١]

أَوَّلاً: اسْمُهُ ونَسَبُهُ ونِسْبَتُهُ وكُنْيَتُهُ ولَقَبُهُ ومَوْلِدُهُ:

هو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَايِمَازَ ابْنِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللهِ التُّرْكُمَانِيُّ[٢] الْفَارِقِيُّ[٣] ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمُقْرِئُ الْمُحَدِّثُ.[٤] شَمْسُ الدِّينِ، المُكَنَّى بِأَبِي عَبْدِ اللهِ، وَالْمُلَقَّبُ بِالذَّهَبِيّ[٥]. وُلِدَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ، بِدِمَشْق.[٦]

ثَانِيًا: طَلَبُهُ لِلْعِلْمِ وَرِحْلَاتُهُ وشُيُوخُهُ وتَلَامِيذُهُ:

طَلَبُهُ لِلعِلْمِ: بدأَ الذهبيُّ يعتني بطلب العلم حينما بلغ الثامنة عشرة من عمره، وتوجهتْ عنايته إلى علم القراءات، وعلم الحديث الشريف بفنونه المختلفة، وعلم التاريخ والتراجم وغيرها من العلوم، إلا أن عنايته الرئيسة في السماع كانت منصبّة على علم الحديث، فاعتنى بسماع الحديث عناية فائقة، وانطلق في هذا العلم حتى طغى على كل تفكيره.

---

(١) وسأذْكرُ – بمشيئة الله – ترجمة الذهبي مختصرةً؛ لكثرة الدراسات التي تناولتْ ترجمتُه باستفاضَة.

(٢) قال محمد عطاء الله أفندي ما معناه: إن كلمة «تركمان» مركبة من «ترك إيمان» أو من «ترك مان» أي إنسان ترك، ثم إن هؤلاء التركمان نزح بعضهم إلى غربي أرمنستان، والبعض الآخر إلى السواحل الشرقية من بحر خزر، والمواضع التي أقاموا فيها تسمى اليوم بلاد التركمان. [نهر الذهب فى تاريخ حلب (٣/ ١٠٧)].

(٣) الفَارِقي: بِفَتْح الْفَاء وَسُكُون الْألف وَكسر الرَّاء وَفِي آخرهَا قَاف، نسْبَة إِلَى ميافارقين. [اللباب (٢/ ٤٠٥)] .

(٤) المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٩٧).

(٥) الذَّهَبِيّ: بفتح الذال المعجمة والهاء وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى الذهب وهو تخليصه من النار وإخراج الغش منه. [الأنساب للسمعاني (٦/ ٢٠)] . ولقب بذلك؛ لأنه عمل مع والده في صناعة الذهب. [مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (٥/ ٥٥٨)] .

(٦) ينظر: المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٩٧)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠١)، والدارس في تاريخ المدارس (١/ ٥٩).

وعن رِحْلَاتِه: قال صلاح الدين الصفدي: "ارتحل، وَسمع: بِدِمَشْق، وبعلبك، وحمص، وحماة، وحلب، وطرابلس، ونابلس، والرملة، وبلبيس، والقاهرة،... وَغَيرهَا".(١)

وعن شُيُوخِه: قال السبكي: طلب الحَدِيث وَله ثَمَانِي عشرَة سنة، فَسمع بِدِمَشْق مِن: عمر ابن القواس، وَأحمد بن هبة الله بن عَسَاكِر، وَغَيرهما. وببعلبك مِن: عبد الْخَالِق بن علوان،... ثم قال السبكي: وَفِي شُيُوخه كَثْرَة فَلَا نطيل بتعدادهم.(٢)

وقال ابن ناصر الدين: ومشيخته بِالسَّمَاعِ والإجازة نَحْو ألف شيخ وثلاثمائة شيخ يجمعهُمْ مُعْجَمه الْكَبِير.(٣)

أمّا عن تَلَامِيذِه: فهم خلقٌ لا يحصون أيضًا، بسبب ما وصل إليه الإمام الذهَبِيّ من تقدّم في العلم والتحقيق والتأليف، فأحبّه الطلاب وحرصوا على السماع منه، ورحلوا إليه من بلدان شتى ليسمعوا مؤلفاته كما قال الإمام الشوكاني: "وَجَمِيع مصنفاته مَقْبُولَة مَرْغُوب فِيهَا رَحل النَّاس لأَجلهَا وأخذوها عَنهُ وتداولوها وقرأوها وكتبوها فِي حَيَاته...".(٤)

وأخذ عنه الصغار والكبار، حتى صدق عليه قول السبكي: "وَسمع مِنْهُ الْجمع الْكثير،... وَأقَام بِدِمَشْق يرحل إِلَيْهِ من سَائِر الْبِلَاد، وتناديه السؤالات من كل نَاد، ...".(٥)

ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْه:

أثنَى العلماءُ على الإمام الذهبي ثناءً كثيرًا، شهدُوا بذلك على فضله وإمامته، لاسيّما في علم

---

(١) الوافي بالوفيات (٢/ ١١٦).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠٢) باختصار.

(٣) الرد الوافر (ص: ٣١).

(٤) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢/ ١١١).

(٥) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠٣) باختصار.

الحديث. فقد مدحَه وأثنَى عليه جملةٌ من العلماء؛ منهم: شهاب الدين أحمد العمري، حيث أجاد في ذلك، فقال عنه: "بقيّة الحفاظ، هو شمس العصر لا غابت، ولا اعتلت أصلها ولا خابت، بقي في هذا الزمن الأخير بقاء الشمس في العصر، وتفرّدها بالمحاسن التي تجل عن الحصر، فضائل لا يستطيعها أهل التحصيل،...".[١]

وقال السّبكي: "شَيخنَا وأستاذنا، بَصرٌ لَا نَظِير لَهُ، وكنزٌ هُوَ الملجأ إِذا نزلت المعضلة، إِمَامًا لوُجُود حفظا، وَذهب الْعَصْر معنى ولفظا، وَشَيخ الْجرْح وَالتَّعْدِيل،...".[٢]

وغير ذلك الكثير مِن ثناء العلماء عليه "رحمه الله".

وَفَاتُهُ:

قال السّبكي: تُوُفِّيَ فِي لَيْلَةِ الاثْنَيْنِ، ثَالِثِ ذِي الْقَعْدَةِ، سنة ثمانٍ وأربعين وسبع مئة بِدِمَشْقَ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ عُقَيْبَ الظُّهْرِ، مِنْ يَوْمِ الاثْنَيْنِ بِجَامِعِ دِمَشْقَ، وَدُفِنَ بِمَقَابِرِ بَابِ الصَّغِيرِ.[٣] وقال أيضًا: حَضَرْتُ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَدَفْنَه، وَكَانَ قدْ أضرّ قبل وَفَاته بِمدَّة يسِيرَة.[٤] رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَإِيَّانَا.

---

(١) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (٥/ ٥٥٧، ٥٥٨).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠٠).

(٣) معجم الشيوخ للسبكي (ص: ٣٥٤).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠٦).

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ النَّكَارَةِ

أولاً: في اللغة:

النَّكارَة: مصدر نكُرَ ونكِرَ.(١) و (نَكَرَ): النُّونُ وَالْكَافُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي يَسْكُنُ إِلَيْهَا الْقَلْبُ.(٢) والنَّكْرُ والنَّكارَةُ والنّكْراءُ، بِالْفَتْح فِي الكُلِّ، والنُّكْرُ، بالضّمّ: الدَّهاءُ والفِطْنَةُ، يُقَال للرجل إِذا كَانَ فَطِنًا مُنْكَراً: مَا أَشدَّ نَكْرَهُ ونُكْرَه، بِالْفَتْح والضّمّ.(٣) والمُنْكَرُ مِنَ الأَمر: خِلَافُ الْمَعْرُوفِ، وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ الإِنْكارُ والمُنْكَرُ، وَهُوَ ضِدُّ الْمَعْرُوفِ، - قلتُ:وهو المعنِي فِي البَحْث- وكلُّ مَا قَبَّحَهُ الشَّرْعُ وحَرَّمَهُ وَكَرِهَهُ، فَهُوَ مُنْكَرٌ.(٤)

وتطلق النَّكارة في اللغة على عدة معانٍ منها: الدَّهَاء والفِطنة، والصُّعُوبة، والأَمْر الشّديد، وخِلاف الاعْتِرَاف، والتّغْيِير، والجَهل، والجحود .. ".(٥)

ثَانِيًا: في الاصطلاح:

للأئمّة في تعريف المنكر اصطلاحًا ثلاثة أقوال:

التعريف الأول: تعريف "الْحَافِظ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَد بْن هَارُونَ الْبَرْدِيجِيّ"(٦). فقال: الْمُنْكَرُ هو

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ٢٢٨١).

(٢) مقاييس اللغة (٥/ ٤٧٦).

(٣) تاج العروس (١٤/ ٢٨٧).

(٤) لسان العرب (٥/ ٢٣٣).

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١١٥)، ولسان العرب (٥/ ٢٣٢)، وتاج العروس (١٤/ ٢٨٧).

(٦) هو أحمدُ بنُ هارون بن روح البَرْذعي، نزيل بغداد. روى عن: أبي سَعيد الأشجّ، وبَحْر بنِ نَصْر، وعدَّة. وعنه: أبو بكر الشّافعي، وأبو علي الصَّواف، وغيرهما. قال الدّارقطني: ثقةٌ جبل. وقال الخطيب: كان ثقةً، فهمًا، حافظًا. تُوفي سنةَ إحدى وثلاث مئة. [تاريخ بغداد (٦/ ٤٣١)، وطبقات علماء الحديث (٢/ ٤٦٣)].

الْحَدِيثُ الْفَرْدُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ مَتْنُهُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ رَاوِيهِ، فَلَا مُتَابِعَ لَهُ فِيهِ، وَلَا شَاهِد.[١]

والتعريف الثاني: المنكرُ هو الحديث الذي في سنده راوٍ فَحُشَ غلَطُهُ، أَو كَثُرَتْ غَفْلَتُهُ، أو ظَهَرَ فِسْقُهُ. وهذا الرأي ذكره الحافظ ابن حجر وقال: عَلَى رَأْيِ من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة.[٢]

والتعريف الثالث: المنكر هو ما رواه الضعيفُ مخالفًا لما رواه الثّقة.[٣]

وهذا التعريفُ الأخِير هو المعتمَد على رأي الأكثرِين.

حكم المنكر:

المنكرُ ضعيفٌ لا يحتجّ به، وذلك لأنّ راويه إمّا أن يكون فَحُشَ غلَطُهُ، أَو كَثُرَتْ غَفْلَتُهُ، أو ظَهَرَ فِسْقُهُ، وإما أن يكون ضعيفًا روَى ما يخالف فيه الثّقة. ورتبته أنه يلي المتروك. كما رتَّب ذلك شيخ الإسلام الحافظ ابْن حجر، ونقلَ ذلك الحافظ السيوطيّ في تدريب الراوي فقال: "تَقَدَّمَ أَنَّ شَرَّ الضَّعِيفِ: الْمَوْضُوعُ، وَهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ تَرْتِيبَ أَنْوَاعِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَيَلِيهِ الْمَتْرُوكُ ثُمَّ الْمُنْكَرُ، ثُمَّ الْمُعَلَّلُ، ثُمَّ الْمُدْرَجُ، ثُمَّ الْمَقْلُوبُ، ثُمَّ الْمُضْطَرِبُ، كَذَا رَتَّبَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ".[٤]

---

(١) فتح المغيث (١/ ٢٤٩)، وتدريب الراوي (١/ ٢٧٦)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٢٣٨).

(٢) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٣)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٩٢).

(٣) نزهة النظر (ص: ٧٢)، وفتح المغيث (١/ ٢٥٠).

(٤) نزهة النظر (ص: ٨٩) وما بعدها، وتدريب الراوي (١/ ٣٤٧).

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: مَعْنَى نَظَافَةُ الإِسْنَاد

من خلال البحث عن لفظ "نظِيف الإسنَاد"، تبيّن أنَّه يعنِي ما يلِي:

١- نظافة الإسناد تعني التوثيق، أي أنّ رجال الإسناد ثقات: وَضَحَ ذلك عند إجابة الإمام ابن الصلاح على سؤال وُجِّه إليه وهو: "لماذا يروي مسلم فِي صَحِيحه عَن جمَاعَة من الضُّعَفَاء أَو المتوسطين الواقعين فِي الطَّبَقَة الثَّانِيَة الَّذين لَيْسُوا من شَرط الصَّحِيح"؟. فأجاب قائلًا: (أَن يكون ذَلِك وَاقعًا فِي الشواهد والمتابعات لَا فِي الْأُصُول، وَذَلِكَ بِأَن يذكر الحَدِيث أَولًا بِإِسْنَاد نظيف رِجَاله ثِقَات ويجعله أصْلًا، ثمَّ يتبع ذَلِك بِإِسْنَادٍ آخر أَو أَسَانِيد فِيهَا بعض الضُّعَفَاء على وَجه التَّأْكِيد بالمتابعة، أَو لزِيَادَةٍ فِيهِ تنبّهُ على فَائِدَة فِيمَا قدّمَه).[(١)]

٢- نظَافة الإسنَاد تعني إسناده صحِيح: حيث حكم ابن كثير على حديث[(٢)] بقوله: "إسناده صحيح"، ثم قال بعد ذلك عن نفس الحديث: "وهو غريب مع نظافة إسناده، والله أعلم"[(٣)].

٣- نظِيف الإسنَاد: تعني أنّ الحديث في دائرة القبول.

وذلك عندما كان ابْن عبد الهادي يتحدّث عن ابْن الجَارُود في كتابه: طبقات علماء الحديث، فقال عنه: (وهو مصنِّف كتاب "المنتقى[(٤)]" في مجلد في السُّنن، وهو نظيف الأسانيد)[(٥)]. ولذلك نجد الذهبي يقول عن درجة أحاديث كتاب ابْن الجارود: (صَاحِبُ كِتَاب

---

(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ٩٦، ٩٧).

(٢) قلت: الحديث عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّا كُنَّا نَقْرَأُ {وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ} [الحج: ٧٨]... وإسناده صحيح.

(٣) مسند الفاروق (٢/ ٥٥٩).

(٤) أي المنتقى من السنن المسندة، مجلد واحد، مرتب على الكتب الفقهية، وعدد أحاديثه (١١١٤) حديثا.

(٥) طبقات علماء الحديث (٢/ ٤٦٨، ٤٦٩ رقم ٧٢٢).

"الـمُنْتَقَى فِي السُّنَن" مُجَلَّد وَاحِد فِي الأَحْكَام، لاَ ينزلُ فِيهِ عَنْ رُتْبَة الحَسَن أَبَدًا، إِلاَّ فِي النَّادر فِي أَحَادِيث يَخْتلفُ فِيهَا اجْتِهَادُ النُّقَّاد)[١]. أي أنّ أغلب أحاديث الكتاب في دائرة القبول.

٤- نظَافة الإسنَاد: تعني أنه غير ضعيف، أي خال من الضعف وأسبابه.

فالنظيف عكس الضعيف، وفيه أيضًا: دليلٌ على أن أجلّ أنواع العلوّ ما قلَّ عدد رجاله مع نظافة السند. وذلك واضحٌ جليًّا أثناء كلام ابن الصلاح عن الإسناد العالي والنازل[٢] حيث قال في كتاب المقدمة: (ثُمَّ إِنَّ الْعُلُوَّ الْمَطْلُوبَ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ عَلَى أَقْسَامٍ: أَوَّلُهَا: الْقُرْبُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِإِسْنَادٍ نَظِيفٍ غَيْرِ ضَعِيفٍ، وَذَلِكَ مِنْ أَجَلِّ أَنْوَاعِ الْعُلُوِّ)[٣].

وفي الختام: أذكر ما قاله مؤلف معجم المصطلحات الحديثية في معنى مصطلح "إسناد صحيح نظيف"، قال: [أي توافرتْ فيه جميع شروط الصحّة، جاء هذا الإطلاق على لسان بعض المحدّثين، أمثال: ابن الصّلاح، والنّووي، والعراقي، وفصيح الهروي وغيرهم، ويقصدون بهذه العبارة: صحّة الإسناد، فكأنّه لمّا خلا من أسباب الضّعف صار كالثوب الأبيض في نقائه وطهارته حين ينقّى من الدّنس، فهو إذًا كقولهم: «إسناده صحيح» وحكمه حكمه...][٤].

قلت: ممّا سبق يمكن بيان معنى نظافة الإسناد: بأنها تعنِي التوثيق أي أنّ رجال الإسناد ثقاتٌ، مما يدلّ على صحّة الإسناد، وأنّه في دائرة القبول، وخلوّه من الضّعف وأسباب الضّعف.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٣٩ رقم ١٤٣).

(٢) الإسناد العالي: هُوَ الْقُرْبُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِإِسْنَادٍ نَظِيفٍ غَيْرِ ضَعِيفٍ، وَذَلِكَ مِنْ أَجَلِّ أَنْوَاعِ الْعُلُوِّ، والحديث النازل بعكس ذلك. [مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٥٦)، ومشيخة القزويني (ص: ١٠٧)].

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٥٦).

(٤) معجم المصطلحات الحديثية (ص: ١٠٨) – تأليف: سيد عبد الماجد الغَوْرِي – دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م.

المبحث الثاني
دراسة الأحاديث التي حكم عليها
الحافظ الذهبي
بالنكارة مع نظافة الإسناد

وفيه دراسة لستة أحاديث:

١- عن ابن عباس "رضي الله عنهما" أنه بينا هو جالس عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي فقال: يا رسول الله، تفلت القرآن من صدري...

٢- عن وائل بن حجر ﷺ، أن امرأة خرجت على عهد رسول الله ﷺ تريد الصلاة...

٣- عن ابن عباس "رضي الله عنهما" قال: أوحى الله إلى محمد ﷺ: إني قد قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفا، ...

٤- عن أم سلمة "رضي الله عنها" قالت: كان رسول الله ﷺ يقرأ ﴿ملك يوم الدين﴾...

٥- عن عبد الله بن عمرو "رضي الله عنهما" قال: قبرنا مع رسول الله ﷺ رجلاً...

٦- عن أبي موسى ﷺ عن النبي ﷺ قال: "ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم: ...

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ

١-[(١)] مِن كتاب: ميزان الاعتدال (٢/ ٢١٣) ترجمة رقم (٣٤٨٧)

ترجمة: سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ الْحَافِظُ ابْنِ بِنْتِ شُرَحْبِيل بْن مُسْلِم الْخَوْلَانِيّ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ "رَحِمَهُ اللهُ":[خَرَّجَ لَهُ[(٢)] التِّرْمِذِيُّ عَن الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَعِكْرِمَةَ[(٣)]، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ "رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا" أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ عَلِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَفَلَّتَ الْقُرْآنُ مِنْ صَدْرِي. قَالَ: أَفَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ تُثَبِّتُ مَا تَعَلَّمْتَ فِي صَدْرِكَ! فَقَالَ: أَجَلْ. قَالَ: إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ الجُمُعَةِ، فَقُمْ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ تَقْرَأُ فِيهِنَّ: يَس، والدُّخَانَ، وَتَنْزِيلُ[(٤)]، وَتَبَارَكَ، ثُمَّ تَدْعُو... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَهُوَ - مَعَ نَظَافَةِ سَنَدِهِ - حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جِدًّا فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيءٌ، فَاللهُ أَعْلَم].

أَوَّلاً: التَّخْرِيجُ:

أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدَّعَوَاتِ،بَاب فِي دُعَاءِ الحِفْظِ (٥/٤٥٥ح رقم٣٥٧٠) عن

---

(١) هذا الترقيم من عمل الباحث.

(٢) أيْ خرّج التِّرْمِذِيُّ لسُلَيْمَان هذا الحديث، والحديث عند الترمذي في سننه، كتاب الدَّعَوَاتِ بَاب فِي دُعَاءِ الحِفْظِ (٥/ ٤٥٥ح رقم٣٥٧٠)، عن أَحْمَدِ بْنِ الحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَعِكْرِمَةَ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: ... الحديث.

(٣) في كتاب ميزان الاعتدال: "عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ"، والصواب ما أثبته، والتصويب من: سنن الترمذي، ومستدرك الحاكم، والدعوات الكبير والأسماء والصفات للبيهقي،... وغيرها ممّا ذكر في التخريج.

(٤) أيْ سورة السَّجْدَة.

أَحْمَدِ بْنِ الحَسَنِ، وقال:"حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ الوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ".

وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، في كِتَاب الْوِتْرِ، حَدِيث عَبْدِ اللهِ بْنِ فَرُّوخٍ (١/ ٤٦١ ح رقم ١١٩٠)، والبيهقي في الدعوات الكبير، باب الدعاء المأثور في ليلة الجمعة لحفظ القرآن (٢/ ١٣٥ح رقم ٥٢٧). كلاهما (الحاكم والبيهقي) من طريق عُثْمَان بْن سَعِيدٍ الدَّارِمِيّ، ومُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيمَ الْبُوشَنْجِيّ"، به. وقال الحاكم: "حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ". وقال الذهبي في التلخيص معقبًا: هذا حديثٌ منكرٌ شاذٌّ أخافُ أن يكون موضوعًا، وقد حيّرني والله جودة سنده؛ فإنه ليس فيه إلا الوليد ابن مسلم، وقد قال: حدثنا ابن جريج. قلتُ: نقلتُ كلام الذهبي في التلخيص من كتاب مختصر تلخيص الذهبي لابن الملقن (١/ ٢٥٩).

وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات، باب ما جاء في إثبات الوجه صفة لا من حيث الصورة... (٢/ ١٠٨ح رقم ٦٧٣)، وضياء الدين المقدسي في الأحاديث المختارة (١٢/ ١٥١ح رقم ١٧٢) كلاهما (البيهقي، وضياء الدين المقدسي) من طريق "مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيمَ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْبُوشَنْجِيّ"، به. وقال المقدسي: ((أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ التِّرْمِذِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيِّ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عَطَاءٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَهُوَ أَطْوَلُ مِنْ هَذَا، وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ. قُلْتُ –والقائل ضياء الدين المقدسي–: [رَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبَرَانِيُّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَعِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِنَحْوِهِ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى هَذَا بِمَجِيءِ عَلِيٍّ، عَلَيْهِ السَّلامُ، وَحَفِظَهُ كَمَا ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ، أَوْ نَحْوَهُ. وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُنَا أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَصِحُّ؛ لِتَفَرُّدِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ بِهِ، وَقَالَ: "قَالَ عُلَمَاءُ النَّقْلِ: كَانَ يَرْوِي عَنِ الأَوْزَاعِيِّ أَحَادِيثَ، هِيَ عِنْدَ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ شُيُوخٍ ضُعَفَاءَ، عَنْ شُيُوخٍ قَدْ أَدْرَكَهُمُ الأَوْزَاعِيُّ؛ مِثْلَ: نَافِعٍ وَالزُّهْرِيِّ، فَيُسْقِطُ أَسْمَاءَ الضُّعَفَاءِ، وَيَجْعَلُهَا عَنِ الأَوْزَاعِيِّ عَنْهُمْ"] . قُلْتُ – والقائل ضياء الدين المقدسي–: [وَهَذَا الْقَوْلُ لَمْ يَذْكُرْ شَيْخُنَا مَنْ قَالَهُ، وَقَدِ اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ عَلَى

إِخْرَاجِ حَدِيثِهِ فِي صَحِيحَيْهِمَا، وَقَدْ مَدَحَهُ مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيُّ، وَعَبْدُ الأَعْلَى بْنُ مُسْهِرٍ، وَهُمَا مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَلَمْ أَرَ فِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ لَهُ ذِكْرَ شَيْءٍ مِنَ الْجَرْحِ، وَقَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: صَالِحُ الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِهِ])).

وأخرجه قوام السنة في الترغيب والترهيب (١٣١/٢ح رقم١٢٩٧) من طريق عُثْمَان بْن سَعِيدٍ. جميعهم: (أَحْمَد بْن الحَسَنِ، وعُثْمَان بْن سَعِيدٍ الدَّارِمِيّ، ومُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيّ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْبُوشَنْجِيّ) عن أَبِي أَيُّوبَ سُلَيْمَان بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيّ، به.

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٣٨) من طريق هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، عن الْوَلِيد بْن مُسْلِمٍ، به. وقال ابن الجوزي: "قَالَ الدَّارقطني: تفرد بِهِ هِشَام عَنِ الْوَلِيد". ثم قال ابن الجوزي: [أما الْوَلِيد فَقَالَ عُلَمَاء النَّقْل: كَانَ يروي عَنِ الأَوْزَاعِيّ أَحَادِيث هِيَ عِنْد الأَوْزَاعِيّ عَنْ شُيُوخ ضعفاء عَنْ شُيُوخ قَدْ أدركهم الأَوْزَاعِيّ، مثل نَافِع وَالزهْرِيّ، فَيسْقط أَسمَاء الضُّعَفَاء، ويجعلها عَنِ الأَوْزَاعِيّ عَنْهُم، وَبعد هَذَا فَأَنا لَا أتهم بِهِ إِلا النقاش شيخ الدَّارَقُطْنِيّ. قَالَ طَلْحَةُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ: كَانَ النقاش يكذب. وَقَالَ الْبَرْقَانِيّ: كُلّ حَدِيثه مُنكر. وَقَالَ الْخَطِيب: أَحَادِيثه مَنَاكِير بأسانيد مَشْهُورَة] .

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٢١) ترجمة رقم (١٥٧٥) ترجمة: مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيُّ، والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٣٦٧ح رقم١٢٠٣٦)، وابن السّني في عمل اليوم والليلة (ص: ٥٢٨ح رقم٥٧٩)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٣٨).

أربعتهم (العقيلي، والطبراني، وابن السني، وابن الجوزي) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ، عن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، به. وقال العقيلي في بداية الترجمة: "مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مَجْهُولَانِ جَمِيعًا بِالنَّقْلِ، وَالْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ". وبعد أن ذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ، قال: [وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ بِنْتِ شُرَحْبِيلَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَعِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْقِصَّةُ. لَيْسَ يَرْجِعُ مِنْ هَذَا

الْحَدِيثِ إِلَى صِحَّتِهِ، وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ].

وقال ابن الجوزي: [هَذَا حَدِيث لَا يَصح. وَمُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيمَ مَجْرُوح. وَأَبُو صَالِح لَا نعلمهُ إِلا إِسْحَاق ابْن نجيح وَهُوَ مَتْرُوك] .

وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة (٢/ ١١١) ثم قال: [ولا يصح،... تابعه عليه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ومن طريقه أخرجه الترمذي، وسليمان، وإن تكلم فيه فقد أخرج له البخاري، قال الذهبي لو لم يذكره العقيلي في الضعفاء لما ذكرته فإنه ثقة مطلقا ثم ساق له الذهبي هذا الحديث، وقال عقبه: حديث منكر جدا، فلعلّ سليمان شبّه له وأدخل عليه كما قال أبو حاتم: "لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم"، ... وقال السخاوي: "قال المنذري طرق أسانيد هذا الحديث جيدة ومتنه غريب جدا، والحق أنه ليست له علّة إلا أنه عن ابن جريج عن عطاء بالعنعنة أفاده شيخنا ابن حجر"، وأخبرني غير واحد أنهم جربوا الدعاء به فوجدوه حقًا] .

وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ٢٣٦ رقم ٢٢٢٦)، وقال: "قَالَ المملي ﷺ: طَرِيق أَسَانِيد هَذَا الحَدِيث جَيِّدَة وَمَتنه غَرِيب جدا، وَالله أعلم". وذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي (١/ ١٦٢) ثم قال: "ومنه قول أبي أحمد الحاكم، في حديث علي الطويل في الدعاء لحفظ القرآن، إنه يشبه أحاديث القصاص كذلك". وذكره ابن المواق "المتوفى: ٦٤٢ هـ" في "بغية النقاد النقلة" (١/ ٤٦): ثم قال: "وقال أبُو أحمد الحاكم: هذا حديثٌ منكرٌ موضوع".

ثَانِيًا: دِرَاسَةُ الإِسْنَادِ[١]:

١- أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: ابْنِ جُنَيْدِبٍ[٢] أَبُو الحَسَنِ التِّرْمِذِيُّ الْكَبِيرُ. روى عن: يَعْلَى بنَ عُبَيْدٍ،

---

(١) وسأقوم بمشيئة الله تعالى بدراسة إسناد الإمام الترمذي.

(٢) جُنَيْدِب: بالتصغير. [المغني في ضبط الأسماء، لمحمد بن طاهر الهندي "ت ٩٨٦هـ" (ص: ٨١)].

وسُلَيْمَان بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وغيرهما. وعَنْهُ: البُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَجَمَاعَةٌ. قال ابن خزيمة: كانَ أحد أوعية الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كَانَ قديم الْمَوْت، وقال الذهبي: الإِمَامُ الحَافِظُ المُجَوِّدُ، ووثّقه ابن خلفون وابن حجر، توفّي سنة بضع وَأَرْبَعين وَمِائَتَيْنِ[١] [٢].

٢- سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِمَشْقِي: أبو أيوب، ابن بنت شُرَحْبِيل[٣] بْن مُسْلِم الْخَوْلَانِيّ[٤]. وُلِد سنة اثنتين وخمسين ومائة وقيل بعدها. روى عن: الوليد بن مسلم، وبَقِيَّة بن الوليد، وعدة. وعنه: البُخَارِي، وأحمد بن الحسن الترمذي، وخلق. قَالَ يَعْقُوبُ الفَسَوِيُّ: "كَانَ صَحِيحَ الكِتَابِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُحَوِّلُ، فَإِنْ وَقَعَ فِيهِ شَيْءٌ، فَمِنَ النَّقْلِ، وَسُلَيْمَانُ ثِقَةٌ"، وقال ابن حبان: يعْتَبر حَدِيثه إِذا روى عَن الثِّقَات الْمَشَاهِير فَأَما رِوَايَته عَن الضُّعَفَاء والمجاهيل فَفِيهَا مَنَاكِير كَثِيرَة لَا اعْتِبَار بهَا، وفي سؤالات الحاكم للدارقطني: "قال الحاكم: قلتُ: فسليْمان ابْن بنْت شُرَحْبِيل؟ قَالَ: ثِقَة، قلت: أَلَيْسَ عِنْده مَنَاكِير؟ قَالَ: يحدث بهَا عَن قوم ضعفاء، فَأَمَّا هُوَ فَهُوَ ثِقَة"[٥]، قال الذهبي معقبًا: "لو لم يذكره العقيلي في كتاب الضعفاء لما ذكرته، فإنّه ثقةٌ

---

(١) التعديل والتجريح للباجي (١/ ٣١٥)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٩١).

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي: [الجرح والتعديل (٢/ ٤٧)، والثقات لابن حبان (٨/ ٢٧)، والتعديل والتجريح (١/ ٣١٥)، والمعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص: ٣٤)، وتهذيب الكمال (١/ ٢٩٠)، وطبقات علماء الحديث (٢/ ٢١٧)، وتذهيب تهذيب الكمال (١/ ١٣٨)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ١٥٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٧٨)] .

(٣) شُرَحْبِيل: بضم معجمة، وفتح راء، وسكون مهملة، وكسر موحدة، وترك صرف. [المغني في ضبط الأسماء (ص: ١٦٧)] .

(٤) الخَوْلَانِيّ: بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى خَوْلان، وعبس؛ وخَوْلَان: قبيلتان نزل أكثرهما الشام، كان منها جماعة من الزهاد والعلماء. [الأنساب (٥/ ٢٣٤)] .

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢١٧).

مطلقا،"[١]. وقال أبو حاتم: صدوق مستقيم الحديث ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين وكان عندي في حد لو أن رجلاً وضع له حديثًا لم يفهم وكان لا يميِّز، قال الذهبي معقبًا: بلى والله كان يميِّز ويدرِي هذا الشأن[٢]، وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: "وله ما ينكر إلا أنه حافظ كبير وحديثه في حفظ القرآن لا يحتمل، ..."، وقال في الكاشف: مفت ثقة لكنّه مكثر عن الضعفاء، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.[٣] وخلاصة حاله هو كما قال الدارقطني: ثقةٌ، عنده مناكير عن الضعفاء.

٣- الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: القُرَشِي، أبو العَبَّاس الدِّمَشْقِي. ولد سنة تسع عشرة ومائة. روى عن: الأَوْزَاعِي، وابن جُرَيْج، وآخرون. وعنه: ابن المَدِيني، ومحمد بن عَائِذ، وطائفة. قال الخليلي: مُقَدَّمٌ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الشَّامِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وقال ابن سعد والعِجْلِي ويعقوب بن شَيْبَة: ثقةٌ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ممّن صنّف وجمع إلا أنه ربّما قلَبَ الأسامِي وغيّر الكُنَى، وقال الذهبي: ثقة لكنه مدلس عن الضعفاء، فلا بدّ أن يصرح بالسماع إذا احتجّ به، إما إذا قيل "عَنْ" فليس بحجة، وقال أيضا: كان مدلسًا فيُتَّقَى مِن حديثه ما قال فيه "عَنْ"، وقال ابن حجر: موصوف بالتّدليس الشّديد مع الصدق[٤]، وقال في التقريب: ثقةٌ

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٢١٣).

(٢) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(٣) تَرْجَمَتُهُ فِي: [المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٠٦)، والجرح والتعديل (٤/ ١٢٩)، والثقات (٨/ ٢٧٨)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٢٦)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٢٠)، والكاشف (١/ ٤٦٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٥٣)] .

(٤) وضعه ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين وهى: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل، كبقية بن الوليد. [طبقات المدلسين (ص ٥١)] .

لكنه كثير التدليس والتسوية. مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومائة.[١] وخلاصة حاله: ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، وعلى ذلك فلا بدّ من اشتراط تصريحه بالتحديث في شيخه وسائر الرواة الذين فوقه؛ لنَأْمَن بذلك مِن شرِّ تدليسه تدليس التّسوية.

٤- ابْنُ جُرَيْجٍ: هو عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ جُرَيْجٍ، أَبُو خَالِدٍ، وَأَبُو الوَلِيدِ القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ، المَكِّيُّ. روى عَنْ: عَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، وابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، وغيرهما. وعَنْهُ: الأَوْزَاعِيُّ، والْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وآخرون. وثّقه: ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وابن الجوزي، وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات وقَالَ: كانَ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَقُرَّائِهِمْ وَمُتْقِنِيهِمْ وَكَانَ يُدَلِّسُ[٢]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن خِرَاش: كان صدوقًا، وقال الدَارَقُطْنِي: تجنب تدليسه فإنه قبيح التدليس لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح، وقال الذهبي: أحد الأعلام الثقات يدلّس وهو في نفسه مجمع على ثقته. وخلاصة حاله كما قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وكان يدلّس ويرسل. مات سنة خمسين ومائة.[٣]

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: [الطبقات الكبرى (٧/ ٣٢٦)، والثقات للعجلي (ص: ٤٦٦)، والجرح والتعديل (٩/ ١٦)، والثقات لابن حبان (٩/ ٢٢٢)، والإرشاد للخليلي (١/ ٤٤٢)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٨٦)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص: ٥٣٣)، والكاشف (٢/ ٣٥٥)، و تقريب التهذيب (ص: ٥٨٤)] .

(٢) ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين وقال: "فقيه الحجاز مشهور بالعلم والثبت كثير الحديث، وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شرّ التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح". [طبقات المدلسين (ص: ٤١)] .

(٣) تَرْجَمَتُهُ فِي: [الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧)، والثقات للعجلي (ص: ٣١٠)، والجرح والتعديل (٥/ ٣٥٦)، والثقات لابن حبان (٧/ ٩٣)، وتاريخ بغداد (١٢/ ١٤٢)، والمنتظم (٨/ ١٢٤)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٢٥)، وميزان الاعتدال (٢/ ٦٥٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٦٣)] .

٥- عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: واسْم أَبِي رَبَاحٍ أَسْلَمَ، أَبُو مُحَمَّد القُرَشِيُّ الفِهْرِيّ(١). روى عَنْ: ابن عباس، وابن عمر "رضي الله عنهم"، وغيرهما. وعنه: ابن جريج، وأبان بن صالح، وغيرهما. قَالَ أَبُو حنيفَة: مَا لقِيت أفضل من عَطاء، وقَالَ ابن سَعْدٍ: سمعت بعض أهل العلم يقول: كان ثِقَة فقيها عالما، وقال ابن مَعِيْنٍ والعِجْلِيّ وأَبُو زُرْعَة: ثِقَةٌ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كَانَ من سَادَات التَّابعين فقها وعلما وورعا وفضلا. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال. مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ وَمائَةٍ، وقيل غير ذلك.(٢)

- عِكْرِمَةُ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: البَرْبَرِيّ(٣)، ثُمَّ الْمَدَنِيُّ، أَبُو عَبْد اللهِ. روى عن: مولاه، وأبي هريرة، وجماعة. وعنه: قَتَادَة، وابن جريج، وعدّة. قال ابن مَعِين والعجلي وأبو حاتم والنَسَائي: ثقة، وزاد العِجْلي: "بريء مما يرميه الناس من الحَرُورِيَّة(٤)"، وقال البُخَارِي: ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعِكْرِمَة، قلتُ: واتهم باتهامات كثيرة؛ منها أنه كان يرى رأي الخَوَارِج(٥)،

---

(١) الفِهْرِيّ: بكسر الفاء وسكون الهاء بعدهما الراء، نسبة إلى فهر بن مالك بن النضر. [الأنساب (١٠/ ٢٦٨)].

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي:[الطبقات الكبرى (٦/٢٠)،والثقات للعجلي (ص:٣٣٢)، والجرح والتعديل (٦/٣٣٠)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٩٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٩١)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص: ٢٦٦)] .

(٣) البَرْبَرِي: بفتح الباءين المنقوطتين بنقطتين بينهما راء مهملة بعد الباء راء أخرى، هذه النسبة إلى بلاد البربر، وهي ناحية كبيرة من بلاد المغرب. [الأنساب (٢/ ١٣٠)] .

(٤) الحرُورِيّة: طائفة من الخوارج نُسبوا إلى حروراء، وهو موضع قريب من الكوفة اجتمعوا فيه حين خرجوا علَى عليٍّ ﷺ...[عقيدة المسلم في ضوء الكتاب والسنة (١/ ١٧٨)] .

(٥) الخوارج: كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه، سواء كان الخروج أيام الصحابة أو بعدهم من الأئمة في كل زمان.وأول من خرج على عليٍّ جماعة كانوا معه في صفّين، حملوه على التحكيم أولا، ثم خرجوا عليه وقالوا: لم حكمت الرجال؟ لا حكم إلا الله. [الملل والنحل (١/١١٤)] باختصار.

وأنه كان يكذب على ابن عباس، ... وكلها اتهامات باطلة، وخلاصة القول فيه كما قال ابن حجر: (ثقةٌ ثبتٌ، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، من الثالثة، مات سنة أربع ومائة، وقيل بعد ذلك).(١)

٦- ابْنُ عَبَّاسٍ "رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا": هو الصحابي الجليل عَبْد الله بْن عَبَّاس بْن عَبْد المطلب، أَبُو الْعَبَّاس الْقُرَشِيّ الهاشمي، ابْنُ عم رَسُول الله ﷺ. ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ويسمى حبر الأمة وترجمان القرآن، روى له ألف وستمائة وستون حديثًا، توفي سنة ثمان وستين بالطائف.(٢)

ثَالِثًا: الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ:

الحديث بهذا الإسناد: منكرٌ؛ فيه "سُلَيْمَان بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ" وهو ثقةٌ، عنده مناكير عن الضعفاء. قال العقيلي: (لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ)، لكن هذا مردودٌ؛ فقد تابعه هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ كما سبق في التخريج. وذكر الذهبي في ترجمة "سليمان" في الميزان قول أبي حاتم: (صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أَرْوَى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندِي في حدّ لو أن رجلاً وضع له حديثا لم يفهم، وكان لا يميِّزه)، فدافع عنه الذهبي أولًا بقوله: (بلى والله كان يميِّز ويدرِي هذا الشأن)، ثم ذكر هذا الحديث بعد ذلك، فقال: (هو مع نظافة سنده حديثٌ منكرٌ جدًّا، في نفسي منه شيء والله أعلم، فلعلّ سليمان شبّه له وأدخل عليه كما قال أبو حاتم: لو أن رجلاً وضع له حديثًا لم يفهم). وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: "وله ما ينكر إلا أنّه حافظٌ كبيرٌ وحديثه في حفظ القرآن لا يحتمل، تفرّد به عن الوليد، قال: حدثنا ابن جريج، وأحسب سليمان وهم في قول "حدثنا" فكأنها "ابن جريج"، فيكون مما دلّسه الوليد".

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: [تاريخ ابن معين-رواية الدارمي (ص١٦٢)، والتاريخ الكبير (٧/ ٤٩)، والثقات للعجلي (ص: ٣٣٩)، والجرح والتعديل (٧/ ٧)، والكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٦٩)، وتقريب التهذيب (ص ٣٩٧)] .

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي: [الاستيعاب (٣/ ٩٣٣)، وأسد الغابة (٣/٢٩١)، والإصابة (٤/١٢١)].

وممن حكم على الحديث بالنكارة من الأئمة:

- الإمام الذهبي: قال الذهبي في ترجمة الوليد بن مسلم في [ميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٧)]: "ومن أنكر ما أتى حديث حفظ القرآن، رواه الترمذي". وقال أيضا في التلخيص نقلا من كتاب [مختصر تلخيص الذهبي (٢٥٩/١)]: حديث منكر شاذ أخاف أن يكون موضوعاً، وقد حيَّرني والله جودة سنده. وقال في [سير أعلام النبلاء (٢١٧/٩)]: أَنْكَرُ مَا لَهُ حَدِيثٌ رَوَاهُ عُثْمَانُ بنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، وَأَحْمَدُ بنُ الحَسَنِ -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالاَ:حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،..وذكَرَ الحدِيث.

- ومّن حكم عليه بالنّكارة أيضًا: الإمام السيوطي نقله عنه الشوكاني في [الفوائد المجموعة (ص: ٤٢)] قلت: ولم أجده في اللآلي المصنوعة للسيوطي، والإمام ابن كثير في فضائل القرآن (ص: ٢٩٢)، والإمام الشوكاني في تحفة الذاكرين (ص: ٢١١)، والحافظ المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ٢٣٦)، وأبو أحمد الحاكم وقد نقل كلامه ابن المواق في بغية النقاد النقلة (١/ ٤٦).

- وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٨٦٩): "ومنه قول أبي أحمد الحاكم، في حديث علي الطويل في الدعاء، لحفظ القرآن: إنه يشبه أحاديث القصاص".

- وقال الذهبي بعد ذكره للحديث في سير أعلام النبلاء (٩/ ٢١٨): "هَذَا عِنْدِي مَوْضُوعٌ وَالسَّلاَمُ، وَلَعَلَّ الآفَةَ دَخَلَتْ عَلَى سُلَيْمَانَ ابْنِ بِنْتِ شُرَحْبِيلَ فِيهِ، فَإِنَّهُ مُنْكَرُ الحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ حَافِظًا، فَلَو كَانَ، قَالَ فِيهِ: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، لَرَاجَ، وَلَكِنْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ، فَقَوِيَتِ الرِّيبَةُ،؟... ".

وفيه: "الوليد بن مسلم" ثقةٌ لكنّه كثير التدليس والتسوية، وعلى ذلك فلا بدّ من اشتراط تصريحه بالتحديث في شيخه وسائر الرواة الذين فوقه؛ لنَأْمَن بذلك مِن شرِّ تدليسه تدليس التّسوية، وقد صرّح هنا بالتحديث من شيخه فقط، فقَالَ: "حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ"، ولكن لم يصرِّح بالتحديث في مَن فوقه من الرواة.

وفيه "ابن جريج" ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ وكان يدلّس ويرسل، وقد عنعن هنا ولم يصرّح بالتحديث، لكن تابعه أبو صالح، لكنها متابعة لا تفيد؛ قال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصحّ

ومحمد بن إبراهيم مجروح، وأبو صالح لا نعلمه إلا أن يكون إسحاق بن نجيح وهو متروك).

وفيه أيضا: ابن جريج لم يسمع من "عكرمة" كما قال المزي في [تهذيب الكمال (١٨/ ٣٤٢)] عند ذكره لشيوخ ابن جريج: (وعكرمة، ولم يسمع منه)، وقال العلائي في [جامع التحصيل (ص:٢٢٩)]: (ذكر ابن المديني أنه لم يلق أحدا من الصحابة، وقال أيضا: وذكر ابن المديني أيضا أصحاب ابن عباس،ثم قال: ولم يلق ابن جريج منهم جابر بن زيد ولا عكرمة...).

قلت: ولكن هذا لا يضرّ؛ حيث إن عكرمة مقرون في هذا الإسناد بـ "عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ".

رَابِعًا: النَّظَرُ فِي حُكْمِ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ عَلَى الْحَدِيثِ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الْإِسْنَادِ:

قال الذهبي: [وَهُوَ - مَعَ نَظَافَةِ سَنَدِهِ - حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جِدًّا فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ، فَاللهُ أَعْلَم].

قُلْتُ: أصابَ الحافظ الذهبي في حكمه على الحديث بأنّه منكرٌ جدًّا، ولكن لمْ يستقمْ حكمُه عليه بنظافة الإسناد؛ حيث إنّ في الإسناد: "أَبُو أيّوب سُلَيْمَان بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِمَشْقِي" وهو ثقةٌ، عنده مناكير عن الضعفاء، وهذا الحديث مِن مناكيره. وفيه: "الوليد بن مسلم" ثقةٌ لكنّه كثير التدليس والتسوية، وفي هذا الإسناد صرّح الوليد بالتحديث من شيخه فقط، فقَالَ: "حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ"، ولكن لمْ يصرِّحْ بالتّحديث فيمن فوقه من الرّواة. وكذلك في الإسناد "ابن جريج" ثقة فقيه فاضل وكان يدلّس ويرسل، وقد عنعن هنا ولم يصرّح بالتحديث، لكن تابعه أبو صالح، كما سبق في التخريج، لكنها متابعة لا تفيد؛ لأن أبو صالح هو إسحاق بن نجيح وهو متروك.

قلتُ: ومع ذلك، لعلّ الحافظ الذّهبيّ يعنِي بنظَافة الإسنَاد: النّظَافَة الظَّاهِرَة، لمَا يلِي:

١- ثقة "سُلَيْمَان بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ" عند الذهبي، وذلك لقوله عنه في الميزان بأنه: ثقةٌ مطلقًا.

٢- تصريح "الوليد بن مسلم" بالتحديث من شيخه.

٣- متابعة "ابْن جريج".

وهذِه التبريرَاتُ قد اجتهدتُ في ذِكْرِها لعلّها تكُون مسوِّغًا لحُكْمِ الحافِظ الذهبيّ بنظافَة الإسنَاد، هذَا واللهُ أَعْلَم.

الْحَدِيثُ الثَّانِي

٢- مِن كتَاب: تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ (٣/ ٨٧) ترجمة رقم (٨٧٥)

ترجَمَة: الطَّبَرَانِيُّ الْحَافِظُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ الْحُجَّةُ بَقِيَّةُ الْحُفَّاظِ أَبُو الْقَاسِمِ سُلَيْمَانُ بنُ أَحْمَدَ ابنِ أَيُّوبَ ابنِ مُطَيِّرٍ اللَّخْمِيُّ[(١)]، الشَّامِيُّ، الطَّبَرَانِيُّ، مُسْنِدُ الدُّنْيَا.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ "رَحِمَهُ اللهُ": [أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي الْخَيْرِ وَجَمَاعَةٌ كِتَابَةً عَنْ أَبِي جَعْفَرَ مُحَمَّدِ ابْنِ أَحْمَدَ الصَّيْدَلَانِيِّ، أَخْبَرَتْنَا فَاطِمَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللهِ، أَنَا ابْنُ رِيذَةَ[(٢)]، أَنَا أَبُو الْقَاسِمُ الطَّبَرَانِيُّ، نَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، نَا الْفِرْيَابِيُّ[(٣)]، نَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً خَرَجَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تُرِيدُ الصَّلَاةَ، فَلَقِيَهَا رَجُلٌ، فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا، فَصَاحَتْ، فَانْطَلَقَ، فَمَرَّ عَلَيْهَا رَجُلٌ، فَقَالَتْ: ذَاكَ الرَّجُلُ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، فَأَخَذُوا ذَلِكَ الرَّجُلَ الَّذِي ظَنَّتْ، فَقَالُوا: هَذَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ، هُوَ هَذَا، فَأَتَوْا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا أَمَرَ بِهِ قَامَ صَاحِبُهَا الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: أَنَا صَاحِبُهَا، فَقَالَ: «ادْنُ مِنِّي فَقَدْ غَفَرَ اللهُ لَكَ»، وَقَالَ لِلآخَرِ قَوْلًا حَسَنًا، فَقَالُوا: أَنَرْجُمُهُ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ قُبِلَ مِنْهُمْ». هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جِدًّا عَلَى نَظَافَةِ إِسْنَادِهِ، صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ[(٤)] وَرَوَاهُ عَنِ الذُّهْلِيِّ[(٥)] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ[(١)] فَوَقَعَ لَنَا بَدَلًا عَالِيًا[(٢)]].

---

(١) اللَّخْمِيّ: بالفتح وسكون المعجمة إلى لخم قبيلة من اليمن. [لب اللباب (ص: ٢٣٠)].

(٢) رِيذَة: بكسر الراء وسكون الياء وفتح الذال المعجمة. [الإكمال (٤/ ١٧٥)].

(٣) الفِرْيَابِيّ: بكسر الفاء وسكون الراء ثم الياء المفتوحة، وباء موحدة، نسبة إلى فارياب. [الأنساب (١٠/ ٢٠٥)] وفارياب: واحدة من أربعة وثلاثين ولاية بأفغانستان [ويكيبيديا-الموسوعة الحرة نت].

(٤) قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

(٥) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي، ثقة حافظ جليل، مات سنة ٢٥٨ هـ. [تقريب التهذيب (ص٥١٢)].

أَوَّلاً: التَّخْرِيجُ:

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في صاحِبِ الحَدِّ يجيء فيُقِرُّ (٦/ ٤٣١ ح رقم٤٣٧٩)، وفي الحديث: «... فَقَالُوا لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا: «ارجُمْه»، فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً...» الحديث. والترمذي في سننه، كتاب الحدود، بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اسْتُكْرِهَتْ عَلَى الزِّنَا (٣/ ١٠٨ح رقم ١٤٥٤) وقال: (حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ الجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، وَعَبْدُ الجَبَّارِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ). وفي الحديث: «...وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا: ارْجُمُوهُ[٣]، وَقَالَ: لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً..». كلاهما (أبو داود، والترمذي) عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذّهلِيّ.

=

(١) أي الْفِرْيَابِيُّ، وستأتي ترجمته قريبًا في دراسة الإسناد إن شاء الله.

(٢) "الْعُلُوُّ": هو قِلّة رجال سند الأحاديث بالنسبة إلى سندٍ آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعينه بعددٍ أكثرَ من الأوّل. "والْبَدَلُ": هو الوصول إلى شيخ شيخ أحَدِ المصنّفين كذلك -يعني بعلوّ درجة أو أكثر- عمّا إذا رواه من طريقة، قال ابن حجر: كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق أخرى -يعني للسراج- إلى القعنبي عن مالك، فيكون القعنبي بدلا فيه عن قتيبة، والقعنبي ليس شيخًا للبخاري، فحصلت الموافقة مع شيخ شيخه، وأكثر ما يعتبرون الموافقة والبدل إذا قارنا العلوّ، وإلا فاسم الموافقة والبدل واقع بدونه، بل ومع النزول أيضا، كما وقع في كلام الذهبي وغيره.[الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ١٢٠، ١٢١)].

(٣) قال "الكاندهلوي" محقّق كتاب "الكوكب الدري على جامع الترمذي" لرشيد أحمد الكنكوهي: ثمّ لا يذهب عليك أنّ ما في سياق الترمذي من قوله: وقال للرجل الذي وقع عليها أرجموه، وقال: لقد تاب توبة إلخ، هكذا في جميع نسخ الترمذي الهندية والمصرية وفيه تصحيف ظاهر عندي من الناسخ أو الراوي؛ فإنه لا تعلق لقوله: "لقد تاب" بأمر الرجم، والأَوْجَه ما في سياق أبي داود من قوله: "فقالوا للرجل الذي وقع عليها أرجمه، فقال لقد تاب توبة إلخ"، ويوافقه سياق الذهبي في التذكرة بلفظ: "فقالوا: أنرجمه فقال لقد تاب توبة.."، ويؤيده أيضًا ما في مسند أحمد، فقيل: يا نبي الله ألا ترجمه؟ فقال: لقد تاب توبة..." إلخ.

والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ١٦ح رقم ١٩) عن عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ. وفي الحديث: (...فَقَالُوا لَهُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا: أَتَرْجُمُهُ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ قُبِلَ مِنْهُمْ»). كلاهما (مُحَمَّد بْن يَحْيَى الذّهلِي، وعَبْد اللهِ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ) عن الْفِرْيَابِيّ، به. فهنا تُوبِع "ابْن أَبِي مَرْيَمَ" بـ "مُحَمَّد بْن يَحْيَى بْن عبْدِ اللهِ الذّهلِيّ" في روايته عن الفريابي.

وأخرجه أحمد في مسنده (٤٥/ ٢١٣ح رقم ٢٧٢٤٠) عن مُحَمَّد بْن عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عن إِسْرَائِيل، به. وفي الحديث: (وَقَالَ لِلرَّجُلِ قَوْلًا حَسَنًا، فَقِيلَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، أَلَا تَرْجُمُهُ، فَقَالَ: "لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً.."). وهنا تُوبِع الفريابي بمُحَمَّد بْن عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ في روايته عن إِسْرَائِيل.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، كِتَاب الرَّجْم، باب ذِكْر الِاخْتِلَافِ عَلَى يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْأَشَجِّ فِيهِ (٦/ ٤٧٤ ح ٧٢٧٠) وقَالَ:أَجْوَدُهَا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ مُرْسَلٌ[(١)]. وفي الحديث: فَقَالَ عُمَرُ:أَرْجُمُ الَّذِي اعْتَرَفَ بِالزِّنَى؟ فَأَبَى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ:«لَا إِنَّهُ قَدْ تَابَ إِلَى اللهِ».

والبيهقي في السنن الكبرى، كِتَاب السَّرِقَةِ، بَاب مَنْ قَالَ: يَسْقُطُ كُلُّ حَقٍّ لِلَّهِ تَعَالَى بِالتَّوْبَةِ قِيَاسًا عَلَى آيَةِ الْمُحَارَبَةِ (٨/ ٤٩٤ح رقم ١٧٣٢٣)، وقال البيهقي: (فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِتَعْزِيرِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ شَهِدُوا عَلَيْهِ بِالزِّنَا وَأَخْطَئُوا فِي ذَلِكَ حَتَّى قَامَ صَاحِبُهَا فَاعْتَرَفَ بِالزِّنَا ، وَقَدْ وُجِدَ مِثْلُ اعْتِرَافِهِ مِنْ مَاعِزٍ وَالْجُهَنِيَّةِ وَالْغَامِدِيَّةِ وَلَمْ يُسْقِطْ حُدُودَهُمْ ، وَأَحَادِيثُهُمْ أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ[(٢)] ، وَاللهُ أَعْلَمُ). وفي الحديث: (...فَقَالَ عُمَرُ ﷺ أَرْجُمُ الَّذِي اعْتَرَفَ بِالزِّنَا؟ قَالَ

---

(١) وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب التَّوْبَةِ، بَاب قَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ [هود: ١١٤] (٤/ ٢١١٧ح رقم٢٧٦٥).

(٢) مِن هذه الأحاديث ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كِتَاب الحُدُودِ، بَابٌ: هَلْ يَقُولُ الإِمَامُ لِلْمُقِرِّ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَوْ غَمَزْتَ (٨/ ١٦٧ح رقم ٦٨٢٤)، وما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب الْحُدُودِ، بَاب مَنِ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَى (٣/ ١٣٢١ح رقم ١٦٩٥)، (٣/ ١٣٢٤ح رقم ١٦٩٦).

رَسُولُ اللهِ ﷺ: "لَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَابَ إِلَى اللهِ"). كلاهما (النسائي، والبيهقي) من طريق أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرٍ، عَنْ سِمَاكٍ، به. وهنا تُوبِع "إِسْرَائِيل" بـ "أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرٍ" في روايته عن سِمَاكٍ.

ثَانِيًا: دِرَاسَةُ الإِسْنَادِ:

١- ابْنُ أَبِي الخَيْر: هو أَحْمَد بْن أَبِي الخَيْر سَلَامَة بْن إِبْرَاهِيم بْن معْرُوف. أبو الْعَبَّاس الدّمشقيّ، الْمُقْرِئ، الخيّاط، الدّلّال[(١)]. وُلِدَ سنة تسع وثمانين وخمسمائة. سمع من: أَحْمَد بْن عَبْد الواحد الْبُخَارِيّ والد الفخر. روى عَنْهُ: المِزّيّ، والمجد بْن الصَّيْرفيّ، وغيرهما. قال الذهبي: قرأ عليه المِزّيّ شيخنا شيئا كثيرا، وسمع منه «حلية الأولياء»، ...وسألته عَنْهُ فقال: شيخ جليل متيقّظ، عُمِّر وتفرَّد بالرّواية عن كثيرٍ من مشايخه.... تُوُفِّيَ سنة ثمان وسبعين وستمائة.[(٢)]

٢- أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ الصَّيْدَلاَنِيُّ: يُعرف بِسِلَفَةَ[(٣)]. وُلد سَنَة تِسْعٍ وَخَمْسِ مائَةٍ. روى عن: مَحْمُودَ الأَشْقَرَ، وَجَعْفَرَ بنَ عَبْدِ الوَاحِدِ، وغيرهما. وَسَمِعَ مِنْ: فَاطِمَة بِنْت عَبْدِ اللهِ (المُعْجَم الكَبِير) لِلطَّبَرَانِيِّ بكمَاله. ورَوَى عَنْهُ: الشَّيْخ الضِّيَاء- فَأَكْثَر وَبَالَغَ-. وَأَجَازَ: لأحمد بْن أَبِي الخير، وغيره. قال الذهبي في العبر: "انتهى إليه علوّ الإسناد في الدنيا، ورحلوا إليه". وقال في السير: "الشَّيْخُ، الصَّدُوقُ، المُعَمَّرُ، مُسْنِدُ الوَقْتِ". تُوُفِّيَ: سَنَةَ ثَلاَثٍ وَسِتِّ مائَةٍ.[(٤)]

---

(١) الدَّلَّال: بفتح الدال المهملة وتشديد اللام ألف، هذه الحِرفة لمن يتوسّط بين الناس في البياعات، وينادِي على السلعة من كل جنس. [الأنساب (٥/ ٤٣٠)].

(٢) تاريخ الإسلام ت تدمري (٥٠/ ٢٩٦) باختصار، وينظر: [الوافي بالوفيات (٦/ ٢٤٥)، وذيل التقييد (١/ ٣١٤)، والمنهل الصافي (١/ ٣٠٢)، وشذرات الذهب (٧/ ٦٢٨)].

(٣) سِلَفَة: بكسر أوله وفتح ثانية والفاء معا ثم هاء. [توضيح المشتبه (٥/ ١٣١)]، وقِيلَ له السِّلَفِيّ؛ لِجَدِّهِ إِبْرَاهِيمَ سِلَفَةُ، لِأَنَّهُ كَانَ مَشْقُوقَ إِحْدَى الشفتين، وكان له ثلاث شفاه. [البداية والنهاية (١٢/ ٣٠٧)].

(٤) تَرْجَمَتُهُ فِي: العبر (١٣٥/٣)، وتاريخ الإسلام (١٢٥/٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٤٣٠/٢١)، وذيل التقييد (٨٣/١)].

٣- فَاطِمَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللهِ: ابنِ أَحْمَدَ بنِ القَاسِمِ بنِ عَقِيْلٍ، الجُوْزْدَانِيَّة[١] الأَصْبَهَانِيَّة. سَمِعَتْ المُعْجَمَيْن (الكَبِيرَ) وَ (الصَّغِير) لِلطَّبَرَانِيِّ، وَكِتَاب (الْفِتَن) لِنُعيمٍ بن حَمّاد مِن ابْنِ رِيذه. آخِر مَنْ رَوَى فِي الدُّنْيَا عَنِ ابْنِ رِيذه، وَهِيَ مُكْثِرَةٌ عَنْهُ. حَدَّثَ عَنْهَا: أَبُو مُوسَى المَدِينِيّ، وَأَبُو جَعْفَر الصَّيْدَلاَنِيّ، وغيرهما. مَوْلِدُهَا سَنَة خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ. قال الذهبي: هي أسند أهل العصر مُطلقًا، وهي للأصبهانيّين كابن الحُصَيْن للبغداديّين.وقال أيضا:المُعَمّرة الصَّالِحَةُ مُسْنِدَةُ الوَقْت.تُوُفِّيَت سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَخَمْسِ مائَةٍ.[٢]

٤- ابْنُ رِيذَةَ: هو أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أحمد بنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ إِسْحَاقَ بنِ زِيَادٍ، الأَصْبَهَانِيُّ، التَّانِي[٣]، التَّاجِر. ولد في عام ستة وأربعين وثلاثمائة. روى عن: أَبِي القاسم الطبراني، قال الذهبي: وما أظنه سمع من غيره، وعُمِّر دهرا، وتفرد في الدنيا. وعنه: خلق لا يحصون منهم: أَبُو العلاء محمد بن الفضل الكاغدي، وأخوه أَبُو بكر، وخلق. قَالَ يَحْيَى بنُ مَنْدَة: كَانَ أَحدَ الوُجُوه، ثِقَةً أَمِينًا، وَافِرَ العقلِ، كَامِلَ الفَضْلِ...، وقال أيضا: الشَّيْخُ العَالِمُ الأَدِيبُ الرَّئِيسُ مُسْنِدُ العصرِ، عُمِّرَ دَهْراً، وَتَفَرَّد فِي الدُّنْيَا. تُوُفِّيَ سَنَة أَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ.[٤]

---

(١) الجُوزْدَانِيّة: بالجيم، وبعد الواو زاي ودال مهملة، وبين الألف وياء النسبة نون. [قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٤/ ٨٠)] . وجُوزْدَان: بالضم ثم السكون، وزاي، ودال مهملة، وألف، ونون: قرية كبيرة على باب أصبهان يقال لها الجوزدانيّة بالنسبة وأهل أصبهان يقولون كوزدان. [معجم البلدان (٢/ ١٨٣)] . وهي قرية تقع في إيران حاليا. [ويكيبيديا الموسوعة الحرة] .

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي:[سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٠٤)، وتاريخ الإسلام (٣٦/٧١)، وتذكرة الحفاظ (٤/٤٨)].

(٣) التَّانِيّ: بالتاء المشددة المعجمة من فوقها بنقطتين والنون بعد الألف، هذه النسبة إلى التناية، وهي الدهقنة، ويقال لصاحب الضياع والعقار التانئ. [الأنساب (٣/ ٨)] .

(٤) تَرْجَمَتُهُ فِي: [الإكمال (٤/١٧٥)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٥٩٥)، والنجوم الزاهرة (٥/٤٦)].

٥- أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ: هو سُلَيْمَانُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَيُّوبَ بنِ مُطَيِّرٍ اللَّخْمِيُّ، الشَّامِيُّ. وُلِدَ سنَةَ سِتِّينَ وَمائَتَيْنِ. رَوَى عَنْ: أَبِي زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيِّ، وَبِشْرِ بنِ مُوسَى، وآخرين. وعَنْهُ: أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ إِبْرَاهِيمَ الصحَّافُ، وَأَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ، وغيرهما. قَالَ ابنُ مَنْدَةَ: هو أَحدُ الحُفَّاظِ المذكورينَ، وقَالَ أَبُو بَكْرٍ المُعَدَّلُ: هو أَشهرُ مِنْ أَنْ يدلَّ عَلَى فضلِهِ وَعلمِهِ كَانَ وَاسِعَ العِلْمِ كَثِيرَ التَّصَانِيفِ، وقال الذهبي: الإِمَامُ الحَافِظُ الثِّقَةُ الرَّحَّالُ الجَوَّالُ مُحَدِّثُ الإِسلاَمِ علمُ المعمَّرينَ، وقال السيوطي: الإِمَام الْعَلامَة الْحجَّة بَقِيَّة الْحفاظ. تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةَ.(١)

٦- عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ: أَبُو بَكْر الجُمَحِي(٢)، مولاهم المصري. روى عن: جدّه، ومُحَمَّد بن يُوسُف الفريابِي، وغيرهما. وَعَنْهُ: علي بن مُحَمَّد المصري، والطبراني، وغيرهما. قال ابن عدي: "يحَدِّث عَن الفريابِي وغيره بالأباطيل فإما أن يكون مغفلًا لا يدري ما يخرج من رأسه أو متعمدا فإني رأيت له غير حَدِيث غير محفوظ".(٣) ونقل ابن حجر كلام ابن عديّ فقال: "إما أن يكون مغفلًا أو متعمدا فإني رأيت له مناكير". وقال الهيثمي: ضعيفٌ جدًّا. وقال الذهبي: أضرّ بأخرة. توفي سَنَة إحدى وثمانين ومائتين.(٤) وخُلَاصَةُ حَالِهِ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

٧- الْفِرْيَابِيُّ: هُوَ مُحَمَّد بْن يُوسُف بْن وَاقِد بْن عُثْمَان الضَبِّيُّ(٥) أَبُو عَبْد الله. ولد سَنَة عشرين

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: [تاريخ أصبهان (١/ ٣٩٤)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٢٨٣)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٩)، وطبقات الحفاظ (ص: ٣٧٢)].

(٢) الجُمَحِيّ: بضم الجيم وفتح الميم وآخرها الحاء المهملة،نسبة إلى بنى جمح. [الأنساب (٣/ ٣٢٦)].

(٣) قلتُ: وروايته هنا عن الفريابي.

(٤) تَرْجَمَتُهُ فِي: [الكامل فِي الضعفاء (٥/ ٤١٩)، والضعفاء والمَتْرُوكون لابن الجوزي (٢/ ١٣٩)، وتاريخ الإسلام (٦/ ٧٦٧)، وميزان الاعتدال (٢/ ٤٩١)، ومجمع الزوائد (٢/ ١٧٣)، ولسان الميزان (٣/ ٣٣٧)].

(٥) الضَّبِّيُّ:بفتح الضاد المعجمة،والباء المكسورة المشددة ، نسبة إلى بني ضبة. [الأنساب (٤/ ١٠)].

ومائة. رَوَى عَن: الأوزاعي، والثوري، وخلق. وَعَنْهُ: البخاري، وأَحْمَد، وعدّة. وثّقه: ابن معين والعجلي والنسائي وابن الأثير وابن حجر، وقال أبو حاتم: صدوقٌ ثقةٌ. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كَانَ مِنْ خِيَارِ عِبَادِ اللهِ. مَاتَ سَنَة اثنتي عشرة ومائتين.(١)

٨- إِسْرَائِيلُ: ابنُ يُونُسَ بنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَمْرِو بنِ عَبْدِ اللهِ أَبُو يُوسُفَ الهَمْدَانِيُّ(٢)، السَّبِيعِيُّ(٣)، الكُوفِيُّ. روى عن: جدّه أَبِي إِسْحَاق- وأكثر عنه -، وَسِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، وعدة. وعنه: عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام، والفِرْيَابِيُّ، وخلق. قال ابن سعد وابن مَعِين ومحمد بْن عبد الله بن نُمَيْر والعِجْلِي وأبُو حاتِم: ثقةٌ، وزاد أبو حاتم: متقنٌ من أتقن أصحاب أَبِي إسحاق، وقال أحمد ابْن حنبل: كَانَ شَيْخًا ثِقَةً، وَجَعَلَ يَعْجَبُ مِنْ حِفْظِه، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: صَدُوقٌ، وَلَيْسَ بِالقَوِيِّ، وَقَالَ مَرَّةً: فِي حَدِيثِهِ لِينٌ(٤)، وقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيّ: ضَعِيفٌ. مات سَنَةَ سِتِّينَ وَمائَةٍ، وقيل بعدها.(٥) وَخُلَاصَةُ حَالِهِ كما قال ابْن حَجَر: ثِقَةٌ تُكُلِّمَ فِيهِ بِلَا حُجَّة.

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: [الثقات للعجلي (ص: ٤١٦)، والجرح والتعديل (٨/ ١١٩)، والثقات (٩/ ٥٧)، واللباب (٢/ ٤٢٧)، وتهذيب الكمال (٢٧/ ٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١١٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٥١٥)] .

(٢) الهَمْدَانيّ: بفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال المهملة، هي منسوبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة. [الأنساب (١٣/ ٤١٩)] .

(٣) السَّبِيعِي: بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى سبيع وهو بطن من همدان. [المصدر السابق (٧/ ٦٨)] .

(٤) قال الذهبي: كان حافظًا حجةً صالحًا خاشعًا مِن أوعية العلم، ولا عبرة بِقَوْل مَنْ لَيَّنَهُ؛ فقد احتجّ به الشيخان. [تذكرة الحفاظ (١/ ١٥٨)] .

(٥) تَرْجَمَتُهُ فِي:[الطبقات الكبرى (٦/ ٣٥٢)،والثقات للعجلي (ص:٦٣)،والجرح والتعديل(٣٣١/٢)، والثقات لابن حبان (٦/ ٧٩)، وتاريخ بغداد(٧/ ٤٧٦)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٣٥٥)، وتقريب التهذيب (ص:١٠٤)].

٩- سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ: ابْن أَوْس بْن خَالِد الذُّهْلِي[١] الْكُوفِيُّ أَبُو الْمُغِيرَة. روى عن: أنس ﷺ، وعِكْرِمة، وعلقمة بن وائل، وخلق. وروي عنه: الثَّوْرِي، وإِسْرَائِيل بن يونس، وآخرون. قال ابن مَعِين: ثقةٌ، وقال أبو حاتم: صدوقٌ ثقةٌ، وقال الذهبي: ثقةٌ سَاء حِفظُه، كما قال: صدوقٌ صالحٌ، وقال ابن عَدِي: ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله كله وقد حدث عنه الأئمة، وَهو من كبار تابعي الكوفيين وأحاديثه حسان عَمَّن روى عنه، وَهو صدوق لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ كثيراً، وقال العِجْلِي: (جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عِكْرِمَة ربما وصل الشئ عن ابن عباس، وكان الثَّوْرِي يضعّفه بعض الضعف، ولم يرغب عنه أحد)، وقال أبو طالب عن ابن حنبل: مضطرب الحديث. ونقل العلائي ومغلطاي وابن حجر عن النسائي أنه قال: إذا انْفردَ بأصلٍ لم يكن حجّة لأنّه كان يلقّن فيتلقّن، وقال ابن حزم: كان يقبل التلقِين شهدَ عليه بذلك شعبة وغيره وهذه جرحةٌ ظاهرةٌ. وقال يعقوب بن شَيْبَة: روايته عن عِكْرِمَة خاصةً مضطربة وهو في غير عِكْرِمَة صالحٌ وليس من المتثبتين ومن سمع منه قديمًا مثل شُعْبَة وسُفْيَان فحديثهم عنه صحيح مستقيمٌ، وقال النسائي: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ[٢].مات سنة ثلاث وعشرين ومائة.[٣] وخُلاصة حاله كما قال ابن حجر صدوقٌ وروايته عن عِكْرِمَة خاصةً مضطربة وقد تغير بآخره[٤]، قلت ويزيد عليه : وإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يُلَقّن فيتلَقّن.

---

(١) الذُّهْلِي: بضم الذال المعجمة وسكون الهاء وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى قبيلة معروفة وهو ذهل ابن ثعلبة، وإلى ذهل بن شيبان كان منها جماعة كثيرة من العلماء والكبراء. [الأنساب (٦/ ٢١)] .

(٢) سنن النسائي (٨/ ٣١٩).

(٣) تَرْجَمَتُهُ فِي:[الجرح والتعديل (٢٧٩/٤)، والثقات (٣٣٩/٤)، والكامل لابن عدي(٥٤١/٤)، وميزان الاعتدال (٢٣٢/٢)، والكاشف (٤٦٥/١)، وإكمال تهذيب الكمال (١١١/٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٥٥)].

(٤) ينظر: [المختلطين للعلائي (ص: ٤٩)، والاغتباط (ص: ١٥٩)، والكواكب النيرات (ص: ٢٣٧)].

١٠- عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلِ: ابْنِ حُجْرٍ [١] الْحَضْرَمِيّ [٢] الْكِنْدِيّ [٣] الْكُوفِي. رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَالْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ. وروى عنه: سِمَاكُ بْن حَرْب، وعبْدُ الملكِ بْن عُمَيْر، وآخرون. قال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث. وقال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة. وقال البخاري: سمعَ أباه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: عَلْقَمَة سمع أَبَاهُ وعَبْد الْجَبَّار لم يره مَاتَ أَبوهُ وَأمّه حَامِل بِهِ. وقال النووي: ثقةٌ بالاتفاق. وقال الذهبي في الكاشف: هُوَ فِي نَفسه ثِقَة. وقال في الميزان: صدوقٌ، إلّا أن يحيى بن معين يقول فيه: روايته عن أبيه مرسلة. وقال ابن حَجَر: صدوقٌ إلا أنه لم يسمع من أبيه، من الثالثة. قلتُ: "اختلفَ العلماء في سماع علقمة مِن أبِيه، والرّاجِح أنّه سَمِعَ مِنْه"[٤]. وخُلَاصَةُ

---

(١) حُجْر: بضم الحاء وسكون الجيم فجماعة. [الإكمال لابن ماكولا (٢/ ٣٨٧)].

(٢) الْحَضْرَمِيّ: بِفَتْح الْحَاء وَسُكُون الضَّاد الْمُعْجَمَة وَفتح الرَّاء وَفِي آخِره مِيم نِسْبَة إِلَى حَضرمَوْت وَهِي من بِلَاد الْيمن فِي أقصاها. [اللباب (١/ ٣٧٠)] .

(٣) الْكِنْدِيّ: بِكَسْر أَولهَا وَسُكُون النُّون وَكسر الدَّال الْمُهْملَة نِسْبَة إِلَى كِنْدَة وَهِي قَبيلَة كَبِيرَة مَشْهُورَة من الْيمن. [المصدر السابق (٣/ ١١٥)] .

(٤) قال بعض العلماء بعدم سماع علقمة من أبيه، ومنهم: الترمذي في العلل الكبير (ص: ٢٠٠)، والذهبي في ميزان الاعتدال (٣/ ١٠٨)، وفي ذيل ديوان الضعفاء (ص: ٥٠)، وقول ابن معين عند العلائي في جامع التحصيل (ص: ٢٤٠)، وابن حَجَر في تقريب التهذيب (ص: ٣٩٧). قلتُ: وهذا النفي فيه نظرٌ، فقد ثبت سماعُهُ من أبيه، لما يلي: الإمام البخاري أثبتَ سماع علقمة بن وائل من أبيه، وذلك في التاريخ الكبير (٧/ ٤١ ترجمة رقم ١٧٨)، وكذلك ابن حبّان في الثقات (٥/ ٢٠٩)، وابْن منجُويه في رجال صحيح مسلم (٢/ ١٠٥)، والترمذي في سننه، كتاب الْحُدُودِ، بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اسْتُكْرِهَتْ عَلَى الزِّنَا (٣/ ١٠٨ح رقم ١٤٥٤). فالقول بعدم السماع إنما قاله البخاري في "عبد الجبار" وليس في "علقمة"، ومن نقل عدم السماع لعلقمة من أبيه فقد أخطأ ووهم.

حَالِهِ: ثِقَةٌ.[١]

١١- أَبُوهُ: هو وَائِلُ بْنُ حُجْرِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ وَائِلِ ، ويُقَال: ابْن حُجْرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ مَسْرُوقِ بْنِ وَائِلِ الْحَضْرَمِيُّ، كان أبوه من أقيال اليمن، ووفدَ هو على النبيّ ﷺ، واستقطعه أرضا فأقطعه إياها. نزل الكوفة، وروى عن النبيّ ﷺ، وروى عنه ابناه: علقمة، وعبد الجبار، وزوجه أم يحيى، ...وآخرون. ومات وائل في خلافة معاوية.[٢]

ثَالِثًا: الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ:

الحديث بهذا الإسناد: ضعيفٌ جدًّا؛ فيه "عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ" منكر الحديث. وقال عنه ابن عدي: "يحَدِّث عَن الفريابِي وغيره بالأباطيل" وروايته هنا عن الفريابي. وفيه "سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ" وعليه مدار الحديث، وهو صدوقٌ وروايته عن عِكْرِمَة خاصةً مضطربة وقد تغيّر بآخره، وإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يُلَقّنُ فَيَتَلَقّن. وقد تَفَرَّد بالرواية هنا عنْ "عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ"، و"سِمَاك" مِمَّن لا يُحتمل تفرُّدُه، قال الإمام النسائي: "وَسِمَاكُ لَيْسَ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ إِذَا انْفَرَدَ بِالْحَدِيثِ لِأَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ"[٣]، وقال أبو محمد بن حزم: كان يقبل التلقين شهدَ عليه بذلك شعبة وغيره وهذه جرحةٌ ظاهرةٌ؛ قلتُ: انفرد سِمَاكُ هنا بأصلٍ خالفَ فيه الأحاديثَ الأخرى التي فيها رَجْم مَاعِز و الغَامِدِيّة وهم قد تابُوا، وهي أصحُّ من حديثه[٤].

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: [الطبقات الكبرى (٦/ ٣١١)، والتاريخ الكبير (٧/ ٤١)، والثقات للعجلي (ص: ٣٤١)، والثقات (٥/ ٢٠٩)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٤٣)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ٣١٢)، والمغني (٢/ ٤٤٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ١٠٨)، وذيل ديوان الضعفاء (ص: ٥٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٩٧)] .

(٢) الإصابة (٦/ ٤٦٦) مختصرًا، وينظر ترجمته في: [الاستيعاب (٤/ ١٥٦٢)، وأسد الغابة (٥/ ٤٠٥)] .

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٣/ ٣٦٨).

(٤) قلتُ: هناك فرقٌ بين مَن اسْتَتَر بذنْبِه ولمْ يعترفْ بِه، وبين مَن اعترفَ على نفسِهِ بالذّنب تائبًا، وبَيْنَ مَن =

قال الإمام البيهقي رحمه الله: (وقَد وُجِدَ مِثلُ اعترافِه مِن ماعِزٍ والجُهَنيَّةِ والغامِديَّةِ ولَم يُسقِطْ حُدودَهُم، وأحاديثُهُم أكثَرُ وأشهَرُ، واللهُ أعلَمُ). وقال الدّارقطني عن سِمَاكٍ: "إذا حدَّث عنه شُعبةُ والثَّوريُّ وأبو الأَحْوصِ فأحاديثُهم عنه سليمةٌ، وما كان عن شَريكِ بنِ عبدِ اللهِ وحفصِ ابن جُمَيْع ونظرائِهم، ففي بعضِها نَكارةٌ"(١)، والذين روُوا عنه هذا الحديث (إِسْرَائِيلُ بنُ يُونُسَ، وأَسْبَاطِ بْنِ نَصْرٍ) ويظهر أنهم ليسُوا من الطبقة المتقدّمة التي روتْ عن سِمَاكٍ.

وحكم عليه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٧) بقوله: "حديثٌ منكرٌ جِدًّا علَى نَظَافَةِ إِسْنَادِهِ". وحكم عليه في المهذب (٧/ ٣٤٢٣) بقوله: "هو حديث منكر".

وقال النسائي في السنن الكبرى، كِتَاب الرَّجْمِ، باب ذِكْرِ الِاخْتِلَافِ عَلَى يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الْأَشَجِّ فِيهِ (٦/ ٤٧٤ ح رقم٧٢٧٠) بعد ذكره للحديث: "أَجْوَدُهَا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ مُرْسَلٌ" وكأَنَّ هذا القول إشارةً منه إلى ضعف هذا الحديث أو نكارته وأنه ليس بجيّد.

=

اعْتَرَفَ علَى نفْسِهِ بِالذَّنْبِ ليرفَعَ الحَدّ عنْ غيرِه، وبَيْنَ مَن اعْتَرَفَ علَى نفْسِهِ بِالذَّنْبِ لِيُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وهذا الأخير هو أَفْضَلُهُم؛ وذلك لما قاله ابن حزم: ((صَحَّ هَذَا مِنْ قَوْلِ طَائِفَةٍ عَظِيمَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ ﷺ بَلْ لَوْ قُلْنَا: إنَّهُ لَا مُخَالِفَ لِهَذِهِ الطَّائِفَةِ مِنْ الصَّحَابَةِ لَصَدَقْنَا، ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَا احْتَجُّوا بِهِ مِنْ الْآثَارِ: فَوَجَدْنَاهَا فِي غَايَةِ الصِّحَّةِ وَالْبَيَانِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَمِدَ تَوْبَةَ مَاعِزٍ، وَالْغَامِدِيَّةِ، ... ثُمَّ رَفَعَ ﷺ الْإِشْكَالَ جُمْلَةً، فَقَالَ: إنَّهَا لَمْ تَجِدْ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ. فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ الِاعْتِرَافَ بِالذَّنْبِ لِيُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ أَفْضَلُ مِنْ الِاسْتِتَارِ لَهُ بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا أَفْضَلَ مِنْ جُودِ الْمُعْتَرِفِ بِنَفْسِهِ لِلَّهِ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمِنْ الْبُرْهَانِ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا: مَا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابِ الْحُدُودُ كَفَّارَاتٌ لِأَهْلِهَا (٣/ ١٣٣٣ رقم ١٧٠٩، وَصَحَّ بِنَصِّ كَلَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَإِعْلَامِهِ أُمَّتَهُ، بِأَحْسَنَ مَا عَلَّمَهُ رَبُّهُ، أَنَّ مَنْ أَصَابَ حَدًّا فَسَتَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ فَإِنَّ أَمْرَهُ إلَى اللهِ إنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَأَنَّ مَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ ذَلِكَ الذَّنْبُ، وَكَفَّرَهُ اللهُ عَنْهُ...)). [المحلى (١٢/ ٥٣، ٥٤)].

(١) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ١٨٩).

رَابِعًا: النَّظَرُ فِي حُكْمِ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ عَلَى الْحَدِيثِ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الإِسْنَادِ:

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِي: [هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جِدًّا عَلَى نَظَافَةِ إِسْنَادِهِ] .

قُلْتُ: أصابَ الذهبي في حكمِه على الحديث بأنّه منكرٌ جدًّا، ولكن لـمْ يستقمْ حكمُه عليه بنظافة الإسناد؛ حيث إنّ في الإسناد "عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ" منكر الحديث. وفيه "سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ" وعليه مدار الحديث، وقد تَفَرَّد بالرواية هنا عنْ "عَلْقَمَةَ"، و"سِمَاك" مِمَّن لا يُحتمل تفرُّدُه، فقد انفرد هنا بأصلٍ خالفَ فيه الأحاديثَ الأخرى التي فيها رَجْم "مَاعِز" و "الغَامِدِيّة" وهم قد تابُوا، وهي أصحُّ من حديثه. فتحقّق هنا: تفرّد سِمَاك ومخالفته.

قلتُ: ومع ذلك، لعلّ الحافظ الذّهبيّ يعني بنظَافَة الإسْنَاد هنا مَا يلِي:

١- تصحِيح الترمذي للحديث، حيث قال: "حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ" وذكر الذهبي تصحيح الترمذي عقب الحديث.

٢- قد يعنِي بنظافة الإسناد: إسنادَ الترمذي، ولا يعني الحكم على الإسناد إلى نفسه -أي الذهبي-، فيكون صوابًا؛ نظرًا لأنّ "سِمَاك بْن حَرْبٍ" عند الإمام الذهبي في درجة الصّدُوق[(١)].

٣- متابعة "مُحَمَّد بْن يَحْيَى الذّهلِي النَّيْسَابُورِيّ" لـ "عَبْد اللهِ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ".

٤- قول الذهبي نفسه عن ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ بأنه أضرّ بأخرة، فلعلّه استنبط من كلام ابن عدي "رأيت له غير حَدِيث غير محفوظ" أنّ مِن رواياته ما ليس بباطل، وقد يحمل ما رواه من الأباطيل على أنّ ذلك كان في آخر عمره بعدما أضرّ، بينما روايته لهذا الحديث قبل أن يضرّ.

وهذِه التبرِيرَاتُ اجتهدتُ في ذِكْرِها لعلّها تكُون مسوِّغًا لحُكْمِ الذهبيّ بنظافَة الإسنَاد.

---

(١) قال الذهبي عنه في المغني في الضعفاء (١/ ٢٨٥)، وفي من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٩٥): "صَدُوق جليل"، وقال عنه في ديوان الضعفاء (ص: ١٧٧): "صالح الحديث"، وفي سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٤٥): "الحَافِظُ الإِمَامُ الكَبِيرُ"، وفي ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٢): "صدوق صالح، من أوعية العلم، مشهور".

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ

٣- مِن كتَاب: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٤٢) ترجمة رقم (١١٦)

تَرْجَمَة: (سَعِيدُ بنُ جُبَيْرِ بنِ هِشَامٍ الوَالِبِيُّ[١] مَوْلاَهُم).

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ "رَحِمَهُ اللهُ": [أَخْبَرَنَا المُسَلَّمُ بنُ مُحَمَّدٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ كِتَابَةً، أَنَّ عُمَرَ ابنَ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَهُم، أَنْبَأَنَا هِبَةُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدٍ، أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ شَدَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ حَبِيْبٍ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَوْحَى اللهُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ: (إِنِّي قَدْ قَتَلْتُ بِيَحْيَى ابنِ زَكَرِيَّا سَبْعِينَ أَلْفـاً، وإِنِّي قَاتِلٌ بِابْنِ ابْنَتِكَ سَبْعِينَ أَلْفـاً وَسَبْعِينَ أَلْفـاً). هَذَا حَدِيثٌ نَظِيفُ الإِسْنَادِ، مُنْكَرُ اللَّفْظِ. وَعَبْدُ اللهِ: وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَخَرَّجَ لَهُ مُسْلِمٌ].

أَوَّلاً: التَّخْرِيجُ:

أخرجه أبو بكر الشافعي في الفوائد الشهير بالغيلانيات (٣٦٨/١ح رقم٣٨٧) به،بلفظه.

وعنه (أي عن أَبِي بَكْرٍ الشافعي) الحاكم في المستدرك ، كِتَاب التَّفْسِيرِ، باب: من سورة آل عمران (٢/ ٣١٩ح رقم ٣١٤٧)، وقَالَ الْحَاكِمُ: "قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُ دَهْرًا أَنَّ الْمِسْمَعِيَّ يَنْفَرِدُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ حَتَّى حَدَّثَنَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ السَّبِيعِيُّ الْحَافِظُ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاجِيَةَ، ثنا حُمَيْدُ بْنُ الرَّبِيعِ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِ نَحْوَهُ. وعقّب الذهبي قائلا: "المتنُ منكرٌ جدًّا".

وقال عنه الحاكم في الرواية التي قبلها في كِتَاب التَّفْسِيرِ، باب: من سورة آل عمران (٢/ ٣١٨ح رقم ٣١٤٦)] . "غَرِيبُ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ".

---

(١) الْوَالِبِي: بِفَتْح الْوَاو وَسُكُون الْألف وَكسر اللَّام وَالْبَاء الْمُوَحدَة نسبة إِلَى والب بن الْحَارِث بن ثَعْلَبَة بن دودان بن أَسد ، وَهُوَ بطن من بني أَسد ينْسب إِلَيْهِ جمَاعَة، مِنْهُم سعيد بن جُبَير. [اللباب (٣/ ٣٥٠)] .

وفي المستدرك أيضا، في كِتَاب تَوَارِيخِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، باب ذِكْر يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا نَبِيِّ الله عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (٢/ ٦٤٨ح رقم٤١٥٢) عنه، به، بلفظه. وقال: وَقَدْ رَوَاهُ حُمَيْدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْخَزَّازُ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ.

وفي المستدرك أيضا، كِتَاب مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ، أَوَّلُ فَضَائِلِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهِيدِ ابْنِ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَعَلَى آلِهِ (٣/ ١٩٥ح رقم ٤٨٢٢) عنه، عن (مُحَمَّدِ بْنِ شَدَّادٍ الْمِسْمَعِيِّ، وحُمَيْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، ومُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْآدَمِيِّ، والْحُسَيْنِ ابْنِ عَمْرٍو الْعَنْقَزِيِّ، وَالْقَاسِمِ بْنِ دِينَارٍ، والْقَاسِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْعَزْرَمِيِّ، وكَثِيرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبِي أَنَسٍ الْكُوفِيِّ) به، بلفظه. وقال الحاكم: "هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ الشَّافِعِيِّ، وَفِي حَدِيثِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ كَامِلٍ: إِنِّي قَتَلْتُ عَلَى دَمِ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا، وَإِنِّي قَاتِلٌ عَلَى دَمِ ابْنِ ابْنَتِكَ، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وعقّب الذهبي قائلا: "على شرط مسلم".

وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١/ ٤٧٢ح رقم ٧٦) عن أَحْمَدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مِيَاحٍ السُّكَّرِيِّ، عن أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الشافعي، به، بلفظه.

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ٢٢٥)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٤٠٨)، كلاهما من طريق الخطيب. وقال ابن الجوزي: [هَذَا حَدِيث لَا يَصح. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: مُحَمَّد بن شَدَّاد لَا يكْتب حَدِيثه. وَقَالَ البرقاني: ضَعِيف جدا، وَقد رَوَاهُ الْقَاسِم بن إِبْرَاهِيمَ الْكُوفِي عَن أبي نعيم وَهُوَ مُنكر الحَدِيث. قَالَ أَبُو حَاتِم بن حبَان: هَذَا الْحَدِيثَ لَا أَصْلَ لَهُ] .

والشجري في ترتيب الأمالي الخميسية (١/ ٢١٠ح رقم ٧٧٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٤/ ٢١٥) كلاهما من طريق ابن غيلان، به، بلفظه.

وأخرجه أبو القاسم يوسف المهرواني في المهروانيات (٢/ ٦٩٢ح رقم ٥٧) عن أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ محمَّد بْنِ نَصْر السُّتُوريّ، عن أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الشافعي، به، بلفظه. وقال: [قَالَ الشَّيخ الإِمام أَبو بَكْرٍ الْخَطِيبُ: "هَذَا حديثٌ غريبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبْدِ اللهِ سَعِيدِ

ابْنِ جُبَيْرٍ الْوَالِبِيِّ عَنْ أَبِي العبَّاس عَبْدِ اللهِ بْنِ العبَّاس بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَغريبٌ مِنْ رِوَايَةِ حَبِيب بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدٍ. لَا أَعلم رَوَاهُ إِلاَّ عَبْدُ اللهِ بْنُ حَبِيبٍ عن أبيه"] . قلتُ: ولم أقف على هذا الحكم في كتب الخطيب البغدادي.

وذكره أبو الفضل الهروي في علل الأحاديث في صحيح مسلم (ص: ١٤٤) وقال: "تفرد بِهِ أَبُو نعيم عَن عبد الله بن حبيب بن أبي ثَابت عَن أَبِيه".

والسخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ٤٨٤) وقال: "أخرجه الحاكم في المستدرك، من حديث ابن عباس مرفوعا بأسانيد متعددة تدل على أن له أصلًا، كما قاله شيخنا".

والشوكاني في الفوائد المجموعة (ص: ٣٨٧ح رقم ١١٠) وقال: [قال ابْنُ حِبَّانَ: لا أَصْلَ لَهُ. وفي إسناده: محمد بن شداد، ضعيف جدًا. وقد تابعه القاسم بن إبراهيم الكوفي، وهو منكر الحديث. قال في اللآلىء: أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرِك مِنْ طريق ستة أنفس عن أبي نعيم. وقال: صحيح، ووافقه الذهبي في تلخيصه. وقال: إنه على شرط مسلم] .

ثانيًا: دراسةُ الإسْنَاد:

١- المُسَلَّمُ بنُ مُحَمَّدٍ: ابْن المُسَلِّم بْن مكي بن خلف بْن عَلّان. القاضي الجليل، المسند، شمس الدّين، أبو الغنائم القَيْسيّ، الدّمشقيّ، الكاتب. وُلِدَ سنة أربعٍ وتسعين وخمسمائة. سمع من: والده، ومن: الشّيخ العماد، وجماعة. روى عَنْهُ: ابن تَيْميّة، والمِزّيّ، وخلْق كثير. قال قُطْبُ الدّين: كان من الرّؤساء الكرماء،... ورُتِّب مُسمِعًا بدار الحديث. وله مكارم مشهورة. قال الذهبي: أجاز لي مَرْوِيّاته. وسألت أَبَا الحَجّاج الحافظ عَنْهُ فقال: شيخٌ جليلٌ نبيلٌ،... مُحِبًّا لأهل الحديث، سهْلًا فِي الرّواية. تُوُفّي سنة ثمانين وست مائة.[(١)] وخلاصة حاله: ثقةٌ.

(١) تاريخ الإسلام (٣٧٣/٥٠)باختصار. وينظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢٩٩).

- ابْنُ أَبِي عُمَرَ: هو سُلَيْمَانُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ ابْنِ الْقُدْوَةِ الْإِمَامِ الشَّيْخِ أَبِي عُمَرَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ، قَاضِي الْقُضَاةِ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ الْمَقْدِسِيُّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ الْحَنْبَلِيُّ. وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ. وَحَضَرَ جَمِيعَ الصَّحِيحِ وَرَوَاهُ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْدِيِّ، وَسَمِعَ الْكَثِيرَ مِنِ ابْنِ اللَّتِّيِّ ، وَالْحَافِظِ الضِّيَاءِ ، وَعِدَّةٍ، وَأَجَازَ لَهُ خَلْقٌ، قال الذهبي: قَرَأَ بِنَفْسِهِ عَلَى الشُّيُوخِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ وَبَعْدَهَا، وَكَتَبَ الطِّبَاعَ وَبَرَعَ فِي الذَّهَابِ وَتَخَرَّجَ بِهِ الْفُقَهَاءُ، وَرَوَى الْكَثِيرَ وَتَفَرَّدَ فِي زَمَانِهِ. وقال في العبر: قاضي القضاة مسند الشام...واسع الرواية، أفتى نيفًا وخمسين سنة. مات سنة خمس عشرة وسبع مائة.[١] وخلاصة حاله: ثقةٌ.

٢- عُمَرَ بنَ مُحَمَّدٍ: ابْن مُعَمّر بْن أَحْمَد بْن يَحْيَى بْن حَسّان. المُسِنَد الكبير، رحلة الآفاق، أَبُو حفص بْن أَبِي بَكْر البغداديّ، المعروف بابن طَبَرْزَد. والطَّبَرْزَد: هُوَ السُّكَّر. وُلِدَ سنة ستّ عشرة وخمسمائة.وسَمِعَ الكثير بإفادة أخيه المحدّث أَبِي البقاء، ثُمَّ بنفسه.وحَصَّل الأُصولَ، وحفظها إِلى وقت الحاجة إِلَيْهِ. سَمِعَ من:أَبِي القَاسِم بْن الحُصَيْن، وأبي القَاسِم الشُّرُوطيّ، وغيرهما. وروى عَنْهُ خلقٌ، منهم: ابن النّجّار، والمُسَلْم بْن علّان، وغيرهما. قال ابن نُقطة: مكثِر صحيح السّماع، ثقة في الحديث. توفى سنة سبع وستمائة.[٢] وخلاصة حاله: ثقةٌ.

٣- هِبَةُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ: هو هِبَةُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الوَاحِدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ العَبَّاسِ أَبُو القَاسِمِ ابنِ الحُصَيْنِ الشَّيْبَانِيّ[٣]، الهَمَذَانِيّ[١] الأَصْل، البَغْدَادِيّ، الكَاتِب. مَوْلِدُهُ: سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلاَثِينَ

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: المعجم المختص بالمحدثين (ص: ١٠٤)، ومعجم الشيوخ الكبير للذهبي (١/ ٢٦٨)، والعبر في خبر من غبر (٤/ ٤٢)، وشذرات الذهب (٨/ ٦٦).

(٢) تاريخ الإسلام ت تدمري (٤٣/ ٢٥٩). وينظر: تاريخ بغداد وذيوله (٢٠/ ١١٨)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٤٧٣)، ولسان الميزان (٦/ ١٤٢)، وشذرات الذهب (٧/ ٤٩)، والأعلام (٥/ ٦١).

(٣) الشَّيْبَاني: بالفتح والسكون وموحدة إلى شيبان بن ذهل قبيلة من بكر بن وائل، وشيبان العاتك بطن من =

وَأَرْبَعِ مائَةٍ. روى عن: أَبِي طَالِبِ ابن غَيْلاَنَ، وَأَبِي عَلِيٍّ بنِ المُذْهِب، وَطَائِفَة. وعَنْهُ: ابْنُ نَاصر، وابن طبرزد، وَآخَرُونَ. قال الخطيب: كان شيخا حسنا متيقظا صدوقا صحيح السماع، وقال الذهبي: الشَّيْخُ الجَلِيلُ المُسْنِدُ الصَّدُوق مُسْنِدُ الآفَاق، ووثّقه: السَّمْعَانِيّ وابْنُ الجَوْزِيِّ وابن نقطة وابن كثير. تُوُفِّيَ فِي شَوَّالٍ، سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَخَمْسِ مائَةٍ.(٢)

٤- مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ: هو أَبُو طَالِب مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بْن غَيْلَان بْن عبد الله بن غيلَان الْبَزَّاز(٣) الغيلاني(٤). وِلَادَته سنة سبع وَأَرْبَعين وثلاثمائة. روى عن: أَبي بكر الشَّافِعِي، وَأَبي إِسْحَاق الْمُزَكي، وغيرهم. روى عَنهُ: أَبُو بكر الْخَطِيب، أَبُو الْقَاسِم هبة الله بن الْحصين، وَجَمَاعَة. عِنْدَه أَحَدَ عشرَ جُزْءاً لُقِّبت بـ(الغَيْلاَنِيَّات)(٥) تَفَرَّد فِي الدُّنْيَا بعُلُوِّهَا، سمعها من أبي

=

كندة، وشيبان ابن محارب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة، وشيبان جدّ، وشيبان بن مسلمة رأس الشيبانية من الخوارج. [الأنساب (٨/ ١٩٨)].

(١) الهَمَذَاني: بالهاء والميم المفتوحتين والذال المنقوطة بعدها نون، فهي مدينة بالجبال، مشهورة على طريق الحاج والقوافل. [المصدر السابق (١٣/ ٤٢٤)].

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (٢١/ ١٩١)، والمنتظم (١/ ٢٩)، وإكمال الإكمال لابن نقطة (٢/ ٣٤٥)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٣٦)، والبداية والنهاية (١٢/ ٢٠٣).

(٣) البَزّاز: بفتح الباء المنقوطة بواحدة والزايين المعجمتين بينهما ألف، هذه اللفظة تقال لمن يبيع البز وهو الثياب واشتهر جماعة بها من المتقدمين والمتأخرين. [الأنساب (٢/ ١٩٩)].

(٤) الغَيْلَانِي: بِفَتْح الْغَيْن وَسُكُون الْيَاء وَبعدهَا لَام ألف ثمَّ نون - هَذِه النِّسْبَة إِلَى غيلَان وَهُوَ اسْم لبَعض أجداد المنتسب إِلَيْهِ مِنْهُم أَبُو طَالب مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن غيلَان. [اللباب (٢/ ٣٩٨)].

(٥) الغَيلَانيات: "وهي الفوائد الغرائب العوالي"، وهي عبارة عن مجموعة أجزاء من الأحاديث ذات الإسناد العالي من رواية: أبي طالب بن غيلان ، عن أبي بكر الشافعي، فاشتهرت باسم راويها "ابن غيلان". وهي الَّتِي خَرَّجَهَا الدَّارَقُطْنِيُّ لَهُ، وَهِيَ مِنْ أَعْلَى الْحَدِيثِ وَأَحْسَنِهِ. [الكامل في التاريخ (٨/٧٤)].

بكر الشافعي. قال الصفدي: كان ثقة صالحا صدوقا، وقال الخطيب والسمعاني وابن الجوزي وابن كثير: كان صدوقا دينا صالحا، وقال ابن الأثير: كَانَ صَدُوقًا صَالحا. مَات فِي شَوَّال سنة أَرْبَعِينَ وَأَرْبَعمِائَة.(١) وخلاصة حاله: صدوق.

٥- أَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ: هو محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه(٢) بن موسى بن بيان(٣)، أبو بكر الجبلي(٤) ثم البغدادي الشافعي البزاز. روى عن: معاذ بن المثنى، ومحمد ابن إسماعيل الترمذي، ومحمد بن شداد المِسْمّعي، وعدة. وعنه: أبو الحسن الدارقطني، وأبو طالب بن غَيلان، وخلق. وثّقه: (الدارقطني والخطيب وابن الجوزي والسمعاني وابن نقطة وابن الأثير وابن كثير)، وقال الذهبي: الإمام المحدث المتقن الحجة الفقيه مسند العراق. توفي في ذي الحجة سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وله أربع وتسعون سنة.(٥)

٦- مُحَمَّدُ بنُ شَدَّادٍ: ابْنِ عِيْسَى أَبُو يَعْلَى المِسْمَعِيُّ البَصْرِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ، المُلَقَّبُ بِزُرْقَانَ(٦). حَدَّثَ عَنْ: يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ، وأَبِي عَاصِمٍ النَّبِيل، وَجَمَاعَةٍ. وحَدَّثَ عَنْهُ:

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ بغداد (٤/ ٣٨٢)، وذيل تاريخ مولد العلماء (ص: ١٨٧)، والأنساب (١٠/ ١٠٧)، والمنتظم (١٥/ ٣١٧)، وجامع الأصول (١٢/ ٨٩٠)، واللباب (٢/ ٣٩٨)، والوافي بالوفيات (١/ ١١٠).

(٢) عَبْدُويه: بِالْوَاو. [إكمال الإكمال (٤/ ١٠٦)] . وعبدُويه: بِضَم الدَّال [اللباب (٢/ ٣١٣)] .

(٣) بَيَان: بعد الْبَاء يَاء مُخَفَّفَة مُعْجمَة من تحتهَا بِاثْنَتَيْنِ، قَالَ الْأَمِير هم جمَاعَة. [إكمال الإكمال (١/ ٣٢٩)] .

(٤) الْجَبَلِي: بِفَتْح الْجِيم وَالْبَاء الْمُوَحدَة وَفِي آخرهَا اللَّام - هَذِه النِّسْبَة إِلَى عدَّة من الْأَمْكِنَة وَإِلَى الرِّجَال فَأَما الْأَمْكِنَة فَمِنْهَا جبال همذان لِأَنَّهَا من بلد الْجَبَل. [اللباب (١/ ٢٥٦)] .

(٥) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ بغداد (٥/ ٤٥٦)، والأنساب (٢/ ٢٠)، (٣/ ٣٨١)، والمنتظم (١٤/ ١٧٢)، وإكمال الإكمال (٤/ ١٠٨)، واللباب (٢/ ١٧٦)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٩)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٦٠).

(٦) زُرْقان: بِالضَّمِّ. [نزهة الألباب في الألقاب (١/ ٣٤١)] .

الحُسَيْنُ بنُ صَفْوَانَ، وَأَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ، وَغَيْرُهُما. قال الخطيب: سألت أبا بَكْرٍ البَرْقَانِيّ عنه، فقال:ضعيفٌ جدًّا، وَقَالَ مرّة أخرى:لا يحتج به،وَقَالَ مرة أخرى:كان الدارقطني يقول: لا يكتب حديثه. وذكر الذهبي في ترجمته في كتاب السير حديثًا وقال: إنه المتّهم به. وقال الزركلي: روى أحاديث منكرة. قَالَ أَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ: مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ. وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ بنُ عُقْدَةَ: تُوُفِّيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِيْنَ.(١) وخلاصة حاله: ضعيفٌ جدًّا.

٧- أَبُو نُعَيْمٍ: هو الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، وهو الفَضْلُ بنُ عَمْرِو بنِ حَمَّادٍ، التَّيْمِيُّ، الطَّلحيُّ(٢)، القُرَشِيُّ مَوْلاَهُمْ، الكُوفِيُّ، المُلاَئِيُّ (٣)، الأَحْوَلُ. وُلِد سَنَةَ ثَلاَثِينَ وَمائَةٍ. روى عن: سُلَيْمَانَ الأَعْمَشِ، وعَبْد اللهِ بْن حبيب، وآخرين. وعَنْهُ: البُخَارِيُّ، وابنُ حَنْبَلٍ، وجماعة. وثَّقَه: ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، وأحمد، والعجلي، والنسائي، وأبو حاتم، والخطيب، وابن الجوزي، وغيرهم. وقال أحمد بن صالح: ما رأيت مُحَدِّثًا أصدق من أبي نُعَيْم وكان يدلّس أحاديث مناكير(٤)، وقال الذهبي في التذكرة: الحافظ الثبت، وقال في الميزان:حافظ حجة إلا أنه يَتَشَيَّع من غير غلو ولا سب، مَاتَ سَنَةَ ثماني عشرة وَمائَتَيْنِ.(٥) وَخُلَاصَةُ حَالِهِ كما قال ابن حجر: ثِقَةٌ ثَبْتٌ.

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٥٠)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣٤٠)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٥٩١)، وتاريخ الإسلام (٢٠/ ٤٤٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ١٤٨)، والأعلام للزركلي (٦/ ١٥٧).

(٢) الطَّلْحِي:بِفَتْح الطَّاء وَسُكُون اللَّام وَفِي آخرهَا حاء مُهْملَة،نسْبَة إِلَى طَلْحَة بن عبيد الله.[اللباب (٢/ ٢٨٣)].

(٣) المُلَائِي: بضم الميم، هذه النسبة إلى الملاء والملاءة، وهو المرط الّذي تستر به المرأة إذا خرجت، قال السمعاني: وظني أن هذه النسبة إلى بيعه. [الأنساب (١٢/ ٥١٠)] .

(٤) وذكره ابن حجر في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين. [طبقات المدلسين (ص: ٢٣)] .

(٥) تَرْجَمَتُهُ فِي: الطبقات الكبرى (٦/ ٣٦٨)، والتاريخ الكبير (٧/ ١١٨)، والثقات للعجلي (ص: ٣٨٣)، والجرح والتعديل (٧/ ٦١)، والثقات لابن حبان (٧/ ٣١٩)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٣٠٧)، وتهذيب الكمال =

٨- عَبْدُ اللهِ بنُ حَبِيبٍ: ابْن أبي ثَابت، وَاسم أبي ثَابت: قيس بْن دِينَار، الأسدي، مولاهم، الكوفي. رَوَى عَن: إياس بْن مُعَاوِيَةَ ، وأبيه حبيب، وآخرين. ورَوَى عَنه: ابْن المبارك، وأَبُو نعيم الفضل بْن دكين، وغيرهما. وثّقه: العجلي، وابن معين، وابن نمير، وابن شاهين، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر. وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات". قال ابن حجر: من السادسة.(١)

٩- أَبُو ثَابِتٍ: هو حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، أَبُو يَحْيَى القُرَشِيُّ، وَاسْمُ أَبِيهِ: قَيْسُ بنُ دِيْنَارٍ، وَقِيلَ: قَيْسُ بنُ هِنْدٍ. حَدَّثَ عَنِ: أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ، وعن سَعِيد بْن جبير، وآخرين. رَوَى عَنْهُ: عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ - وَهُوَ مِنْ شُيُوخِهِ - وَمَنْصُوْرٌ، وَالأَعْمَشُ، وَخَلْقٌ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ ثِقَةٌ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَقَالَ أَحْمَدُ وابن معين والعِجْلِيُّ والنسائي: ثقةٌ، وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ثقةٌ حجةٌ قيل له: ثبتٌ؟ قَالَ نعم، وذَكَرَه ابن حبان في الثقات، وقال ابنُ عَدِي: حَدَّثَ عَنْهُ الأَئِمَّةُ مِثْلُ الأَعْمَش وَالثَّوْرِيِّ، وشُعبة وَغَيْرِهِمْ، وَهو ثِقَةٌ حُجَّةٌ كَمَا قَالَهُ ابْنُ مَعِين، وقال الذهبى: هُوَ ثِقَةٌ بِلاَ تَرَدُّدٍ، وقال الحافظ: بعدما ذكره في المرتبة الثالثة من المدلسين: يُكثر التدليس وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطني وغيرهما، وقال في التقريب: ثقةٌ فقيهٌ جليلٌ وكان كثير الإرسال والتدليس. مَاتَ سَنَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَمائَةٍ، وقيل: سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِيْنَ وَمائَةٍ، فِي وِلاَيَةِ يُوْسُفَ بنِ عُمَرَ.(٢) وَخُلَاصَةُ حَالِهِ: ثقةٌ فقيهٌ جليلٌ وكان كثير الإرسال والتدليس.

=

(٢٣/ ١٩٧)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٧٣)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٤٦).

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: الثقات للعجلي (ص: ٢٥٣)، والجرح والتعديل (٥/ ٣٧)، والثقات لابن حبان (٧/ ٢٦)، وتاريخ أسماء الثقات (ص: ١٢٤)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٤٠٦)، والكاشف (١/ ٥٤٤)، وإكمال تهذيب الكمال (٧/ ٢٩٩)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٨٣)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٩٩).

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي: الثقات (١٣٧/٤)، والجرح والتعديل(٣/ ١٠٧)، والكامل فِي الضعفاء(٣/ ٣١٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٩١/٥)، وطبقات المدلسين (ص:٣٧)، وتهذيب التهذيب (١٥٦/٢)، وتقريب التهذيب (ص: ١٥٠).

١٠- سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ: ابْنِ هِشَامٍ الوَالِبِيُّ مَوْلاَهُم. رَوَى عَنِ: ابْنِ عَبَّاسٍ - فَأَكْثَرَ وَجَوَّدَ -. وَعَنِ: ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وغيرهم، وَرَوَى عَنِ التَّابِعِيْنَ؛ مِثْلِ: أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ. وَحَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ، وَحَبِيْبُ بنُ أَبِي ثَابِتٍ، وخلق كثير. وثّقه: ابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، واللالكائي، وابن حجر، وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: الإِمَامُ الحَافِظُ... أَحَدُ الأَعْلاَمِ. قتل بين يدي الحجاج سنة خمسٍ وتسعين ولم يكمل الخمسين.(١)

١١- ابْنُ عَبَّاسٍ "رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا": سبقت ترجمته في الحديث الأوّل من البحث.

ثَالِثًا: الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ:

الحديث بهذا الإسناد: ضعيفٌ جدًّا؛ فيه "مُحَمَّدُ بنُ شَدَّادٍ المِسْمَعِيُّ" ضعيفٌ جدًّا.

ومدار هذا الحديث على "أَبِي نُعَيْم الْفَضْل بْن دُكَيْن"، وهو ثِقَةٌ ثَبْتٌ، وروى عنه هذا الحديث "مُحَمَّد ابن شَدَّادٍ" وهو ضعيفٌ جدًّا كما سبق. وقد روى هذا الحديث عن أبي نعيم ثمانية رواة، متابعين لأبي نعيم، ولكن متابعتهم لا تفيد؛ لأنّ "مُحَمَّد بن شَدَّاد" ضعيفٌ جدًّا.

وحال الرواة عن "أَبِي نُعَيْم الْفَضْل بْن دُكَيْن" كالتالي:

حُمَيْدُ بْنُ الرَّبِيعِ: قال ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٣/ ٨٩) عنه: "كان يسرق الحديث ويرفع أحاديث وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم".

الْحُسَيْنُ بْنُ عَمْرٍو الْعَنْقَزِيُّ: قال عنه أبو حاتم: لين يتكلمون فيه، وقال عنه أبو زرعة: كان لا يصدق. [الجرح والتعديل (٣/ ٦٢ (] .

الْقَاسِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْعَزْرَمِيُّ: لم أقف له على ترجمة.

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ ابن معين- رواية الدارمي (ص: ١١٧)، والثقات للعجلي (ص: ١٨١)، والجرح والتعديل (٤/ ٩)، والثقات لابن حبان (٤/ ٢٧٥)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٣٢١)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٣٨)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص: ١٣٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٣٤).

كَثِيرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو أَنَسٍ الْكُوفِيُّ: ترجمَ له الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٥٠٩) ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلًا.

الْقَاسِمُ بْنُ إبراهيم الْكُوفِيُّ: قال ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢١٥): "ضعيف منكر الحديث".

مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْآدَمِيُّ: وهو ثقةٌ كما قال عنه ابن حجر في التقريب (ص: ٥١٤).

الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ: وهو الْقَاسِمُ بْنُ زكريّا بن دِينَارٍ القرشي أبو محمد الكوفي الطحان، وربما نسب إلى جدّه، وهو ثقةٌ كما قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٤٥٠).

هذا بالإضافة إلى وجود عنعنة "حبيب بن أبي ثابت" في جميع ما وقفت عليه من طرق، ولم أقف له على تصريح بالسماع، وهو مدلّس من الطبقة الثّالثة من طبقات المدلسين، وهم: مَن أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

كما أن متن الحديث به نكارة؛ حيث احتوى على عقوبة ومبالغات لم يعهد مثلها في شرع النبي محمد ﷺ.

وقد استغربَ متن هذا الحديث الإمامُ الحاكم نفسه حيثُ قال قبل سياقه له في الرواية التي قبلها: "غَرِيبُ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ" في المستدرك ، كِتَاب التَّفْسِيرِ، باب: من سورة آل عمران (٢/ ٣١٨ح رقم ٣١٤٦). وقال الحافظ الذهبي معقبا على الحاكم في كِتَاب التَّفْسِيرِ، باب: من سورة آل عمران (٢/ ٣١٩ح رقم ٣١٤٧): "المتنُ منكرٌ جدًّا".

وقال الذهبي أيضًا في تذهيب تهذيب الكمال (٢/ ٣٥١): هذا حديثٌ منكرٌ، تفرّد به محمد بن شداد المسمعي أحد الضعفاء، ثنا أبو نعيم، ثنا عبد الله بن حبيب.

وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ٢٠١): هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا.

وذكره أبو الفضل الهروي في علل الأحاديث في صحيح مسلم (ص: ١٤٤) وقال: تفرّد بِهِ أَبُو نعيم عَن عبد الله بن حبيب بن أبي ثَابت عَن أَبِيه.

رَابِعًا: النَّظَرُ فِي حُكْمِ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ عَلَى الْحَدِيثِ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الْإِسْنَادِ:

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِي: [هَذَا حَدِيثٌ نَظِيفُ الإِسْنَادِ، مُنْكَرُ اللَّفْظِ].

قُلْتُ: أصابَ الحافظ الذهبي في حكمه على الحديث بأنّه مُنْكر اللّفظ؛ حيث احتوَى متن الحديث على عقوبة ومبالغات لم يعهد مثلها في شرع النبي ﷺ.

ولكن لمْ يستقمْ حكمُه عليه بنظافة الإسناد؛ حيث إنّ في الإسناد مَن هو شديد الضعف وهو "مُحَمَّدُ بنُ شَدَّادِ المِسْمَعِيُّ" ضعيفٌ جدًّا. بالإضافة إلى وجود عنعنة "حبيب بن أبي ثابت" في جميع ما وقفتُ عليه من طرق، ولم أقف له على تصريحٍ بالسماع.

قلتُ: ومع ذلك، لعلّ الحافظ الذّهبيّ يعني بنظَافة الإسنَاد: النّظَافَة الظَّاهِرَة، لمَا يلِي:

١- متابعة "مُحَمَّد بن شَدَّاد" براويَيْن ثقتَيْن، وكأنّ الذهبيّ اعتمد متابعتهما له، وقد يدلّ على ذلك موافقته في تلخيصه لِحُكْم الحاكِم في المستدرك على هذا الحديث بالصحّة، وأنه على شرط مسلم.

٢- يبدو أنّ "حبيب بن أبي ثابت" عنده ليس بمدلّس؛ لأنه قال عنه في ميزان الاعتدال (١/ ٤٥١): [من ثقات التابعين... واحتج به كل من أفراد الصّحاح بلا تردّد، وغاية ما قال فيه ابن عون: كان أعور، وهذا وصف لا جرح، ولولا أن الدولابي وغيره ذكروه لما ذكرته]، وقال عنه في سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩١): ثِقَةٌ بِلاَ تَرَدُّدٍ. ولذلك فلم يعتمد تدليسه، أو أنّه ربّما وقف له على تصريح بالسماع ولم يقف عليه غيره.

وهذِه التبرِيرَاتُ قد اجتهدتُ في ذِكْرِها لعلّها تكُون مسوِّغًا لحُكْمِ الذهبيّ بنظافَة الإسنَاد، هذَا واللهُ أَعْلَم.

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ

٤- مِن كتَاب: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٦٢) ترجمة رقم (١٨٥)

تَرْجَمَة: (ابْنُ الْمُنَادِي الحُسَيْنُ أَحْمَدُ بنُ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ).

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ "رَحِمَهُ اللهُ": [أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بنُ أَبِي عُمَرَ القَاضِي، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ ابنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا السِّلَفِيُّ(١)، أَخْبَرَنَا جَعْفَر السَّرَّاج(٢)، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بنُ الْمُحَسِّنُ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَبَّاسِ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بنُ جَعْفَر بن المُنَادِي(٣)، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ(٤)، أَخْبَرَنِي أَخِي أَبُو جَعْفَرٍ، وَعَمِّي إِبْرَاهِيم، قَالاَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ المُبَارَكِ العَدَوِيّ(٥)، عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَة، عَنْ أُمِّ سَلَمَة قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْرَأ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الْفَاتِحَة: ٣) بِغَيْر أَلف. غَرِيبٌ منكرٌ، وَإِسنَاده نَظِيف].

---

(١) السِّلَفِي: بِكَسْر السِّين وَفتح اللَّام وَفِي آخرهَا الْفَاء. [اللباب (٢/ ١٢٦)].

(٢) السَّرّاج: بفتح السين وتشديد الراء في آخرها الجيم، هذا منسوب إلى عمل السرج، وهو الّذي يوضع على الفرس. [الأنساب (٧/ ١١٢)].

(٣) المُنَادِي: بضم الميم وفتح النون وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى من ينادي على الأشياء التي تباع أو الأشياء المفقودة التي يطلبها أربابها. [المصدر السابق (١٢/ ٤٣٥)].

(٤) في سير أعلام النبلاء: "حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ"، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته؛ لأنَّ "عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ" أَخُوه أَبُو جَعْفَرٍ: هو أحمد بْن محمد بْن يحيى، وعمُّهُ إِبْرَاهِيم: هو إبراهيم بن يحيى بن المبارك.

(٥) الْعَدَوي: بِفَتْح الْعين وَالدَّال الْمُهْمَلَتَيْنِ نِسْبَة إِلَى عدي بن كَعْب ابْن لؤَي بن غَالب بن فهر بن مَالك بن النَّضر الْقرشِي جد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ورهطه وعشيرته وأولاده من بعده ومواليه- ينتسبون إليه، وفيهم كثرة وشهرة. [اللباب (٢/ ٣٢٨)، ولب اللباب (ص: ١٧٧)].

أَوَّلاً: التَّخْرِيجُ:

إسناد هذا الحديث مداره على "عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ"، وقد اختُلِفَ عليه؛ فرواه عنه ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها. ورواه عنه اللَّيْثُ ابْنُ سَعْدٍ(١)، بِزِيَادَةِ رَجُلٍ فِيهِ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُمِّ سَلَمَةَ؛ فرواه اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها.

تخريج الحديث من رواية ابْن جُرَيْج:

أخرجه أحمد في مسنده (٤٤/ ٢٠٦ح رقم ٢٦٥٨٣) عنْ يَحْيَى بْن سَعِيدٍ الْأُمَوِيّ. ولفظه: عنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: " كَانَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ".

وأبو داود في سننه، أول كِتَاب الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ (٦/ ١٢٤ح رقم ٤٠٠١)، ولفظه: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا ذَكَرَتْ أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا "قِرَاءَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً". قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ الْقِرَاءَةُ الْقَدِيمَةُ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾».

والترمذي في سننه، كتاب الْقِرَاءَاتِ، بَابٌ فِي فَاتِحَةِ الكِتَابِ (٥/ ٣٥ح رقم ٢٩٢٧)، ولفظه: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ يَقْرَأُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ثُمَّ يَقِفُ، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثُمَّ يَقِفُ، وَكَانَ يَقْرَؤُهَا: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ).

وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَبِهِ يَقْرَأُ أَبُو عُبَيْدٍ وَيَخْتَارُهُ. هَكَذَا رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ

---

(١) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات في شعبان سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ. [تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤)].

الأُمَوِيُّ، وَغَيْرُهُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ لأَنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ، رَوَى هَذَا الحَدِيثَ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: وَكَانَ يَقْرَأُ (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ).

وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٢/٤٥١ح رقم٧٠٢٢)، ولفظه: عن أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ قَطَّعَ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١] ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤/ ٨ح رقم ٥٤٠٦)، ولفظه: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: " كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) ".

والدارقطني في سننه، كِتَاب الصَّلَاةِ، بَابُ وُجُوبِ قِرَاءَةِ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الصَّلَاةِ وَالْجَهْرِ بِهَا وَاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ (٢/ ٨٦ح رقم ١١٩١)، ولفظه: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾». وقال الدارقطني: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، وَكُلُّهُمْ ثِقَاتٌ.

وأبو طاهر المخَلِّص في المخلصيات (٣/ ١٥٣ح رقم ٢٢٠٠)، ولفظه: عن أُمِّ سلمةَ قالتْ: كانَ رسولُ اللهِ إذا قرأَ قطعَ قراءَتَه آيةً آيةً: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِين. الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ. مَلِكِ يَوْمِ الدِّين﴾.

والحاكم في المستدرك على الصحيحين، كِتَاب التَّفْسِيرِ، باب مِنْ كِتَابِ قِرَاءَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا لَمْ يُخَرِّجَاهُ وَقَدْ صَحَّ سَنَدُهُ (٢/ ٢٥٢ح رقم ٢٩١٠)

ولفظه:عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةً: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ثُمَّ يَقِفُ، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ يَقِفُ، " قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: «وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ تَقْرَؤُهَا (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)».

وقال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ " وَلَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ

صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ووافقه الذهبي.

وأبو عمرو الداني في المكتفى في الوقف والابتدا (ص:١٢ح رقم١١)، ولفظه: عن أم سلمة أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: بسم الله الرحمن الرحيم [ثم يقف] ثم يقول: الحمد لله رب العالمين. ثم يقف ثم يقول: الرحمن الرحيم [ثم يقف ثم يقول] ملك يوم الدين)). وقال الداني: ولهذا الحديث طرق كثيرة، وهو أصل في هذا الباب.

جميعهم (أبو داود، والترمذي، وأبو يعلى الموصلي، والطحاوي، والدارقطني، وأبو طاهر المخَلِّص، والحاكم، وأبو عمرو الداني) من طريق يَحْيَى بْن سَعِيدٍ الْقُرَشِيّ الْأُمَوِيّ.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كِتَاب الصَّلَاةِ، بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَةٌ مِنْ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ (١/ ٢٤٨ح رقم ٤٩٣)، ولفظه: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ☑ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فَعَدَّهَا آيَةً، وَ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] آيَتَيْنِ، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وَجَمَعَ خَمْسَ أَصَابِعِهِ".

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤/ ٨ح رقم ٥٤٠٧)، ولفظه: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ [ص: ٩] الرَّحِيمِ) إِلَى آخِرِهَا، يَعُدُّهَا بِأَصَابِعِ إِحْدَى يَدَيْهِ سَبْعَ آيَاتٍ: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وَقَرَأَ: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، وَلَمْ يَقْرَأْ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾. وقال: فَنَظَرْنَا فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ هَذَا، فَوَجَدْنَا اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ قَدْ رَوَاهُ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، بِزِيَادَةِ رَجُلٍ فِيهِ ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُمِّ سَلَمَةَ.

والدارقطني في سننه، كِتَاب الصَّلَاةِ، بَابُ وُجُوبِ قِرَاءَةِ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الصَّلَاةِ وَالْجَهْرِ بِهَا وَاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ (٢/ ٧٦ح رقم ١١٧٥)، ولفظه: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ " كَانَ يَقْرَأُ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقَطَعَهَا آيَةً آيَةً وَعَدَّهَا عَدَّ الْأَعْرَابِ ، وَعَدَّ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

[الفاتحة:١] آيَةً وَلَمْ يَعُدَّ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧] ".

ثلاثتهم (ابن خزيمة، والطحاوي، والدارقطني) من طريق عُمَر بْنِ هَارُونَ الْبَلْخِيّ.

وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٢/ ٣٥٠ح رقم ٦٩٢٠)، ولفظه: عن أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ " يُقَرِّأُ: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤/ ٦ح رقم ٥٤٠٥) ولفظه: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِهَا، فَيَقْرَأُ: ﴿" بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ، وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٥] . آمِينَ".

كلاهما (أبو يعلى الموصلي، والطحاوي) من طريق حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ النَّخَعِيّ.

وأخرجه أحمد في مسنده (٤٤/ ٣٢٤ح رقم ٢٦٧٤٢)، ولفظه: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ "أَنَّ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ، فَوَصَفَ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [الفاتحة: ١]حَرْفًا حَرْفًا،قِرَاءَةً بَطِيئَةً "قَطَّعَ عَفَّانُ، قِرَاءَتَهُ.

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٦٥ح رقم ٢٣٨٤)، ولفظه: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَتْ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] يَعْنِي كَلِمَةً كَلِمَةً.

كلاهما (أحمد، والبيهقي) من طريق هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى.

أربعتهم (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيّ، وعُمَر بْنُ هَارُونَ الْبَلْخِيّ، وحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ النَّخَعِيّ، وهَمَّامُ بْن يَحْيَى) عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها.

تخريج الحديث من رواية اللَّيْث بْن سَعْد:

أخرجه عبد الله بن المبارك في مسنده (ص: ٣٣ح رقم ٥٦) عن اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ حَدَّثَهُ عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ، أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ، عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَلَاتِهِ ، فَقَالَتْ: «مَا لَكُمْ وَصَلَاتَهُ؟ كَانَ يُصَلِّي، ثُمَّ يَنَامُ قَدْرَ مَا يُصَلِّي ، ثُمَّ يُصَلِّي قَدْرَ مَا نَامَ ، ثُمَّ يَنَامُ قَدْرَ مَا يُصَلِّي، حَتَّى يُصْبِحَ، وَنَعَتَتْ لَهُ قِرَاءَتَهُ، فَإِذَا هِيَ تَنْعَتُ قِرَاءَتَهُ مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا».

وأبو داود في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب كيف يستحبُّ الترتيل في القراءة (٢/ ٥٩٣ح رقم ١٤٦٦) عن يزيدِ بنِ خالد بن موهب الرَّمليّ.

وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ (٥/٣٢ح رقم٢٩٢٣)،وقال:وَقَدْ رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، هَذَا الحَدِيثَ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ،عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ،وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ.

والنسائي في سننه، كِتَابُ الِافْتِتَاحِ،باب تَزْيِينُ الْقُرْآنِ بِالصَّوْتِ (٢/١٨١ح رقم١٠٢٢).

والنسائي أيضا في السنن الكبرى، كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، باب فَضْلُ السِّرِّ عَلَى الْجَهْرِ (٢/١٤٧ح رقم١٣٧٩) عن قُتَيْبَة. وقال النسائي: يَعْلَى بْنُ مَمْلَكٍ لَيْسَ بِذَاكَ الْمَشْهُورِ.

كلاهما (الترمذي، والنسائي في الكتابين) عن قُتَيْبَة بْن سَعِيد.

وأحمد في مسنده (٤٤/ ١٤٧ح رقم ٢٦٥٢٦) عن يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ.

والبخاري في خلق أفعال العباد (ص: ٥٣) عنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَالِحٍ، وَيَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ.

والحاكم في المستدرك، كِتَاب الْوِتْرِ، باب مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ (١/ ٤٥٣ح رقم ١١٦٥) من طريق يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ. وقال:هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ،وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ".

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ التَّرْتِيلِ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ (٢/ ١٨٨ح رقم ١١٥٨). والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤/ ٨ح رقم ٥٤٠٨) وقال: وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتُ أُمِّ سَلَمَةَ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ، كَيْفَ كَانَ يَقْرَأُ بِهَا مَا سَمِعَتْهُ يَقْرَؤُهَا بِغَيْرِهِ مِنَ الْقُرْآنِ، فَثَبَتَ بِتَصْحِيحِ مَا رَوَيْنَاهُ مِنْهَا فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيمَا رَوَيْنَاهُ عَنْهَا فِيهِ مِمَّا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِ ذَلِكَ الْحَرْفَ: هَلْ هُوَ: (مَلِكِ)، أَوْ ﴿مَالِكِ﴾، هَذَا يُحَاجُّ بِهِ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ كَمَا رَوَاهُ حَفْصٌ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، لَا مَنْ رَوَاهُ كَمَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ هَارُونَ.

كلاهما (ابن خزيمة، والطحاوي) من طريق شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ.

والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٤٧٣ح رقم ١٩٦٩) من طريق مُوسَى بْنِ دَاوُدَ، وعِيسَى بْنِ

حَمَّادٍ.

تسعتهم (عبد الله بن المبارك، ويزيدِ بنِ خالد بن موهب الرَّمليّ، وقُتَيْبَة بْن سَعِيد، ويَحْيَى بْن إِسْحَاقَ، وعَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، وَيَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، وشعيبُ بن اللّيْث، ومُوسَى بْنُ دَاوُدَ، وعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ) عن اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وفيه أنّ "يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ" سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَلاَتِهِ، فَقَالَتْ: مَا لَكُمْ وَصَلاَتَهُ؟ ... ثُمَّ نَعَتَتْ قِرَاءَتَهُ، فَإِذَا هِيَ تَنْعَتُ قِرَاءَةً مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا.

ثانيًا: دراسَةُ الإسْنَاد:

١- سُلَيْمَانُ بنُ أَبِي عُمَرَ القَاضِي: سبقتْ ترجمتُه في الحديث السّابق، وهو ثقةٌ.

٢- جَعْفَرُ بنُ عَلِيٍّ: ابْن أَبِي البركات هبة الله بْن جعْفَر بْن يحيى، أَبُو الفضل الهَمَدانيّ الإسكندراني المُقرئ المُجَوِّدُ المُحَدِّثُ. وُلِد سنة ستٍ وأربعين وخمسمائة...سَمِعَ الحديث من السِّلَفِيّ. ومن أَبِي مُحَمَّد العثماني، وغيرهما...رَوَى عنه أبو عبد الله ابن النجار، وابن نقطة، وقَالَ: سَمِعْتُ منه. وكانَ ثقةً صالحًا، من أهلِ القرآن. توفي سنة ست وثلاثين وستمائة.[(١)]

٣- السِّلَفِيُّ: هو أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ أَبُو طَاهِرٍ السِّلَفِيُّ الأَصْبَهَانِيّ، الجَرْوَانِيّ[(٢)]. رَوَى عَن: سَعِيد بْن مُحمَّد الجَوْهَرِي، وَجَعْفَر السَّرَّاج، وخَلَائِقٍ. وعَنْهُ: سَعْد الخَيْر، وَجَعْفَر الهَمْدَانِيّ، وخلق. وثّقه:ابن نقطة وابن النجار. وقال الذهبي:كان أوحد زمانه في علم الحديث،وأعرفهم بقوانين الرواية والتحديث، جمع بين علو الإسناد وعلو

---

(١) تاريخ الإسلام ت بشار (١٤/ ٢٠٧) باختصار.

(٢) الجَرْوَانِيّ: نسبة إلى الجروان. [معجم أسر بريدة (٣/ ٣٦٩)] .

الانتقاد.كما قال: الإِمَامُ العَلاَّمَةُ المُحَدِّثُ الحَافِظُ. تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِ مائَةٍ.(١)

٤- جَعْفَرُ السَّرَّاج: هو أَبُو مُحَمَّدٍ جَعْفَرُ بنُ أَحْمَدَ بنِ الحَسَنِ البَغْدَادِيّ، السَّرَّاجُ، الأَدِيبُ. سَمِعَ: أَبَا عَلِيٍّ بن شَاذَانَ، وَأَبِي القَاسِمِ التَّنُوخِي، وَعِدَّة. وعَنْهُ: ابْنُهُ؛ ثَعْلَب، وَأَبُو طَاهِرٍ السِّلَفِيُّ، وَخَلْقٌ. قَالَ ابنُ العَرَبِي: ثِقَةٌ، عَالِمٌ، مُقْرِئٌ، وَقَالَ حَمَّادٌ الحَرَّانِيّ: سُئِلَ السِّلَفِيّ عَنِ السَّرَّاج، فَقَالَ: كان ثِقَةً، ثَبْتًا. وَقَالَ ابْنُ نَاصر: كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا ، مَاتَ فِي صَفَر سَنَةَ خَمْسِ مائَة.(٢)

٥- عَلِيُّ بنُ الْمُحَسِّنُ: ابْنِ عَلِيٍّ بن محمد بن أبي الفهم أبو القاسم التَّنُوخِيُّ(٣). روى عن: أبي القاسم الزينبي، وعبد العزيز بن جعفر الخرقي، وجماعة. وعنه: الخطيب، وَأَبُو القَاسِمِ ابنُ الحُصَيْنِ، وَخَلْقٌ سِوَاهُم. قال الخطيب وابن الجوزي: كان صدوقًا في الحديث ، وقال الذهبي: محله الصدق والستر، وقال أيضا: سماعاته صحيحة. مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ.(٤)

٦- مُحَمَّدُ بنُ العَبَّاسِ: ابن محمد بن زكريا بن يحيى، أبو عمر الخَزَّاز(٥) البَغْدَادِي، المعروف بابن حَيُّوَيَة(٦). ولد سنة خمس وتسعين ومائتين. روى عن: أحمد بن معروف، ويحيى

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ بغداد وذيوله(٤٦/٢١)، والتقييد (ص:١٧٦)، والعبر (٧١/٣)،وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٥).

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي: القبس في شرح موطأ مالك (ص: ٤٧)، والمنتظم (١٧/ ١٠٢)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٢٢٨).

(٣) التَّنُوخِي: بفتح التاء وضم النون المخففة وفي آخرها الخاء المعجمة، نسبة إلى تَنُوخ، وهو اسم لعدة قبائل اجتمعوا قديمًا بالبحرين، وتحالفوا على التناصر، فأقاموا هناك، فسموا تَنُوخًا. [اللباب (١/ ٢٢٥)] .

(٤) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ بغداد (١٣/ ٦٠٤)، والمنتظم (١٥/ ٣٥٣)، وميزان الاعتدال (٣/ ١٥٢).

(٥) الخَزَّاز: بِفَتْح الْخَاء وَتَشْدِيد الزَّاي الأولى بَينهَا وَبَين الزَّاي الثَّانِيَة ألف، اشْتهر بهَا جمَاعَة من أهل الْعرَاق مِنْهُم الإِمَام أَبُو حنيفَة، وَإِنَّمَا قيل لَهُ ذَلِك لِأَنَّهُ كَانَ يَبِيع الْخَزّ وَيَأْكُل مِنْهُ طلبا للْحَلَال. [اللباب (١/ ٤٣٩)]. (والْخَزّ: اسْمُ دَابَّةٍ، ثُمَّ سُمِّيَ الثَّوْبُ الْمُتَّخَذُ مِنْ وَبَرِهِ خَزًّا). [المغرب في ترتيب المعرب (ص: ١٤٤)] .

(٦) حَيُّوَيَة: بفتح أوله وضم المثناة المشددة وسكون الواو وفتح المثناة تليها هاء.[توضيح المشتبه (٣٩٣/٣)].

ابن محمد بن صاعد، وجماعة. وعنه: علي بن المحسن التنوخي، وأبو بكر البَرْقَاني، وعدة. قال الخطيب والبرقاني والعتيقي: ثقة، وزاد أبو بكر البَرْقَاني: ثبت حجة، وزاد العَتِيقي: صالحًا دينًا ذا مروءة، وقال أبو القاسم الأَزْهَري: ثقة، وقال الذهبي: الإمام المُحَدِّث الثقة المُسْنِد. توفي سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة.(١)

٧- أَحْمَدُ بنُ جَعْفَر بن المُنَادِي: هو أَبُو الحُسَيْنِ بْنُ المُنَادِي، أَحْمَدُ بنُ جَعْفَرِ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ عُبَيْدِ اللهِ ابنِ المُنَادِي، البَغْدَادِيُّ. ولِد سَنَة سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمائَتَيْنِ تَقْرِيبًا. روى عن: جَدِّه، وَمُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِي، وَعِدَّة. وعَنْهُ: أَبُو عُمَرَ بنُ حَيُّوَيه، وَمُحَمَّدُ ابنُ فَارس الغُورِيُّ، وَجَمَاعَة. قَالَ الدَّانِيُّ: (ثِقَةٌ مَأْمُونٌ). وقال الخطيب: (كَانَ ثِقَةً، أمينا، ثبتا، صدوقا، ورعا، حجة فيما يرويه)، وقال الذهبي: الإِمَامُ المُقْرِئ الحَافِظُ، وقال ابن كثير: (كَانَ ثِقَةً أَمِينًا حُجَّةً صَادِقًا، صَنَّفَ كَثِيرًا وَجَمَعَ عُلُومًا جَمَّةً). تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاَثِينَ وَثَلاَثِ مائَةٍ.(٢)

٨- عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ: ابن يحيى بن المبارك بن مغيرة، أبو القاسم العدوي اللُّغَويّ، المعروف بابن اليزيدي(٣). رَوَى القراءة عن: عمّه إِبْرَاهِيم بن اليزيدي، وأخيه أَحْمَد بن محمد. ورَوَى عَنْهُ القراءة: ابن مجاهد، وابن المنادي، وغيرهما. قال الخطيب والسمعاني: كان ثقة. وقال الذهبي: كانَ رأسًا في اللغة والأخبار. توفي سنة أربع وثمانين ومائتين.(٤)

٩- أَخُوه أَبُو جَعْفَرٍ: هو أحمد بْن محمد بْن يحيى بْن الْمُبَارَك، أبو جعفر العدوي اليزيدي

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ بغداد (٤/ ٢٠٥)، وتاريخ الإسلام (٢٧/ ٥٤)، ولسان الميزان (٥/ ٢١٤).

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ بغداد (١١٠/٥)، وسير أعلام النبلاء (٣٦١/١٥)، والبداية والنهاية(٢١٩/١١).

(٣) الْيَزِيدِيّ: بفتح الياء المنقوطة من تحتها باثنتين والزاى المكسورة بين الياءين، وفي آخرها الدال المهملة، نسبة إلى يزيد، وهو اسم رجل في أجداد المنتسب إليه وفيهم كثرة. [الأنساب (٤٩٩/١٣)] .

(٤) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ بغداد (٤٩/١٢)، والأنساب (٥٠١/١٣)، وتاريخ الإسلام ت تدمري(٢١٨/٢١).

النحوي المقرئ. سمع: جده يَحْيَى بْن المبارك، وأبا زيد سَعِيد بْن أوس الأنصاري، وروى عنه: أخوه عبيد الله، وابن أخيه مُحَمَّد بْن الْعَبَّاس بْن مُحَمَّد اليزيدي، وغيرهما. قال الخطيب: كَانَ أديبا عالما بالنحو شاعرا، مدح المأمون وَالمعتصم وغيرهما. وقَالَ الزبيدِيّ: هُوَ أمثل أهل بَيته فِي الْعلم، كَانَ راوية شَاعِرًا متفننا فِي الْعُلُوم. وَقَالَ ابْن عَسَاكِر: كَانَ من ندماء الْمَأْمُون. وقال ابن الجزري: متقنٌ. مَات قبيل سنة سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ.(١)

- عمُّهُ إِبْرَاهِيم: هو إبراهيم بن يحيى بن المبارك بن المغيرة اليزيدي العدوي أبو إسحاق، ابن أبي محمد. حدث عن أبيه، وسمع من أبي زيد الأنصاري، وغيره. وروى عنه: عبيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيدي، وأخوه إسماعيل ، وغيرهما. قال الخطيب: كان ذا قدر وفضل وحظ وافر من الأدب. وقَالَ ابْن عَسَاكِر: كَانَ عَالما بالأدب شَاعِرًا مجيدا، نادم الْخُلَفَاء، وَقدم إِلَى دمشق فِي صُحْبَة الْمَأْمُون. وقال ابن الجزري: ضابط شهير نحوي لغوي. له كتاب مصنف يفتخر به اليزيديون وهو "ما اتفق لفظه واختلف معناه"، نحو من سبعمائة ورقة، وله "مصادر القرآن، وغير ذلك. توفي سنة خمسٍ وعشرين ومائتَيْن.(٢)

١٠- يَحْيَى بنُ المُبَارَكِ العَدَوِيّ: أَبُو مُحَمَّد المعروف باليزيدي المقرئ صاحب أبي عَمْرو بن العلاء، بصريٌّ سكن بغداد، وحدث بِهَا عَن: أبي عمرو بْن العلاء، وابن جُريج. رَوَى عَنْهُ: ابنه مُحَمَّد، وَأَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن يَحْيَى، وإبراهيم أخوه، وغيرهم. قِيلَ لَهُ: اليزيدي؛ لأنه كَانَ منقطعًا إلى يزيد ابْن منصور الحميري، خال وَلد المهدي يؤدب ولده، فنُسِبَ إِلَيْهِ. وثّقه:

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ بغداد (٦/ ٣٠٨)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥/ ٤٦٤)، ومعجم الأدباء (١/ ٤٣٤)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٣٣)، وبغية الوعاة (١/ ٣٨٦).

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ بغداد (٧/ ١٦٨)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٧/ ٢٧٢)، معجم الأدباء (١/ ١٦٠)، تاريخ الإسلام ت تدمري (١٦/ ٧٨)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٩).

الخطيب وياقوت الحموي والذهبي. تُوُفِّيَ سنة اثنتين ومائتين.[١]

١١- ابْنُ جُرَيْجٍ: سبقتْ ترجمتُه في الحديث الأول، وخلاصة حاله كما قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وَكَانَ يُدَلِّسُ[٢] ويرسل. ولم يصرح هنا بالتحديث.

١٢- ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: هو عَبْدُ اللهِ بنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ زُهَيْرِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ جُدْعَانَ. أَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ القُرَشِيُّ، التَّيْمِيُّ، المَكِّيُّ، القَاضِي، الأَحْوَلُ، المُؤَذِّنُ. وُلِدَ فِي خِلاَفَةِ عَلِيٍّ، أَوْ قَبْلَهَا. روى عَنْ: عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ، وَأُخْتِهَا؛ أَسْمَاءَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وغيرهم. وعَنْهُ: رَفِيقُهُ؛ عَطَاءُ ابنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَمْرُو بنُ دِينَارٍ، وآخرون. وَثَّقَهُ: ابن سعد، والعجلي، وأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: الإِمَامُ الحُجَّةُ الحَافِظُ، وقال أيضا: وثَّقه غير واحد. وقال ابن حجر: أدرك ثلاثين من الصحابة ثقةٌ فقيهٌ. مَاتَ سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَمائَةٍ.[٣]

١٣- أُمُّ سَلَمَة: هي أمّ المؤمنين هِنْد بِنْت أَبِى أُمَيَّة بْن المُغِيرَة القُرَشِيَّة المَخْزُومِيَّة رضي الله عنها، مشهُورَةٌ بكنيتها معروفة باسمها. أسلمت قديماً هي وزوجها، وقيل أنها أول امرأة خرجت مهاجرة إلى الحبشة فولدت له سلمة، وأول ظعينة دخلت إلى المدينة، روت عن: النبي ﷺ وعن أَبِي سلمة، وغيرهما. وَرَوَى عَنْهُا: قُريبة بنت عَبْد الله بن وهب، وسفينة مولاها، وآخرون. مَاتَت

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: تاريخ بغداد (١٦/ ٢٢٠) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٨٢٧)، وتاريخ الإسلام ت تدمري (١٤/ ٤٥٠).

(٢) ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين وقال: "فقيه الحجاز مشهور بالعلم والثبت كثير الحديث، وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شرّ التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح". [طبقات المدلسين (ص: ٤١)].

(٣) تَرْجَمَتُهُ فِي: الطبقات الكبرى (٦/ ٢٤)، والثقات للعجلي (ص: ٢٦٨)، والجرح والتعديل (٥/ ٩٩)، والثقات لابن حبان (٥/ ٢)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٨٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٣١٢).

سَنَة تسع وخمسين، وقيل: سَنَة إحدى وستين، وقيل: غير ذلك.(١)

ثَالِثًا: الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ:

الحديث بهذا الإسناد: منكرٌ؛ مدارُ الحديث على "عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ"، وقد اختُلِفَ عليه؛ فرواه عنه "ابْنُ جُرَيْجٍ"، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، بالانقطاع بين ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وأُمِّ سَلَمَةَ. ورواه عن ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أيضًا "اللَّيْثُ ابْنُ سَعْدٍ"، بِزِيَادَةِ رَجُلٍ فِيهِ ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُمِّ سَلَمَةَ؛ فرواه اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، فخالف فيه ابْنُ جُرَيْجٍ اللَّيْثَ بْن سَعْدٍ.

وقد رواه عن "ابْنِ جُرَيْجٍ": (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقُرَشِيّ الْأُمَوِيّ، وعُمَر بْنُ هَارُونَ الْبَلْخِيّ، وحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ النَّخَعِيّ، وهَمَّامُ بْن يَحْيَى)، بينما رواه عن "اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ": (عبد الله بن المبارك، ويزيدِ بنِ خالد بن موهب الرَّمليّ، وقُتَيْبَة بْن سَعِيد، ويَحْيَى بْن إِسْحَاقَ، وعَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، وَيَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، وشعيبُ بن اللّيْث، ومُوسَى بْنُ دَاوُدَ، وعِيسَى ابْنُ حَمَّادٍ).

قال الإمام الترمذي: [هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَبِهِ يَقْرَأُ أَبُو عُبَيْدٍ وَيَخْتَارُهُ. هَكَذَا رَوَى يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ الأُمَوِيُّ، وَغَيْرُهُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ لأَنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ، رَوَى هَذَا الحَدِيثَ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: وَكَانَ يَقْرَأُ (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)] .

ونقل الحافظ المنذري قول الترمذي هذا في مختصر سنن أبي داود للمنذري (٣/ ١٣)، وكذلك العلائي في جامع التحصيل (ص: ٢١٤).

وقال الترمذي أيضا عن رواية الليث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ

---

(١) تَرْجَمَتُهَا فِي: معرفة الصحابة لأَبِي نعيم (٦/ ٣٢١٨)، والاستيعاب (٤/ ١٩٢٠)، وأسد الغابة (٧/ ٢٧٨).

حَدِيثِ لَيْثِ ابْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، هَذَا الحَدِيثَ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ، وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ.

وقال ابْن الملك صاحب "شرح المصابيح" (٣/ ٥٧) بعد ذِكرِه لرواية الليث أولًا ثم ذِكرِ رواية ابن جريج بعدها: والأولُ - رواية الليث - أصحُّ؛ أي: الرواية الأولى عن أم سلمة أصحُّ من الثانية؛ لأن الثانيةَ ليست بسديدةٍ سندًا، ولا مَرْضيةٍ لهجةً؛ لأن فيها فصلًا بين الصفة والموصوف.

كما أن ابْن جُرَيْجٍ مدلسٌ، وقد رواه بالعنعنة، ولم أقفْ له على تصريح بالسماع، فأسقط من الإسناد "يَعْلَي بْن مَمْلَك".

ولوقوع الاختلاف على ابن جريج في لفظ الحديث، كما هو واضح في تخريج الحديث:

قال الإمام الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٠١): "وَقَالُوا: وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ، فَقَدِ اخْتَلَفَ الَّذِينَ رَوَوْهُ فِي لَفْظِهِ". قلتُ: وَرَدَ في بعضها: "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ يَقْرَأُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ثُمَّ يَقِفُ، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثُمَّ يَقِفُ، ...."، وفي لفظ: "كَانَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً..."، وفي لفظ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فَعَدَّهَا آيَةً، وَ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ آيَتَيْنِ، ..."، وفي لفظ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) إِلَى آخِرِهَا، يَعُدُّهَا بِأَصَابِعِ إِحْدَى يَدَيْهِ سَبْعَ آيَاتٍ..."، وفي لفظ: "فَقَطَعَهَا آيَةً آيَةً وَعَدَّهَا عَدَّ الْأَعْرَابِ ، وَعَدَّ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آيَةً وَلَمْ يَعُدَّ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾"، وفي لفظ: "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ "يَقْرَأ: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾"، وفي لفظ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِهَا، فَيَقْرَأُ: "﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)..."، وفي لفظ: "أَنَّ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ، فَوَصَفَ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ حَرْفًا حَرْفًا، قِرَاءَةً بَطِيئَةً" قَطَّعَ عَفَّانُ،

قِرَاءَتَهُ"، وفي لفظ: "أَنَّ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَانَتْ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يَعْنِي كَلِمَةً كَلِمَةً". قلتُ: وهذا اضطرابٌ تضعف به رواية ابن جريج.

إذًا؛ فرواية "ابْن جُرَيْجٍ" معلُولةٌ برواية "اللَّيْثِ بْن سَعْدٍ"، ورواية اللَّيْثِ هي الأصحّ.

قلتُ: ورواية "اللَّيْثِ" فيها "يَعْلَى بْنُ مَمْلَكٍ"، ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٥٥٦)، وقال عنه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ١٤٧ح رقم ١٣٧٩): يَعْلَى بْنُ مَمْلَكٍ لَيْسَ بِذَاكَ الْمَشْهُورِ. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٤٥٨): ما حدّث عنه سوى ابْن أبي مليكة. وقال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٦١٠): مقبولٌ، وقال صاحب تحرير التقريب (٤/ ١٣١): ((بل: مجهولٌ، فقد تفرَّد ابن أبي مليكة بالرواية عنه، وذكره ابن حبان وحده في "الثقات"، وقال النسائي: ليس بذاك المشهور، وساقه الذهبي في "الميزان" لجهالته)). قلت: وهو مقبولٌ إذا توبع.

ووقفتُ له على متابعة؛ فقد تابعه "أُمُّ الْحَسَنِ الْبَصْرِيّ" عند تمّام في فوائده (١/ ٢١٥ح رقم ٥٠٨) من طريق الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) ». و "أُمُّ الْحَسَنِ الْبَصْرِيّ" هي خَيْرَةُ مَوْلاةُ أم سَلَمَةَ، ذكرها ابن حبان في الثقات (٤/ ٢١٦)، وقال عنها ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٧٤٦): مقبولة، قلتُ: بل هي ثقةٌ؛ قال عنها الإمام ابن حزم في المحلى بالآثار (٢/ ١٦٨): ثِقَةٌ مَشْهُورَةٌ، وفي موضع آخر في المحلى (٣/ ١٣٦): ثِقَةِ الثِّقَاتِ، وقال عن إسناد الحديث التي روته: وَهَذَا إسْنَادٌ كَالذَّهَبِ. وقال صاحب تحرير تقريب التهذيب (٤/ ٤١٣): ((بل: صدوقةٌ حسنةُ الحديث، فقد روى عنها جمع، وذكرها ابن حبان في "الثقات"، وروى لها مسلم في "الصحيح")). وقال مؤلف كتاب البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (٤٤/ ٤٣٦) ": ثقةٌ. والتعقيب في الهامش على التوثيق بقول: [هذا هو الحقّ، لأنها روى عنها جماعة، وأخرج لها مسلم في "صحيحه"، ووثقها ابن حبّان، ولم يتكلّم عليها أحد، فهي ثقة، وأما ما قاله في "التقريب": مقبولة، فليس بمقبول، فتنبّه، والله تعالى أعلم].

وللحديث شاهد من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:

أخرجه ابن المقرئ في معجمه (ص: ٣٥٩ح رقم ١١٨٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ (مَلِكَ يَوْمِ الدِّينِ). والحاكم في المستدرك، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، باب مِنْ كِتَابِ قِرَاءَاتِ النَّبِيِّ ﷺمِمَّا لَمْ يُخَرِّجَاهُ وَقَدْ صَحَّ سَنَدُهُ (٢/ ٤٥٢ح رقم ٣٩١١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)". وقد حكم عليه الحاكم بالصحة إثر الحديث الذي قبله - حديث رقم٣٩١٠- فقال: "وَلَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ"، وسكت عنه الذهبي.

وله شاهد آخر من حديث أم المؤمنين "حفصة" رضي الله عنها:

أخرجه أحمد في مسنده (٤٤/ ٤٥ح رقم ٢٦٤٥١) من طريق نَافِعِ بْنِ عُمَرَ الْجُمَحِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا أَعْلَمُهَا إِلَّا حَفْصَةَ سُئِلَتْ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: " إِنَّكُمْ لَا تُطِيقُونَهَا ". قَالَتْ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ تَعْنِي التَّرْتِيلَ.

فيصير حديث "اللَّيْث بْن سَعْد" بالمتابعة والشواهد: حسنًا لغيره.

رَابِعًا: النَّظَرُ فِي حُكْمِ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ عَلَى الْحَدِيثِ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الْإِسْنَادِ:

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِي: [غَرِيبٌ مُنْكَرٌ، وَإِسْنَادُهُ نَظِيفٌ] .

قُلْتُ: أصابَ الحافظ الذهبي في حكمه على الحديث بأنّه غَرِيبٌ منكرٌ؛ لمخالفة "ابْن جُرَيْجٍ" وتفرّده، حيث روى الحديث عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، بالانقطاع بين ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وأُمِّ سَلَمَةَ ، ولوقوع الاختلاف على ابن جريج في ألفاظ الحديث، وهذا اضطرابٌ تضعف به رواية ابن جريج. ولكن لمْ يستقمْ حكمُه عليه بنظافة الإسناد؛ حيث إنّ في الإسناد "ابْن جُرَيْجٍ" وهو مدلسٌ وقد رواه بالعنعنة، وبه انقطاعٌ بين ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وأُمِّ سَلَمَةَ ، وقد خالفَ فيه ابن جريج "اللَّيْثَ بْن سَعْد".

قلتُ: ومع ذلك، لعلّ الحافظ الذّهبيّ يعنِي بنظافَة الإسْنَاد هنَا: النَّظَافة الظّاهِرة؛ فحكم الحافظ الذهبي على الإسناد بالنّظافة بظاهر السَّنَد، والنّظر في كل راوٍ من رواة الإسناد على حِدَة، دُون النّظر إلى التدليس أو الانقطاع أو مخالفة أحد الرّواة.

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ

٥- مِن كتَاب: المهذب في اختصار السنن الكبير[(١)] (٣/ ١٤٠٣) حديث رقم (٦٢٩٥)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ "رَحِمَهُ اللهُ": [(٢)] سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ بْنُ سَيْفٍ، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ[(٣)]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَبَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَجُلًا

---

(١) وهو كتاب "المُهَذّب" للإمام الذهبي في اختصار "السُّنَنِ الكُبِير" للحافظ البَيهقيّ. قال الذهبي: لم أختصر من أحاديث الكتاب شيئًا، بل اختصرت الأسانيد، فإنّ بها طال الكتاب، وبقيْتُ من السّند ما يُعرف به مَخرج الحدِيث، وما حذفتُ من السّند إلا ما صحَّ إلى المذكُور. [المهذب (١/ ٥)] .

قال محقق الكتاب في المقدمة معلقًا على هذه الفائدة: هذه فائدة عظيمة تعدّ من أعظم فوائد هذا المختصر؛ حيث إن غالب ما كان يعترض طلاب العلم من عقبات في التعامل مع أسانيد البيهقي هي البحث عن تراجم شيوخه وشيوخ شيوخه والطبقة التي تليها؛ نظرًا لعدم توفر المصادر التي تترجم لهم، وفقدان كتاب تاريخ نيسابور وهو أهم مرجع لهذه التراجم، ولم يهتم بدراسة تراجمهم كثير من أهل العلم، وبهذه الفائدة يكون الحافظ الذهبي قد كفَى طلاب العلم هذه المؤنة، فإذا ذكر بدايةَ السند في مختصره دلّ على صحة الإسناد إليه، فلله الحمد والمنة. [المهذب في اختصار السنن الكبير (مقدمة/ ١٤)] . قلتُ: وقد تحقّق شرط الإمام الذهبي في هذا الإسناد؛ فقد حذف من إسناده: (أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، وأَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الصَّفَّارُ، وأَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) وهم ثقاتٌ.

(٢) والإسناد كاملًا في السنن الكبرى للبيهقي، كِتَاب الْجَنَائِزِ، جُمَّاع أَبْوَابِ التَّعْزِيَةِ، بَاب مَا يَقُولُ فِي التَّعْزِيَةِ مِنَ التَّرَحُّمِ عَلَى الْمَيِّتِ وَالدُّعَاءِ لَهُ وَلِمَنْ خَلَفَ (٤/ ٩٩ح رقم ٧٠٩٠) كما يلي، قال الإمام البيهقي: [أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أنبأ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الصَّفَّارُ، ثنا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أنبأ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ بْنُ سَيْفٍ، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: قَبَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَجُلًا فَلَمَّا رَجَعْنَا وَحَاذَيْنَا بَابَهُ... الحديث] .

(٣) الحُبُلِي: بضم الحاء المهملة والباء المنقوطة بواحدة، قال أبو على البغدادي في كتاب البارع: فلان الحبلى منسوب إلى حيّ من اليمن من الأنصار يقال لهم بنو الحبلى. [الأنساب (٤/ ٥٢)] .

فَلَمَّا رَجَعْنَا وَحَاذَيْنَا بَابَهُ إِذَا هُوَ بِامْرَأَةٍ مُقْبِلَةٍ لَا نَظُنُّهُ عَرَفَهَا، فَقَالَ: "يَا فَاطِمَةُ مِنْ أَيْنَ جِئْتِ؟" قَالَتْ: جِئْتُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ[(١)] رَحِمْتُ إِلَيْهِمْ مَيِّتَهُمْ وَعَزَّيْتُهُمْ، قَالَ: "فَلَعَلَّكِ بَلَغْتِ مَعَهُمُ الْكُدَى؟" قَالَتْ: مَعَاذَ اللهِ أَنْ أَبْلُغَ مَعَهُمُ الْكُدَى وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَذْكُرُ فِيهِ مَا تَذْكُرُ، قَالَ: "لَوْ بَلَغْتِ مَعَهُمُ الْكُدَى مَا رَأَيْتِ بَابَ الْجَنَّةِ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكِ". وَالْكُدَى الْمَقَابِرُ. قُلْتُ: رَوَاهُ مُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ (د)[(٢)]، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ (س)[(٣)]، عَنْ رَبِيعَةَ، وَهُوَ مَعَ نَظَافَةِ سَنَدِهِ مِنْ مَنَاكِيرِ رَبِيعَةَ، قَالَ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ يُونُسَ: عِنْدَهُ مَنَاكِير].

أَوَّلاً: التَّخْرِيجُ:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٣/ ٢٤ح رقم ٤٥) وقال: وَالْكُدَى: الْمَقَابِرُ.

والحاكم في المستدرك على الصحيحين، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، "دون ذكر الباب" (١/ ٥٢٩ح رقم ١٣٨٢) وقال: رَوَاهُ حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ. كلاهما: (الطبراني، والحاكم) من طريق "نَافِعِ بْنِ يَزِيدَ".

وأخرجه أبو داود في سننه، كِتَاب الْجَنَائِزِ، باب في تعزية النساء وكراهةِ بُلوغهن إلى القبور (٥/ ٤١ح رقم ٣١٢٣). وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٢/ ١١٣ح رقم ٦٧٤٦). وابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز، فَصْلٌ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ، ذِكْرُ نَفْيِ دُخُولِ الْجَنَّةِ عَنْ زَائِرَةِ الْقُبُورِ وإن كانت فاضلة خيرة (٧/ ٤٥٠ح رقم ٣١٧٧). وقال: (قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: قَوْلُهُ ﷺ لِفَاطِمَةَ "لَوْ بَلَغْتِ مَعَهُمُ

---

(١) في المهذّب: الْمَيِّتِ،والصواب ما أثبت،والتصويب من السنن الكبرى للبيهقي (٤/٩٩ح رقم٧٠٩٠).

(٢) عند أبي داود في سننه، كِتَاب الْجَنَائِزِ، باب في تعزية النساء وكراهةِ بُلوغهن إلى القبور (٥/ ٤١ح رقم ٣١٢٣).

(٣) أي عند النسائي في سننه، كِتَاب الْجَنَائِزِ، بَاب النَّعْيِ (٤/ ٢٧ح رقم ١٨٨٠).

الْكُدَى مَا رَأَيْتِ الْجَنَّةَ"، يُرِيدُ مَا رَأَيْتِ الْجَنَّةَ الْعَالِيَةَ الَّتِي يَدْخُلُهَا مَنْ لَمْ يَرْتَكِبْ مَا نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْهُ لِأَنَّ فَاطِمَةَ عَلِمَتِ النَّهْيَ قَبْلَ ذَلِكَ وَالْجَنَّةُ هِيَ جَنَّاتٌ كَثِيرَةٌ لَا جُنَّةٌ وَاحِدَةٌ وَالْمُشْرِكُ لَا يَدْخُلُ جَنَّةً مِنَ الْجِنَّانِ أَصْلًا لَا عالية ولا سافلة ولا ما بينهما).

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٤٢١ح رقم ١٥٠٨) وقال:[هذا حديث لا يثبت وفي الطريقين –أي طريق المفضل بن فضالة وحيوة بن شريح– ربيعة، وفي الطريق الثاني مجاهيل، قال البخاري: ربيعة المعافري عنده مناكير].

أربعتهم:(أبو داود،وأبو يعلى،وابن حبان،وابن الجوزي) من طريق الْمُفَضَّلِ بْنِ فَضَالَةَ.

وأخرجه النسائي في سننه، كِتَاب الْجَنَائِزِ، بَاب النَّعْيِ (٤/ ٢٧ح رقم ١٨٨٠) وقال النسائي: «رَبِيعَةُ ضَعِيفٌ». وأحمد في مسنده (١١/ ١٣٧ح رقم ٦٥٧٤). والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٤٠٣ح رقم ٢٠١٩). كلاهما: (النسائي في الصغرى والكبرى، وأحمد) من طريق "سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ".

وأخرجه أحمد في مسنده (١١/ ٦٥٣ح رقم ٧٠٨٢). والبزار في مسنده (٦/ ٤١٤ح رقم ٢٤٤٠). والحاكم في المستدرك على الصحيحين، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، "دون ذكر الباب" (١/ ٥٢٩ح رقم ١٣٨٣) وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ". والبيهقي في السنن الكبرى، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، جُمَّاعُ أَبْوَابِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ، بَابُ مَا وَرَدَ فِي نَهْيِ النِّسَاءِ عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ (٤/ ١٣٠ح رقم ٧٢٠٣). وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٤٢١ح رقم ١٥٠٩) وقال: [هذا حديث لايثبت وفي الطريقين – أي طريق المفضل بن فضالة وحيوة بن شريح – ربيعة، وفي الطريق الثاني مجاهيل، قال البخاري: ربيعة المعافري عنده مناكير] .

خمستهم: (أحمد، والبزار، والحاكم، والبيهقي، وابن الجوزي) من طريق "حَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ".

وأربعتهم: (نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، والْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، وسَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، وحَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ) عن رَبِيعَةَ ابْنِ سَيْفٍ الْمَعَافِرِيِّ، به.

وذكره الإمام النووي في خلاصة الأحكام (٢/ ١٠٠٥ح رقم ٣٥٩٥) وقال: "رَوَاهُ أَبُو دَاوُد

وَالنَّسَائِيّ، وَغَيرهمَا بِإِسْنَاد ضَعِيف".

وأشار إليه عبد الحق الأشبيلي في الأحكام الوسطى (٢/ ١٥٢) وقال: "وفي إسناده ربيعة بن سيف، وربيعة هذا ضعيف الحديث عنده مناكير".

وذكره ابن دقيق العيد في الإلمام بأحاديث الأحكام (١/ ٢٩٦ح رقم ٥٧١، ٥٧٢) وقال: أخرجه أَبُو دَاوُد، ثمَّ الْحَاكِم فِي "الْمُسْتَدْرك" مُخْتَصرا وَمُطَولًا. وَقَالَ الحاكم: صَحِيح عَلَى شَرط الشَّيْخَيْنِ، وَلم يخرجَاهُ. ثمّ عقّب ابن دقيق العيد على تصحيح الحاكم للحديث وأنه على شرط الشيخين فقال: "وَفِيمَا قَالَه (عِنْدِي) نظر، فَإِن رَاوِيه ربيعَة بن سيف، لم يخرج الشَّيْخَانِ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" لَهُ شَيْئا فِيمَا أعلم".

وذكره الذهبي في المهذب (٣/١٤٢٧ح رقم٦٣٨٩) وقال: منكر تفرّد به ربيعة، وقد غمزه البخاري وغيره بأنه صاحب مناكير"، ولم يذكر نظافة السند.

وفي تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٢٢٣) وقال: ليس في سنن أبي داود وسنن النسائي لربيعة سواه، هو منكر غريب. ولم يذكر أيضا نظافة السند.

وفي ميزان الاعتدال (٢/ ٤٣)، وقال: [وضعّفه الحافظ عبد الحق الأزدي عندما روى له حديث: يا فاطمة أبلغت معهم الكداء؟ قال: لا. قال: لو بلغت معهم الكداء ما دخلت الجنة حتى يدخلها جد أبيك. فقال: هو ضعيف الحديث، عنده مناكير].

ثَانِيًا: دِرَاسَةُ الْإِسْنَادِ[1]:

١- أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوَيَهْ[1] بن نُعَيْم بن الحَكَم

(١) وسأقوم بمشيئة الله تعالى بدراسة إسناد الإمام البيهقي لهذا الحديث، للتحقّق من صحّة الحديث إلى بداية ما ذكره الذهبي في كتابه "المهذّب"، وللتأكيد على صحّة شرط الذهبي فيما حذفه من سند البيهقي.

الضَّبِّي [٢] الطَهْمَانِي [٣] النَّيْسَابُورِي، المعروف بابن البَيِّع [٤] صاحب التصانيف. ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. روى عن: أبي علي النَّيْسَابُورِي، ومحمد بن المُؤَمَل، وطائفة. وعنه: أبو الفتح محمد بن أبي الفَوَارِس، وأبو بكر البَيْهَقِي، وجماعة. قال الخَلِيلِي: ثقة واسع العلم، وقال الخطيب: ثقة وكان يميل إلى التَّشَيُّع [٥]، وقال الذهبي: الإمام الحافظ الناقد العَلَّامَة شيخ المحدثين صَنَّف وخَرَّج وجَرَّح وعَدَّل وصَحَّح وعَلَّل وكان من بحور العلم على تَّشَيُّع قليلٍ فيه، وسُئل عبد الله الهَرَوِي عنه فقال: ثقة في الحديث رَافِضِي [٦] خبيث، قال الذهبي معقبًا: كلّا ليس هو رافضيًّا بل يَتَشَيَّع. وقال السيوطي: كان صالحًا ثقةً يميل إلى التَّشَيُّع. توفي سنة خمس

=

(١) حَمْدُوَيْهَ: بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وضم الدال المهملة وسكون الواو وفتح الياء المثناة من تحتها وبعدها هاء ساكنة. [تبصير المنتبه: (١/ ٤٦٠)] .

(٢) الضَّبِّيُّ: بفتح الضاد المعجمة، والباء المكسورة المشددة، نسبة إلى بني ضبة. [الأنساب: (٤/ ١٠)] .

(٣) الطَهْمَانِيِّ: بفتح الطاء المهملة، وسكون الهاء،وفتح الميم، وفي آخرها النون، نسبة إلى إبراهيم بن طهمان [المصدر السابق (٤/٨٨)].

(٤) البَيِّع: بفتح الباء الموحدة وكسر الياء المشددة آخر الحروف وفي آخرها العين المهملة، لمن يتولى البياعة والتوسط في الحانات بين البائع والمشتري.[المصدر السابق (١/ ٤٣٢، ٤٣٣)].

(٥) التشيّع: هو محبة عليٍّ ﷺ، وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر ، فهو غالٍ في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغالٍ في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو.. [هدي الساري مقدمة فتح الباري ، لابن حجر (ص ٤٥٩)] .

(٦) قال ابن قتيبة: الرافضة: بَلغنِي عَن الْأَصْمَعِي أَنه قَالَ: إِنَّمَا سميت الرافضة لأَنهم رفضوا زيد بن عَليّ وتركوه ثمَّ لزم هَذَا الِاسْم كل من غلا مِنْهُم فِي مذْهبه وتنقص السّلف، وقال الذهبي: مَنْ أَبغضَ الشَّيْخَيْنِ وَاعتقدَ صِحَّةَ إِمَامَتِهِمَا فَهُوَ رَافضيٌّ مَقِيتٌ، وَمَنْ سَبَّهُمَا وَاعتقدَ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِإِمَامَيْ هُدَى فَهُوَ مِنْ غُلاَةِ الرَّافِضَةِ – أَبعدَهُم اللهُ، ينظر: [غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٨)] .

وأربعمائة.[١] وخلاصة حاله: ثقةٌ.

٢- أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الصَّفَّارُ: الأَصْبَهَانِيُّ. روى عن: ابن أَبِي الدنيا، وعَبْد الله بن أَحْمَد بن حنبل، وغيرهما. وعَنه: أَبُو عَبْد الله الحاكم، وابن مندة، وآخرون. قال الحاكم: هُوَ محدّث عصره، كان مجاب الدعوة، وقد صحّح الحاكم أحاديث كثيرة له في مستدركه[٢]، وقال ابن الجوزي وابن كثير: محدّث عصره بخرَاسَان، وقال الذهبي: الإِمَام المُحدّث القُدْوَة، توفي سَنَة تسع وثلاثين وثلاث مائة، وله ثمان وتسعون سَنَة.[٣] وَخُلَاصَةُ حَالِهِ: ثِقَةٌ.

٣- أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: ابنِ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ[٤]، التِّرْمِذِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ. وُلِدَ بَعْدَ التِّسْعِينَ وَمائَةٍ. روى عن: سَعِيدِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، وَنُعَيْمِ بْنَ حَمَّادٍ، وغيرهما. وعَنْهُ: النَّسَائِيُّ، وابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَخَلْقٌ كَثِيرٌ. وثَّقَه: النَّسَائِيُّ والدَّارَقُطْنِيُّ والخَطِيبُ وابن الجوزي والذهبي وابن حجر وغيرهم. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: ثِقَةٌ صَدُوقٌ، تَكَلَّمَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ مِنْهُ بِمَكَّةَ، وَتَكَلَّمُوا فِيهِ، وقال الذهبي معقبا: انبَرَمَ الحَالُ عَلَى تَوْثِيقِهِ وَإِمَامَتِهِ. وقال ابن حجر: ثقة حافظ لم يتّضح كلام أبي حاتم فيه. تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمائَتَيْنِ.[٥] وَخُلَاصَةُ حَالِهِ: ثِقَةٌ حَافِظٌ.

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: الإرشاد للخليلي (٣/ ٨٥١)، تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩)، والمنتظم (٧/ ٢٧٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ٨٥)، والعبر (٣/ ٩١)، ولسان الميزان (٥/ ٢٣٢)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٤١٠).

(٢) ينظر: المستدرك (١/ ٤٩، ٨٣، ١٩٣، ٣٣٠) و (٢/ ١٤٠، ٣٧٠) وغيرها من المواضع.

(٣) تَرْجَمَتُهُ فِي: المنتظم(١٤/ ٨٣)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٣٧)، والعبر(٢/ ٥٧)، والبداية والنهاية (٢٢٤/١١).

(٤) السُّلَمِيُّ: بضم السين المهملة وفتح اللام إلى سُلَيم، وهي قبيلة من العرب مشهورة يقال لها سليم بن منصور بن عكرمة، تفرقت في البلاد، وجماعة كثيرة منهم نزلت حمص. [الأنساب (٧/ ١٨٠)] .

(٥) تَرْجَمَتُهُ فِي: الجرح والتعديل (٧/ ١٩٠)، والثقات (٩/ ١٥٠)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٣٨)، وتاريخ بغداد (٢/ ٣٦٨)، والمنتظم (١٠/ ١٩٤)، والسير (١٣/ ٢٤٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٦٨).

٤- سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: هُوَ سَعِيدُ بنُ الحَكَمِ بنِ مُحَمَّدٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الجُمَحِيُّ، المِصْرِيُّ. وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمائَةٍ. روى عَنْ: نَافِعٍ الجُمَحِيِّ، ونافع بْن يَزِيد المِصْرِي، وآخرين. وعَنْهُ: البُخَارَيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الصَّاغَانِيُّ، وآخرون. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هو عِنْدِي حُجَّةٌ، ووثَّقَه:ابن معين وأَبُو حَاتِمٍ والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: أحد العلماء الثّقات، وقال ابن حجر: ثِقَةٌ ثَبْتٌ فَقِيهٌ. مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمائَتَيْنِ.(١) وَخُلَاصَةُ حَالِهِ: ثِقَةٌ ثَبْتٌ.

٥- نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ: الكَلَاعِي(٢) أَبُو يزِيد الْمصْرِيّ، يقال إنه مولى شرحبيل ابن حسنة. رَوَى عَن: بكر بْن عَمْرو المعافري، وجعفر بن ربيعة، وغيرهما. ورَوَى عَنه: بقية بن الوليد، وسَعِيد بن الحكم، وآخرون. وثّقه: العجلي، والحاكم، والذهبي، وابن حجر. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الصغاني: ثنا بن أبي مريم ثنا نافع بن يزيد وكان من خيار أمّة محمد ﷺ. مَاتَ سنة ثَمَان وَسِتِّينَ وَمِائَة.(٣) وخلاصة حاله: ثقةٌ.

٦- رَبِيعَةُ بْنُ سَيْفٍ: ابن مَاتِع - بكسر المثناة كما قال ابن حجر في التقريب - المَعَافِري(٤) الإسكندراني. رَوَى عَن: بشر بْن زبيد المعافري، وعَبد الله بْن يزيد الحبلي، وغيرهما. ورَوَى عَنه: حيوة ابْن شريح، وسَعِيد بْن أَبي أيوب، ونافع بْن يزيد، وغيرهم. قال العجلي: ثقة، وقال

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: الثقات للعجلي (ص: ١٨٢)، والجرح والتعديل (٤/ ١٣)، والثقات (٨/ ٢٦٦)، وتهذيب الكمال (١٠/ ٣٩١)، وتاريخ الإسلام (٥/ ٥٧٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٣٤).

(٢) الكَلَاعِي: بِفَتْح الْكَاف وَبعد اللَّام ألف وعين مُهْملَة هَذِه النِّسْبَة إِلَى الكلاع وَهِي قَبيلَة كَبِيرَة نزلت حمص من الشَّام ينْسب إِلَيْهَا خلق عَظِيم. [اللباب (٣/ ١٢٣)] .

(٣) تَرْجَمَتُهُ فِي: الثقات للعجلي (ص:٤٤٧)، والجرح والتعديل (٨/ ٤٥٨)، والثقات لابن حبان (٩/ ٢٠٩)، وسؤالات السجزي للحاكم (ص:١٦٠)، والكاشف (٣١٥/٢)، وتقريب التهذيب (ص:٥٥٩).

(٤) المَعَافِري:بفتح الميم والعين وبعد الألف فاء مكسورة وراء نسبة إلى المَعَافِر بن يَعْفُر.[اللباب (٣/ ٢٢٩)].

الذهبي: أورد له النسائي هذا الحديث في كتاب التمييز وقال: ليس به بأس، وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: مصري صالح. وقال البخاري في الأوسط: روَى أحاديث لا يتابع عليها، وفي موضع آخر: منكر الحديث، وقال في التاريخ الكبير: عنده مناكير، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن يونس المصرى: فى حديثه مناكير، وقال عبد الحق الأشبيلي: ضعيف الحديث عنده مناكير، وقال الذهبي: منكر غريب، وقال ابن حجر: صدوق له مناكير، وذكره ابنُ حِبَّان في "الثقات" وَقَال: كان يخطئ كثيرا. تُوُفِّيَ سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ.(١) قلت: وخلاصة حاله: مُنْكَر الحَدِيث؛ لأنّي لم أقف على توثيق له إلا عند العجليّ، وأما قول النسائيّ: "ليس به بأس" فهو معارضٌ بقوله عنه في سننه بأنه: "ضعيف"، وقول الدارقطنيّ فيه "صالحٌ" يعني في المتابعات، وقد تفرّد به.

٧- أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ: هو عَبدُ اللهِ بن يَزِيدَ الْمَعَافِرِيّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ المِصْرِيُّ. رَوَى عَن: جَابِرِ بْنِ عَبد اللهِ، وعبد الله بْن عَمْرو بْن العاص، وقبيصة بن ذؤيب، وغيرهم. رَوَى عَنه: بكر بْن سوادة الجذامي، وربيعة بْن سيف، وآخرون. وثَّقَه: ابن سعد وابْن مَعِين والعجلي وابن حجر. وذكره ابنُ حِبَّان فِي الثقات. وَقَال أَبُو سَعِيد بْن يونس: كَانَ صَالِحًا فَاضِلاً. وقال الذهبي: أَحَدُ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ. تُوُفِّيَ سَنَةَ مِائَة.(٢) وَخُلَاصَةُ حَالِهِ: ثِقَةٌ.

٨- عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: ابْنِ وَائِل القُرَشِي ﷺ. أسلم قبل أَبِيه، وهاجر معه قبل

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: التاريخ الأوسط (١/ ٣٠٢، ٣٠٨)، والتاريخ الكبير (٣/ ٢٩٠)، والثقات للعجلي (ص:١٥٧)، وسنن النسائي (٤/٢٧)، وتاريخ ابن يونس (١/١٧٢)، والثقات لابن حبان (٦/ ٣٠١)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص:٣٠)، والأحكام الوسطى (٢/ ١٥٢)، وتذهيب تهذيب الكمال (٣/ ٢٢٣)، وميزان الاعتدال (٢/ ٤٤)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٠٧).

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي: الطبقات الكبرى (٧/ ٣٥٤)، والثقات للعجلي (ص: ٢٨٣)، وتاريخ ابن يونس (١/ ٢٩٠)، والثقات (٧/ ١٠)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٣١٦)، وتاريخ الإسلام (٦/ ٥٣٣)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٢٩).

الفتح. رَوَى عَن: النبي ﷺ، وعن أَبِي بَكْر وعمر (رضي الله عنهما)، وغيرهما. وَعَنْهُ: أنس بن مالك ﷺ، وسَعِيد بن المُسَيّب، وجماعة. وكان صَوَّامًا قَوَّامًا غزير العلم، وهُوَ أحد العَبَادِلَة الفقهاء، ومسنده سبعمائة حَدِيث؛ اتفقا على سبعة عشر وانفرد البخاري بثمانية ومسلم بعشرين. مَاتَ سَنَة ثلاث وستين على الأصح.(١)

ثَالِثًا: الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ:

الحديث بهذا الإسناد: ضعيفٌ جدًّا؛ فيه "رَبِيعَةُ بْنُ سَيْف" منكر الحديث، وعليه مدار الحديث، وقد تفرّد به. وقال النووي: إِسْنَاده ضَعِيف، وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يثبت.

وحكم عليه بالنكارة: ابن عبد الهادي في المحرر في الحديث (ص: ٣٢٨)، وابن الوزير في العواصم والقواصم (٩/ ٧١)، والأشبيلي، والذهبي في أكثر من كتاب، كما في التخريج.

كما قد خالف "رَبِيعَةُ" برواية هذا الحديث ما تواتر من أحاديث الشفاعة في خروج الموحدين من النّار. وخالف أيضًا الأحاديث الصحيحة الواردة في جواز زيارة القبور للنساء.(٢)

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: معجم الصحابة للبغوي (٣/ ٤٩٤)، والاستيعاب (٣/ ٩٥٦)، والإصابة (٤/ ١٦٥)].

(٢) وَلَا دَلَالَةَ فِي هَذَا الحديثِ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ الْمُتَوَهِّمُونَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَشَتِ امْرَأَةٌ مَعَ جِنَازَةٍ إِلَى الْمَقَابِرِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كُفْرًا مُوجِبًا لِلْخُلُودِ فِي النَّارِ، وَغَايَةُ مَا فِي ذَلِكَ أَنه مِنْ جُمْلَةِ الْكَبَائِرِ الَّتِي يُعَذَّبُ صَاحِبُهَا، ثُمَّ يَكُونُ آخِرُ أَمْرِهِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ يُؤَوِّلُونَ مَا وَرَدَ مِنَ الْحَدِيثِ فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ: أَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وَالْمُرَادُ لَا يَدْخُلُونَهَا مَعَ السَّابِقِينَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَهَا أَوَّلًا بِغَيْرِ عَذَابٍ، فَأَكْثَرُ مَا يَدُلُّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهَا لَوْ بَلَغَتْ مَعَهُمُ الْكُدَى لَمْ تَرَ الْجَنَّةَ مَعَ السَّابِقِينَ بَلْ يَتَقَدَّمُ ذَلِكَ عَذَابٌ، أَوْ مَا شَاءَ اللهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَشَاقِّ، ثُمَّ يَؤُولُ أَمْرُهَا إِلَى دُخُولِ الْجَنَّةِ قَطْعًا، وَيَكُونُ الْمَعْنَى بِهِ كَذَلِكَ: لَا تَرَى الْجَنَّةَ مَعَ السَّابِقِينَ، بَلْ يَتَقَدَّمُ ذَلِكَ الِامْتِحَانُ وَحْدَهُ، أَوْ مَعَ مَشَاقٍّ أُخَرَ، وَمَعْنَاه: لَمْ تَرَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَأْتِيَ الْوَقْتُ الَّذِي يَرَاهَا فِيهِ جَدُّ أَبِيكِ فَتَرَيْنَهَا حِينَئِذٍ، فَتَكُونُ رُؤْيَتُكِ مُتَأَخِّرَةً عَنْ رُؤْيَةِ السَّابِقِينَ لَهَا.[حاشية السيوطي على سنن النسائي(٤/٢٧)].

=

=

وخالف "رَبِيعَةُ" أيضًا الأحاديث الصحيحة الواردة في جواز زيارة القبور للنساء.

والأدلة على أحاديث الشفاعة وخروج الموحدين من النّار، منها ما يلي:

حديث الشفاعة الطويل الذي أخرجه الشيخان البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى، من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كِتَابُ التَّوْحِيدِ، بَابُ كَلاَمِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ مَعَ الأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ (٩/ ١٤٧ح رقم ٧٥١٠) واللفظ له، ومسلم في صحيحه، كِتَابُ الْإِيمَانَ، بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا (١/ ١٨٢ح رقم ١٩٣).

وكذلك ما رواه الإمام البخاري في صحيحه، كِتَاب الرِّقَاقِ، بَابُ صِفَةِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ (٨/ ١١٥ح رقم ٦٥٦٠)، ومسلم في صحيحه، كِتَابُ الْإِيمَانَ، بَابُ إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ وَإِخْرَاجِ الْمُوَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ (١/ ١٧٢ح رقم ١٨٥).

وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة الكثيرة الواردة في إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ وَخُرُوجِ الْمُوَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ.

أمّا عن الأحاديث الصحيحة الواردة في جواز زيارة القبور للنساء، فكثيرة أيضًا، ومنها ما يلي: حديث أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: «نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا». أخرجه البخاري في صحيحه، كِتَابُ الجَنَائِزِ، بَابُ اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الجَنَائِزَ (٢/ ٧٨ح رقم ١٢٧٨)، ومسلم في صحيحه، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ نَهْيِ النِّسَاءِ عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ (٢/ ٦٤٦ح رقم ٩٣٨). وفي معنى قولها: «وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»، قال الحافظ ابن حجر: قَوْلُهُ "وَلَمْ يَعْزِمْ عَلَيْنَا": أَيْ وَلَمْ يُؤَكِّدْ عَلَيْنَا فِي الْمَنْعِ كَمَا أَكَّدَ عَلَيْنَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَنْهِيَّاتِ، فَكَأَنَّهَا قَالَتْ: كَرِهَ لَنَا اتِّبَاعَ الْجَنَائِزِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ. وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ ظَاهِرُ سِيَاقِ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ النَّهْيَ نَهْيُ تَنْزِيهٍ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَالَ مَالِكٌ إِلَى الْجَوَازِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. [فتح الباري (٣/ ١٤٥)] .

وحديث عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، ...». أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ اسْتِئْذَانِ النَّبِيِّ ﷺ رَبَّهُ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ (٢/ ٦٧٢ح رقم٩٧٧).قال القاضي عياض: قوله:"فزوروها":بيّن فى نسخ النّهى وفى علّة الإباحة، أن يكون زيارتها للتذكير والاعتبار لا للفخر والمباهاة،ولا لإقامة النَّوْح والمآثم عليه.[إكمال المعلم(٣/٤٥٢)].

فالحاصل أن الصواب جواز زيارة القبور للنساء، لكن بشرط أن يكنّ ملتزمات بحدود الشرع الذي أوجبه الشرع عليهنّ عند الخروج إلى المساجد، ونحوها، بأن يكنّ محتجبات، غير متطيبات، وغير مُظهرات

=

رَابِعًا: النَّظَرُ فِي حُكْمِ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ عَلَى الْحَدِيثِ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الْإِسْنَادِ:

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِي: [وَهُوَ مَعَ نَظَافَةِ سَنَدِهِ مِنْ مَنَاكِيرِ رَبِيعَةَ، قَالَ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ يُونُسَ: عِنْدَهُ مَنَاكِير].

قُلْتُ: أصابَ الحافظ الذهبي في حكمه على الحديث بأنّه مِن مناكير ربِيعَة. ولكن لـمْ يستقمْ حكمُه عليه بنظافة الإسناد؛ حيث إنّ "رَبِيعَة بْن سَيْف" هذا مُنْكَر الحَدِيث، وهذا يضعف الإسناد ضعفًا شديدًا، فكيف يكون السند نظيفًا مع وجود "ربيعة" فيه، وهذا الحديث من مناكيره، وقد تفرَّدَ به ربيعةُ، وهو ممّن لا يحتمل تفرّده بالمنكرات، فقد خالف برواية هذا الحديث ما تواتر من أحاديث الشفاعة في خروج الموحِّدِين من النّار، وخالف أيضًا الأحاديثَ الصحيحة الواردة في جواز زيارة القبور للنساء.

قلتُ: ومع ذلك، لعلّ الحافظ الذّهبيّ يعني بنظَافَة الإسنَاد هنَا: أنّ رواته ثقاتٌ دُون "رَبِيعَة بْن سَيْف"، لأنه أكّد في نفس الحكم وجود النّكارة فِي الحديث من ربِيعَة، فقال: "وهو مع نظافة سَنَدِه مِن مناكِير ربِيعَة، قال البخاري وابن يونس: عنْدَه منَاكِير".

وهذَا التبرِيرُ قد اجتهدتُ في ذِكْرِه لعلّه يكُون مسوِّغًا لحُكْمِ الذهبيّ بنظافَة الإسنَاد، هذَا واللهُ أَعْلَم.

=

زينتهنّ، وغير قاصدات للمحظورات، من النياحة، بل لمجرّد السلام، والدعاء للميت، وتذكر الآخرة، والاعتبار بأصحاب القبور، كما بيّن النبيّ ﷺ ذلك حينما أمر بزيارتها، بقوله: "إنها تذكر الآخرة"، ... [البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (١٨/ ٦٤٦)].

الْحَدِيثُ السَّادِسُ

٦- مِن كتَاب: المهذب في اختصار السنن الكبير (٨/ ٤١٤٨) حديث رقم (١٥٨٥٦)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ "رَحِمَهُ اللهُ": [(١)] مُعَاذُ بْنُ مُعَاذ، نَا شُعْبَةُ، عَنْ فِرَاسٍ (٢)، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "ثَلَاثَةٌ يَدْعُونَ اللهَ فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ: رَجُلٌ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ سَيِّئَةُ الْخُلُقِ فَلَمْ يُطَلِّقْهَا، وَرَجُلٌ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ فَلَمْ يُشْهِدْ عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ آتَى سَفِيهًا مَالَهُ، وَقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ﴾ (٣)". أَخْبَرَنَاهُ الْحَاكِمُ، نَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذٍ (٤)، نَا مُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ مُعَاذٍ، نَا أَبِي، نَا أَبِي. قُلْتُ: مَعَ نَكَارَتِهِ إِسْنَادُهُ نَظِيفٌ].

أَوَّلاً: التَّخْرِيجُ: اخْتُلِف في إسناد هذا الحديث رفعًا ووقفًا؛

أولاً: تخريج الحديث من الوجه المرفوع:

أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، باب تَفْسِيرُ سُورَةِ النِّسَاءِ (٢/ ٣٣١ح رقم ٣١٨١)، (عن عَلِيّ بْنِ حَمْشَاذَ الْعَدْل، عن أَبِي الْمُثَنَّى مُعَاذ بْن مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيّ، عن أَبِيه،

---

(١) والإسناد كاملًا في السنن الكبرى للبيهقي، كِتَاب الشَّهَادَاتِ، بَاب الِاخْتِيَارِ فِي الْإِشْهَادِ (١٠/ ٢٤٧ح رقم ٢٠٥١٧) كما يلي، قال الإمام البيهقي: [أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، ثنا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذٍ الْعَدْلُ، ثنا أَبُو الْمُثَنَّى مُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا أَبِي، ثنا أَبِي، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "ثَلَاثَةٌ يَدْعُونَ اللهَ، فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ: ..." الحديث.

(٢) فِرَاس: بكسر فاء وخفة راء وسين مهملة. [المغني في ضبط أسماء الرجال (ص٢١٩)] .

(٣) سورة النساء: من الآية رقم (٥).

(٤) بفتح الحاء المهملة والميم الساكنة والشين المعجمة المفتوحة بعدها ألف وفي آخرها ذال معجمة. [الأنساب (٤/ ٢٤٨)] .

عن شُعْبَةُ، ...)، وهو خطأ، والصواب: (عن عَلِيّ بْنِ حَمْشَاذَ الْعَدْل، عن أَبِي الْمُثَنَّى مُعَاذِ بْنِ الْمُثَنَّى بْنِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيّ، عن أَبِيه، عن أَبِيه، عن شُعْبَة). وقال الحاكم: "«هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ» لِتَوْقِيفِ أَصْحَابِ شُعْبَةَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَإِنَّمَا أَجْمَعُوا عَلَى سَنَدَ حَدِيثِ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ»[1] وَقَدِ اتَّفَقَا جَمِيعًا عَلَى إِخْرَاجِهِ"، ووافقه الذهبي فقال: على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه.

ومن طريق الحاكم: البيهقي في السنن الكبرى ، كِتَابُ الشَّهَادَاتِ، بَابُ الِاخْتِيَارِ فِي الْإِشْهَادِ (١٠/ ٢٤٧ح رقم ٢٠٥١٧). وأخرجه ابن شاذان في مشيخته الصغرى (ص: ٣٦ح رقم ٤١) من طريق ابْنِ عَلُّونَ. كلاهما (عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ ، وابْنُ عَلُّونَ) عن أَبِي الْمُثَنَّى مُعَاذِ، عن أَبِيه.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٥٧/٦ح رقم ٢٥٣٠) من طريق عَمْرِو بْنِ حَكَّامٍ.

وقَالَ الطحاوي: "فَاحْتَمَلْنَا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَكَّامٍ، وَإِنْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي رِوَايَتِهِ مَا يَقُولُونَهُ فِيهَا إِذْ كَانَ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ قَدْ حَدَّثَ بِهِ عَنْ شُعْبَةَ، كَمَا حَدَّثَ بِهِ هُوَ عَنْهُ، ...".

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في مسانيد أبي يحيى فراس المُكتب (ص: ٩٣ح رقم ٢٩) من طريق دَاوُد بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْوَاسِطِيّ. وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني أيضًا في مسانيد فراس المُكتب إثر الحديث السابق من طريق (عُثْمَان بْنِ عُمَرَ، وَابْنُ حَكَّامٍ). وقال: وَرَوَاهُ غُنْدَرٌ، وَرَوْحٌ مَوْقُوفًا.

أربعتهم: (مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، وعَمْرُو بْنُ حَكَّامٍ، ودَاوُدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) عن شُعْبَة.

ثانيًا: تخريج الحديث من الوجه الموقوف:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كِتَابُ النِّكَاحِ، باب الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ وَالسَّيِّئَةُ الْخُلُقِ (٣/

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كِتَاب الجِهَادِ وَالسِّيَرِ،بَابُ فَضْلِ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ (٦٠/٤ح رقم ٣٠١١)، ومسلم في صحيحه، كِتَاب الْإِيمَانَ، بَابُ وُجُوبِ الْإِيمَانِ بِرِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ، وَنَسْخِ الْمِلَلِ بِمِلَّتِهِ (١٣٤/١ح رقم ١٥٤).

٥٥٩ح رقم ١٧١٤٤) عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. والطبري في جامع البيان (٧/ ٥٦٤ح رقم ٨٥٤٤). وابن الجوزي في نواسخ القرآن (١/ ٣٠٦). كلاهما (الطبري، وابن الجوزي) من طريق محمد بن جعفر "غندر". والخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص: ٢١ح رقم٥) من طريق عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ. ثلاثتهم (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ومحمد بن جعفر غندر، وعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ) عن شُعْبَة بن الحجّاج، به.

ثانيًا: دراسَةُ الإسْنَاد[١]:

دراسَةُ الإسْنَادِ منَ الوَجْه المَرْفُوع:

١- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ: سبقتْ ترجمته في الحديث السابق، وهو ثقةٌ.

٢- عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذٍ الْعَدْلُ: هو عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ ابنِ سَخْتُويَه[٢] بن نَصْر أَبُو الحَسَن النَّيْسابُورِيّ. ولد سَنَة ثمان وخمسين ومائتين. روى عن: الحسين بن الفضل المفسر، والحارث ابن أَبِي أسامة، وطبقتهم. وعَنه: الحاكم، وأَبُو عَبْد الله بن منده، وآخرون. قال ابن الجوزي: "محدث عصره بنيسابور، ... وكان كثير الحديث والتصانيف، شديد الإتقان"، وقال الذهبي: العدل الثقة الحافظ، وقال: الإمام شيخ نيسابور. تُوفِّي سَنَة ثَمَان وَثَلَاثِينَ وَثَلَاث مائَة.[٣]

٣- أَبُو الْمُثَنَّى مُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ[٤]: البَصْرِي ثم البَغْدَادِي. روي عن:

---

(١) وسأقوم بمشيئة الله تعالى بدراسة إسناد الإمام البيهقي لهذا الحديث، للتحقّق من صحّة الحديث إلى بداية ما ذكره الذهبي في كتابه "المهذّب"، وللتأكيد على صحّة شرط الإمام الذهبي فيما حذفه من سند البيهقي.

(٢) سَخْتُويَه: بمثناة وواو. [تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٢/ ٨٠٧)]، وهي بِفَتْح السِّين وَسُكُون الْخَاء الْمُعْجَمَة وَضم التَّاء ثَالِث الْحُرُوف وَسُكُون الْوَاو وَفِي آخرهَا يَاء مثناة من تحتهَا - ... وَهُوَ اسْم لجد أبي عَمْرو مُحَمَّد بن عَمْرو بن سختويه الْكِنْدِيّ الشِّيرَازِيّ السختويي. [اللباب (٢/ ١٠٨)] .

(٣) تَرْجَمَتُهُ فِي: المنتظم (٦/ ٣٦٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٩٨)، والوافِي بالوفيات (٢١/ ٥٤).

(٤) العَنْبَرِي: بفتح العين والموحدة بينهما نون ساكنة، إلى عَنْبَر بن عمرو بن تَمِيم. [لب اللباب (ص ١٨٢)] .

أبيه، وعلي بن المديني، وغيرهم. وَعَنْهُ: أَبُو القَاسِم الطَّبَرَانِي، وأَبُو بَكْر الشَّافِعِي، وعدة. قال الخَلِيلي والخطيب وابن الجَوْزِي: ثقة، وقال الذهبي: ثقةٌ متقنٌ، وقال الذهبي أيضًا: ثقةٌ جليلٌ. توفي سَنَة ثمان وثمانين ومائتين، وله ثمانون سَنَة.(١)

٤- أَبُوهُ: هو الْمُثَنَّى بْنِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، أَبُو الْحَسَن البَصْرِيّ، أخو عُبَيد الله بْن معاذ، ووالد الْحَسَن، ومعاذ. رَوَى عَن: أبيه معاذ بْن معاذ العنبري، وبشر بْن المفضل بْن لاحق، وغيرهما. وروى عنه: ابنه الْحَسَن بْن المثنى، وابنه معاذ، وآخرون. قال يحيى بْن مَعِين: لا بأس بِهِ، وقال عنه أيضا: رجل صدق، ثقة صدوق، من خيار المسلمين، ما زال مذ هو حدث وهو خير من أخيه عُبَيد الله بْن معاذ مئة مرة. وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه: الخطيب وابن حجر. مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، وله إحدى وستون سنة.(٢)

٥- أَبُوهُ: هو مُعَاذُ بنُ مُعَاذِ بنِ نَصْرِ بنِ حَسَّانٍ، أَبُو المُثَنَّى العَنْبَرِيُّ، البَصْرِيُّ. ولد سَنَة تسع عشرة ومائة. حَدَّثَ عَنْ: سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَشُعْبَةَ، وَالثَّوْرِيِّ، وَخَلْقٍ. وَعَنْهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنَاهُ؛ المُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللهِ، وَخَلْقٌ كَثِيرٌ. قال المروذي عن الإمام أحمد: معاذ بن معاذ قرة عين في الحديث. وقال أحمد بن حنبل أيضا: إليه المنتهى بالبصرة في التثبت. وقال يحيى بن سعيد: ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز مثل معاذ بن معاذ، وما أبالى إذا تابعني معاذ من خالفني. وقال عمرو بن على مثله وزاد فيه: ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز أحد اثبت من معاذ بن معاذ، وكان شعبة يحلف أن لا يحدث فيستثنى معاذا وخالدا. وقال الذهبي: الإِمَامُ الحَافِظُ. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال: كَانَ فَقِيهًا عَاقِلًا متقنًا. ووثقه: ابن سعد وابن

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/ ٥٣٠)، وتاريخ بغداد (١٥/ ١٧٣)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٠/ ١٩٥)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢٧)، وتاريخ الإسلام ت تدمري (٢١/ ٣٠٨).

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي: الثقات(٩/ ١٩٤)، وتاريخ بغداد (١٥/ ٢٢٣)، وتهذيب الكمال(٢٧/ ٢٠٩)، والتقريب (ص:٥١٩).

معين وأبو حاتم وقال ابن حجر: ثقةٌ متقنٌ. مَاتَ سَنَة ست وتسعين ومائة.(١)

٦- شُعْبَةُ: ابنُ الحَجَّاجِ بنِ الوَرْدِ أَبُو بِسْطَامَ(٢) الأَزْدِيُّ، العَتَكِيُّ(٣) مَوْلاَهُم، الوَاسِطِيُّ، البَصْرِيُّ. وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانِينَ. روى عَنْ: أَنَسِ بنِ سِيرِينَ، وفراس بْن يحيى، وغيرهما. وعَنْهُ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، ومعاذ بْن معاذ العنبري، وخلق كثير. كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَخضَعُ لَهُ وَيُجِلُّهُ، وَيَقُولُ: شُعْبَةُ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ فِي الحَدِيثِ، وَقَالَ ابنُ مَعِينٍ: إِمَامُ المُتَّقِينَ، وقال العجلي: ثقةٌ تقيٌّ وكان يخطئ في بعض الأسماء، وقَالَ الحَاكِمُ: إِمَامُ الأَئِمَّةِ بِالبَصْرَةِ فِي مَعْرِفَةِ الحَدِيثِ، وقال الذهبي: الإِمَامُ الحَافِظُ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ فِي الحَدِيثِ وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ لاَ يَتَقَدَّمُهُ أَحَدٌ فِي الحَدِيثِ فِي زَمَانِهِ، وقال ابن حجر: ثِقَةٌ حَافِظٌ مُتْقِنٌ. توفي سنة ستين ومائة.(٤)

٧- فِرَاسٌ: هو فِرَاس بن يحيى الهمداني الخَارِفِي(٥) أبو يحيى الكوفي المُكْتِب(٦). صاحب

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: الطبقات الكبرى (٧/ ٢١٥)، والعلل لأحمد رواية المروذي (ص: ٤٢)، والجرح والتعديل (٨/ ٢٤٩)، والثقات (٧/ ٤٨٢)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٥٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٣٦).

(٢) بِسْطَام: بكسر موحدة وسكون مهملة. [المغني في ضبط أسماء الرجال (ص ٥٦)]، وفي معجم البلدان (١/ ٤٢١): بالكسر ثم السكون.

(٣) العَتَكِيّ: بفتح العين المهملة والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وكسر الكاف، هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزد، وهو عتيك بن النضر بن الأزد. [الأنساب (٩/ ٢٢٧)] .

(٤) تَرْجَمَتُهُ فِي: الثقات للعجلي (ص: ٢٢٠)، والجرح والتعديل (٣٦٩/٤)، والثقات لابن حبان (٦/ ٤٤٦)، وتهذيب الكمال (٤٧٩/١٢)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٢٠٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

(٥) الخَارِفِي: بِفَتْح الْخَاء وَكسر الرَّاء بعد الْألف وَفِي آخرهَا فَاء - هَذِه النِّسْبَة إِلَى خارف بن عبد الله بن كثير بن مَالك بن جشم بطن من هَمدَان. [اللباب (١/ ٤١٠)] .

(٦) الْمُكْتِبُ: بِضَم الْمِيم وَسُكُون الْكَاف وَكسر التَّاء فَوْقهَا نقطتان بعْدهَا بَاء مُوَحدَة هَذَا يُقَال لمن يعلم الصّبيان الْخط والأدب. [المصدر السابق (٣/ ٢٥١)] .

الشعبي المشهور. روى عن: الشعبي، وعطية العوفي، وغيرهما. وروى عنه: منصور بن المعتمر وهو من أقرانه، وشعبة وشيبان بن عبد الرحمن، وغيرهم. وثّقه: ابن سعد وابن معين وأحمد والنسائي والعجلي وابن عمار ويعقوب الفسوي، وقال أبو حاتم: فراس بن يحيى شيخ كان معلما ثقة ما بحديثه بأس، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان متقنًا، وقال يعقوب بن شيبة: في حديثه لين وهو ثقةٌ، وقال ابن المديني عن يحيى القطان: "ما أنكرت من حديثه إلا حديث الإستبراء"، وقال ابن حجر: صدوقٌ ربما وهم من السادسة مات سنة تسع وعشرين أي ومائة.(١) وخلاصة حاله: ثقةٌ.

٨- الشَّعْبِيُّ: هو عامر بن شَرَاحِيل(٢) بن عبد الله، وقيل: عامر بن عبد الله بن شَرَاحِيل الشَّعْبِي(٣) الحِمْيَرِي(٤) الكُوفِي، أبو عمرو. روى عن: أبي هريرة، وأَبِي بُرْدَةَ بْن أَبِي مُوسَى، وخلق. وعنه: الأَعْمَش، وفراس بْن يَحْيَى الهمداني، وجماعة. قال ابن مَعِين وأبو زُرْعَة: ثقة، وقال ابن الجَوْزِي: كان مفتيًا في العلوم حافظًا ثقة، وقال ابن كثير: إمامًا حافظًا ذا فنون، وقال ابن حجر: ثقة مشهور فقيه فاضل، وقال العِجْلي: (سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة،

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: الطبقات الكبرى (٣٣٣/٦)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:٢٩٨)، والثقات للعجلي(ص:٣٨٢)، والجرح والتعديل(٩١/٧)، والثقات لابن حبان(٣٢٢/٧)، وتذهيب تهذيب الكمال (٣١٩/٧)، وميزان الاعتدال(٣٤٣/٣)، وتهذيب التهذيب (٢٥٩/٨)، وتقريب التهذيب(ص:٤٤٤).

(٢) شَرَاحِيل: بفتح معجمة وخفة راء وكسر حاء مهملة وبلام. [المغني في ضبط الأسماء (ص١٦٧)] .

(٣) الشَّعْبِيّ: بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخرها الباء المعجمة بنقطة، هذه النسبة إلى شعب وهو بطن من همدان. [الأنساب (٨/ ١٠٥)] .

(٤) الْحِمْيَرِي: بِكَسْر الْحَاء وَسُكُون الْمِيم وَفتح الْيَاء الْمُثَنَّاة من تحتها وَفِي آخرهَا رَاء - هَذِه النِّسْبَة إِلَى حمير وَهُوَ من أصُول الْقَبَائِل الَّتِي بِالْيمن. [اللباب (١/ ٣٩٣)] .

ومُرْسَلُه صحيح، ولا يكاد يرسل إلا صحيحًا)، وقال أبو داود: مرسل الشَّعْبِي أحب إلي من مرسل النَّخَعِي. مات سنة ثلاث أو أربع أو خمس أو سبع أو عشر ومائة.(١)

٩- أَبُو بُرْدَةَ: ابْنُ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيُّ الْفَقِيهُ، قَاضِي الْكُوفَةِ. قِيلَ فِي اسْمه: هو عَامِرُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ. رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَغَيْرِهِمْ ﷺ. وَعَنْهُ: حَفِيدُهُ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، وَابْنُهُ بِلالٌ، وَقَتَادَةُ، وَخَلْقٌ كَثِيرٌ. وثّقه: العجلي والذهبي وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات. تُوُفِّيَ سَنَةَ أربعٍ وَمِائَةٍ، وقيل غير ذلك.(٢)

١٠- أَبُو مُوسَى: هو الصحابي الجليل عَبْدُ اللهِ بْنُ قَيْسٍ بن سُليم، الأَشْعَرِيُّ ﷺ. كان من أطيب الصحابة صوتًا ومن فقهائهم وقرائهم، وهو أحد الحَكَمين بصفِّين (سنة ٣٧هـ). مات سنة خمسين وقيل بعدها.(٣)

دِرَاسَةُ الإِسْنَادِ مِنَ الوَجْهِ المَوْقُوفِ:

١- يَحْيَى بْنُ سَعِيد: ابْنِ فَرُّوخٍ، القَطَّانُ، التَّمِيْمِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ، البَصْرِيُّ. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كَانَ من سَادَات أهل زَمَانه حفظا وورعا وعقلا وفهما وفضلا ودينا وعلما"، وقال ابن حجر: "ثقةٌ متقنٌ حافظٌ إمامٌ قدوةٌ". توفي سنة ثمان وتسعين ومائة.(٤)

- محمد بن جعفر الهُذَلي: المعروف بغُنْدَر. قال ابن حجر عنه: "ثقةٌ صحيح الكتاب إلا

---

(١) تَرْجَمَتُهُ فِي: الثقات للعجلي (ص: ٢٤٣)، والجرح والتعديل (٦/ ٣٢٣)، والمنتظم (٧/ ٩٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٦٣)، والبداية والنهاية (٩/ ٢٣٠)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٦٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٨٧).

(٢) تَرْجَمَتُهُ فِي: الثقات للعجلي (ص: ٤٩١)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٨٧)، وتاريخ الإسلام (٣/ ١٨٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٣٤٣)، والكاشف (٢/ ٤٠٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٢١)] .

(٣) تَرْجَمَتُهُ فِي: الاستيعاب (٣/ ٩٧٩)، وأسد الغابة (٣/ ٣٦٤)، والإصابة (٤/ ١٨١)] .

(٤) الثقات لابن حبان (٧/ ٦١١)، وتقريب التهذيب (ص٥٩١).

أنّ فيه غفلة"، قلت: وهذه الغفلة لاتضرّه هنا حيث أن روايته هنا عن شعبة وهو أثبت الناس فيه، قال العجلي: "وكان من أثبت الناس في حديث شعبة". توفي سنة ثَلَاث وَتِسْعين وَمِائَة.(١)

- عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ الباهليّ: قال عنه ابن حجر: "ثقةٌ فاضلٌ له أوهام"، وقال عنه أبو حاتم: "ثقةٌ وكان من العبّاد ولم نجد من أصحاب شعبة ممن كتبنا عنه أحسن حديثًا منه" وروايته هنا عن شعبة. توفي سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِيْنَ وَمائَتَيْنِ.(٢)

ومعهم "رَوْح" كما أشار أبو نعيم الأصبهاني في مسانيد فراس المُكَتِّب، وهو:

- رَوْحُ بنُ عبادَة: القيسي أبو محمد البصري. قال الخطيب: كَانَ ثقة، وقال ابن حجر: ثقةٌ فاضلٌ له تصانيف. توفي سنة سبع وَمائتين.(٣)

وباقي رجال الإسناد من "شعبة" إلى أبي موسى ﷺ سبقتْ ترجمتُهم في الوجه المرفُوع.

ثَالِثًا: الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ:

الحديث بإسناده المرفوع: منكرٌ؛ فهو معلولٌ بالمخالفة؛ فالحديث مختلفٌ في رفعه ووقفه، والصواب: الوقف، فقد رواهُ "مُعَاذُ بنُ مُعَاذِ العَنْبَرِيُّ" بالرفع، وهو ثقةٌ.

وهناك متابعون لرواية "مُعَاذ بن مُعَاذِ العَنْبَرِيّ" بالرفع، وهم:

عَمْرُو بْنُ حَكَّامٍ: وهو "مَتْرُوك الحَدِيث" [الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٧٩)].

ودَاوُدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: قُلتُ: وداوُدُ هذا، ليس "داوُد بنُ إبراهيم الواسطي" الذي وَثَّقه الطَّيَالِسِيُّ، بلْ هو "داوُد بنُ إبراهيم، قاضي قَزْوِينَ"، وهو متروكٌ. أمّا الوَاسِطِيُّ، فإنَّه يَروِي عن

---

(١) الثقات للعجلي (ص: ٤٠٢)، والثقات لابن حبان (٩/ ٥٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٧٢).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٦٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٢٦).

(٣) تاريخ بغداد (٩/ ٣٨٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٢١١).

حبيب بن سالمٍ، مولى النُّعمانَ، وهذا لم يَلْحَقهُ مَن رَوَى عن شُعبة، بل في تلاميذه مَن يُعَدُّ من شُيوخ شُعبة، أمّا داوُد بنُ إبراهيم قاضي قَزْوِينَ، فقد روى عن شعبة ووهيب، قال أبو حاتم عن داوُد بن إبراهيم، قاضي قَزْوِينَ: "مَتْرُوك الحَدِيث كان يكذب" [الجرح والتعديل (٤٠٧/٣)] .

وعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْن فارس: قال عنه ابن حجر: "ثقةٌ قيل كان يحيى ابن سعيد لا يرضاه" [تقريب التهذيب (ص: ٣٨٥)]، وقال الذهبي: "يَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ كَثِيرُ التَّعَنُّتِ فِي الرِّجَالِ وَإِلاَّ فَعُثْمَانُ بنُ عُمَرَ ثِقَةٌ مَا فِيْهِ مَغْمَزٌ" [سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٥٨)] .

وخالفَ "مُعَاذ بن مُعَاذِ العَنْبَرِيّ" الرواة الذين روُوه بالوقف، وهم: يحيى بْن سعِيد القطّان، ومحمد بن جعفر الهذلى، وعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، ورَوْحُ بنُ عبادَة القيسي. وهم ثقاتٌ وأشهر.

فيلاحظ مما سبق: أن المتابعين لـ "مُعَاذ" للرواية المرفوعة متابعتهم لا تفيد؛ لأنه ظهر لنا من خلال دراسة الإسناد أنّ الذين وقفُوهُ أوْثق وأكْثر وأشْهر من الذين رفعُوهُ، فترجح روايتهم.

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ» لِتَوْقِيفِ أَصْحَابِ شُعْبَةَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَإِنَّمَا أَجْمَعُوا عَلَى سَنَدَ حَدِيثِ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ» وَقَدِ اتَّفَقَا جَمِيعًا عَلَى إِخْرَاجِهِ"، ووافقه الذهبي.

قال المناوي: قال الحاكم على شرطهما ولم يخرجاه؛ لأن الجمهور رووه عن شعبة موقوفا ورفعه معاذ عنه، ثم قال المناوي: وأقره الذهبي في التلخيص لكنّه في المهذب قال: هو مع نكارته إسناده نظيف. [فيض القدير (٣/ ٣٣٦)] .

وقال في التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ٤٨٢): "رواه الحاكم عَن أبي مُوسَى الْأَشْعَرِيّ، وَقَالَ: على شَرطهمَا، لَكِن نوزع بأنه وإن كَانَ إِسْنَاده نظيفًا لَكِن فِيهِ نَكَارَة".

قلت: فالنّكارة هنا هي مخالفة "معاذ" في رفع هذا الحديث، وهو ثقة، ولكنّه خالف سائر رواة هذا الحديث الذين رووه بالوقف، وهم ثقاتٌ وأشهر.

والعلماء الذين صحّحُوا هذا الحديث؛ فإنّهم – والله أعلم – ما صحّحُوا إلا الطريق الذي

وقفُوا عليه فقط، فلم يستوعبوا جميع طرقه، ومَن عرف حجةٌ على من لم يعرف، وفي كلٌ خير، كما قد وضّح البعض أن تفسير الحديث لمن صحّ عندهم ليس على المعنى المراد من ظاهره، وإنما يراد به معنى آخر حتى يكون المعنى مقبولا.(١)

---

(١) قَالَ الطّحَاوي: (...ثُمَّ تَأَمَّلْنَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ فَوَجَدْنَا اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ عَلَّمَ عِبَادَهُ أَشْيَاءَ يَسْتَدْفِعُونَ بِهَا أَضْدَادَهَا، فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ تَحْذِيرُهُ لَهُمْ أَنْ لَا يَدْفَعُوا إِلَى السُّفَهَاءِ أَمْوَالَهُمْ؛ رَحْمَةً لَهُمْ، وَطَلَبًا مِنْهُ لِبَقَاءِ نِعَمِهِ عَلَيْهِمْ، وَعَلَّمَهُمْ أَنْ يُشْهِدُوا فِي مُدَايَنَاتِهِمْ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ حِفْظًا لِأَمْوَالِ الطَّالِبِينَ مِنْهُمْ، وَلِأَدْيَانِ الْمَطْلُوبِينَ مِنْهُمْ، وَعَلَّمَهُمُ الطَّلَاقَ الَّذِي يَسْتَعْمِلُونَهُ عِنْدَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ، فَكَانَ مَنْ تَرَكَ مِنْهُمْ مَا عَلَّمَهُ اللهُ إِيَّاهُ حَتَّى وَقَعَ فِي ضِدِّ مَا يُرِيدُ مُخَالِفًا لِمَا أَمَرَهُ اللهُ بِهِ؛ فَلَمْ يُجِبْ دُعَاءَهُ لِخِلَافِهِ إِيَّاهُ، وَكَانَ مَنْ سِوَى مَنْ ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِمَّنْ لَيْسَ بِعَاصٍ لِرَبِّهِ مَرْجُوًّا لَهُ إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ فِيمَا يَدْعُوهُ،..). [شرح مشكل الآثار (٦/ ٣٥٨)] .

وقال الجصاص: ((وَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي مُوسَى "ثَلَاثَةٌ يَدْعُونَ اللهَ فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ" أَحَدُهُمْ: مَنْ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ وَلَمْ يُشْهِدْ، فَلَا دَلَالَةَ عَلَى أَنَّهُ رَآهُ وَاجِبًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ مَعَهُ مَنْ لَهُ امْرَأَةٌ سَيِّئَةُ الْخُلُقِ فَلَمْ يُطَلِّقْهَا، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى مَنْ لَهُ امْرَأَةٌ سَيِّئَةُ الْخُلُقِ أَنْ يُطَلِّقَهَا، وَإِنَّمَا هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ عَلَى أَنَّ فَاعِلَ ذَلِكَ تَارِكٌ لِلِاحْتِيَاطِ وَالتَّوَصُّلِ إِلَى مَا جَعَلَ اللهُ لَهُ فِيهِ الْمَخْرَجَ وَالْخَلَاصَ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْكِتَابَةِ وَالْإِشْهَادِ وَالرَّهْنِ الْمَذْكُورِ جَمِيعَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ نَدْبٌ وَإِرْشَادٌ إِلَى مَا لَنَا فِيهِ الْحَظُّ وَالصَّلَاحُ وَالِاحْتِيَاطُ لِلدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَأَنَّ شَيْئًا مِنْهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَقَدْ نَقَلَتْ الْأُمَّةُ خلف عن سلف عقود المداينات والأشرية وَالْبِيَاعَاتِ فِي أَمْصَارِهِمْ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ، مَعَ عِلْمِ فُقَهَائِهِمْ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ، وَلَوْ كَانَ الْإِشْهَادُ وَاجِبًا لَمَا تَرَكُوا النَّكِيرَ عَلَى تَارِكِهِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِهِ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ رَأَوْهُ نَدْبًا، وَذَلِكَ مَنْقُولٌ مِنْ عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وَلَوْ كَانَتْ الصَّحَابَةُ والتابعون تشهد على بياعاتها وأشريتها لورد النقل به متواترا مستفيضا، ولأنكرت عَلَى فَاعِلِهِ تَرْكَ الْإِشْهَادِ، فَلَمَّا لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ الْإِشْهَادُ بِالنَّقْلِ الْمُسْتَفِيضِ وَلَا إِظْهَارُ النَّكِيرِ عَلَى تَارِكِهِ مِنْ الْعَامَّةِ، ثَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ الْكِتَابَ وَالْإِشْهَادَ فِي الدُّيُونِ وَالْبِيَاعَاتِ غَيْرُ وَاجِبَيْنِ)). [أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٢٠٦)] .

وخلاصة الأمر أن الثلاثة المذكورين في الحديث لا يستجاب دعاؤهم في الحالات التي تلبّسوا بها؛ لأنهم

=

وعلى العموم ففي متن هذا الحديث نكارةٌ واضحةٌ تخالف ما جاء في السنّة الصحِيحَة(١).

رَابِعًا: النَّظَرُ فِي حُكْمِ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ عَلَى الْحَدِيثِ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الإِسْنَادِ:

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِي: [مَعَ نَكَارَتِهِ إِسْنَادُهُ نَظِيفٌ]. قُلْتُ: أصابَ الذّهبيّ في حكمِه علَى الحدِيث بأنّه مع نكَارَة متنِه، فإنّ إسنادَه نظِيف. وأشارَ إلى ذلك أيضًا الإمام المنَاوِيّ كما سبق في الحكم على الحديث.

=

خالفوا ما شرعه الله بخصوص هذه الحالات، وليس معنى الحديث أنه لا يستجاب لهم مطلقاً.

(١) ومن ذلك: ما رواه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب الرِّضَاعِ، بَاب الْوَصِيَّةِ بِالنِّسَاءِ (٢/ ١٠٩١ح رقم ١٤٦٩) من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «لَا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ» أَوْ قَالَ: «غَيْرَهُ». قال النووي: "أَيْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُبْغِضَهَا لِأَنَّهُ إِنْ وَجَدَ فِيهَا خُلُقًا يُكْرَهُ وَجَدَ فِيهَا خُلُقًا مَرْضِيًّا بِأَنْ تَكُونَ شَرِسَةَ الْخُلُقِ لَكِنَّهَا دَيِّنَةٌ أَوْ جَمِيلَةٌ أَوْ عَفِيفَةٌ أَوْ رَفِيقَةٌ بِهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ". [شرح النووي (١٠/ ٥٨)].

ومنها: ما رواه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يقضي به (٥/ ٤٥٩ح رقم ٣٦٠٧) والنسائي في سننه، كِتَاب الْبُيُوعِ، باب التَّسْهِيلِ فِي تَرْكِ الْإِشْهَادِ عَلَى الْبَيْعِ (٧/ ٣٠١ح رقم ٤٦٤٧)، بسندٍ صحيحٍ من حديث عُمَارَة بْن خُزَيْمَةَ، أَنَّ عَمَّهُ، حَدَّثَهُ - وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ابْتَاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيٍّ، فَاسْتَتْبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَقْضِيَهُ ثَمَنَ فَرَسِهِ، ...» ولم يُشْهِد فيه النبي ﷺ على هذا البيع. قال ابن رسلان: "استدل الشافعي بهذا الحديث على أنه لو كان الإشهاد حتمًا لم يبايع رسول الله ﷺ بلا بينة، يريد بذلك أن الأمر في قوله تعالى: {وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ} (البقرة: ٢٨٢) ليس على الوجوب، بل هو للندب، وشراء النبي ﷺ بلا بينة قرينة صارفت الأمر من الوجوب إلى الندب". [شرح سنن أبي داود لابن رسلان (١٤/ ٦٩٤)] . ولم أقف على حديثٍ – غير الآية القرآنية – نَهَى فيه رسول الله ﷺ عن إعطاء السفيهِ مالًا.

فمن خلال ما ذكرتُ يتأكد لنا أن في متن الحديث نكارةٌ واضحةٌ تخالف الهدي النبوي الصحيح. هذا والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام.. الحمد لله الذي وفَّق ويسَّر بكَرَمِه ومَنِّه، إنْجَاز هذا البحث، والصّلاة والسّلام الأكملان الأتمّان على أشرف المرسلين، سيّدنا محمّد النبيّ العربيّ الأميّ الأمين، وعلى آله الطيّبين الطّاهرين، وأصحابه الغرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. أمّا بعد:

فإنني في خاتمة بحثي هذا، والذي بعنوان: ((الْأَحَادِيثُ الَّتِي حَكَمَ عَلَيْهَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الْإِسْنَادِ "جَمْعٌ وَدِرَاسَةٌ")). أُؤكِّد على أنني استفدتُ استفادةً واسعةً من هذا البحث أثناء كتابته؛ حيث أتاحَ لي الطواف بكثير من الكتب الحديثية وغيرها.

وهنا -بمشيئة الله تعالى- أذكرُ أهمّ النتائجِ الّتي توصلتُ إليها من خلال بحثِي هذا، وهي كالتالي:

١- يُعَدُّ الحافظُ الذهبيّ واحدًا من الأفذاذ القلائِل في مسِيرة علوم الحديث والرجال والتأريخ الإسلامي... وغيرها من العلوم، الّتي دلّتْ علَى سِعَة عِلمِه وحِفظِه وقُدْرتِه الفائِقة.

٢- الحديثُ المنكرُ ضعيفٌ لا يحتجّ به، ورتبتُه أنه يلِي الحدِيث المترُوك.

٣- نظافةُ الإسناد تعنِي التّوثِيق أي أنّ رجال الإسناد ثقاتٌ، مما يدلّ على صحّة الإسناد، وأنّه في دائرة القبُول، وخلوّه من الضّعف وأسبَاب الضّعف.

٤- للحافظ الذّهبيّ "رحمهُ الله" جهدٌ مشكورٌ ونافعٌ في حكمِه علَى الأحادِيث.

٥- عددُ الأحاديث التي حكمَ عليهَا الذّهبيّ في مؤلفاتِه بالنّكارةِ مع نظَافةِ الإسْنَادِ: "ستّة أحادِيث".

٦- نَظَافَةُ الإِسْنَادِ عِنْدَ الْحَافِظِ الذَّهَبِيّ قَدْ يُرَادُ بِهَا أَحَد هَذِهِ الأَوْجُه: النّظَافَة الظَّاهِرَة لِلسَّنَدِ، أَوْ اعْتِمَاد الذَّهَبِيّ عَلَى تَصْحِيح إِمَامٍ لَهَذَا السَّنَد، أَوْ أَنَّ الرَّاوِي الضَّعِيف بالسَّنَد فِي دَائِرَةِ القَبُولِ عِنْدَ الذَّهَبِيّ، أَوْ صِحَّة الإِسْنَادِ دُونَ فُلَانٍ مِنَ الرُّوَاةِ، أَوْ صِحَّة الإِسْنَادِ كَامِلًا.

وَأَخِيرًا: أُوصِي بِجَمْعِ أَحْكَامِ الْأَئِمَّةِ الْخَاصّةِ بِهِمْ فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ عَلَى وَجْهٍ مُسْتَقِلّ، وَالّتِي قَدْ تَجْمَع بَيْن أَكْثَرَ مِنْ حُكْمٍ لِلْحَدِيثِ؛ وَأَنْ تُعْطَى لِلْبَاحِثِينَ كَرَسَائِل عِلمِيّة؛ لِبَيَانِ هَلْ أَصَابُوا فِي أَحْكَامِهِمْ أَمْ لَا؟

وفي النهاية: بعد هذا السَّرد لأهمّ النتائج الّتي توصلتُ إليها من خلال هذا البحث، والوصية التي أوصيت بها يكون البحث قد أتى على نهايته، وأكون قد أنجزتُ بعون الله تعالى وتوفيقه ما خطّطتُ لبحثه ودراسته، وإني أرجُو الله عزّ وجلّ أن يتقبّل هذا العمل، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وحسنات والديّ، وأساتذتِي، وأن ينفع به كلّ من اطّلع عليه، وأن يتجاوز عمّا وقع فيه من خطأ أو نسيان، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

والحمد لله الّذي بنعمته تتمّ الصالحات، وصلّى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

فهرس أهم المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم (كلام الله رب العالمين).

٢- الأحاديث المختارة، لضياء الدين المقدسي (ت: ٦٤٣هـ). دراسة وتحقيق: عبد الملك ابن دهيش. دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. الطبعة: الثالثة.١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.

٣- أحكام القرآن، لأبي بكر الرازي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ). المحقق: محمد صادق القمحاوي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. تاريخ الطبع: ١٤٠٥هـ.

٤- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، لعبد الحق الأشبيلي، (ت: ٥٨١ هـ). تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، السعودية. ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥م.

٥- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يَعْلَى الخَلِيلي (ت ٤٤٦ هـ). تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس. دار النشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ.

٦- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ) المحقق: علي محمد البجاوي. الناشر: دار الجيل، بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م.

٧- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير الشَّيْبَانِي (ت ٦٣٠ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد ، دار النشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤م.

٨- الأسماء والصفات للبيهقي، لأبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ). حققه: عبد الله الحاشدي. الناشر: مكتبة السوادي، جدة، السعودية. الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م.

٩- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حَجَر (ت ٨٥٢ هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

١٠- أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة، للدكتور: شوقي أبو خليل، دار النشر: دار الفكر – دمشق، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م.

١١- الأعلام، لخير الدين الزِّرِكْلِي الدِّمَشْقِي (ت ١٣٩٦ هـ). دار النشر: دار العلم للملايين –

بيروت، الطبعة الخامسة، مايو ١٩٨٠م.

١٢- الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، لسبط بن العَجَمِي (ت ٨٤١ هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا. دار النشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

١٣- إكمال الإكمال لابن نقطة (ت: ٦٢٩هـ). المحقق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي. الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

١٤- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي (ت: ٧٦٢هـ) المحقق: عادل بن محمد- أسامة بن إبراهيم. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٥- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا (ت: ٤٧٥هـ). دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٦- إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ). المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر. الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٧- الإلمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ). دار المعراج الدولية، دار ابن حزم، السعودية، الرياض/ لبنان - بيروت. الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٨- الأمالي في آثار الصحابة للحافظ الصنعاني، لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ). المحقق: مجدي السيد إبراهيم. الناشر: مكتبة القرآن – القاهرة.

١٩- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم السَّمْعَانِي (ت ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٨م.

٢٠- البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، لمحمد بن علي ابن آدم الإتيوبي الولوي. الناشر: دار ابن الجوزي. الطبعة: الأولى، (١٤٢٦ - ١٤٣٦ هـ).

٢١- البداية والنهاية، لأبي الفِدَاء إسماعيل بن عمر بن كَثِير الدِّمَشْقِي (ت ٧٧٤ هـ)، دار النشر: دار الفكر عام النشر: ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦م.

٢٢- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ). الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٢٣- بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله، لأبي عبد الله ابن المواق (ت: ٦٤٢ هـ). دراسة وتحقيق وتعليق: د. محمد خرشافي. الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض- السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت: ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: المكتبة العصرية - لبنان/ صيدا.

٢٥- تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض الزُّبَيْدِي (ت ١٢٠٥ هـ)، دار النشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.

٢٦- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين (المتوفى: ٢٣٣هـ). المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

٢٧- تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبي سعيد (ت: ٣٤٧هـ). الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

٢٨- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٢٩- تاريخ أصبهان، لأبي نُعَيْم الأَصْبَهَانِي (ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن. دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٠ه -١٩٩٠م.

٣٠- التاريخ الأوسط، للإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي ، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة. الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٣١- تاريخ بغداد، للخَطِيب البَغْدَادِي (ت ٤٦٣ هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٣٢- تاريخ الثقات (الثقات للعجلي)، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت: ٢٦١هـ). دار النشر: دار الباز. الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٣٣- تاريخ دمشق، لأبي القاسم ابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ). المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. عام النشر: ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.

٣٤- التاريخ الكبير، للإمام البُخَارِي (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: منيرة ناجي سالم. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٣٥- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حَجَر العَسْقَلَانِي الشَّافِعِي (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي.

٣٦- التحديد في الإتقان والتجويد، لعثمان بن سعيد أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤ هـ). المحقق: الدكتور غانم قدوري. مكتبة دار الأنبار، بغداد. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.

٣٧- تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، للدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م.

٣٨- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، للإمام الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ). الناشر: دار القلم - بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.

٣٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ السُّيُوطِي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. دار النشر: دار طيبة.

٤٠- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤١- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للذهبي (٧٤٨ هـ). تحقيق: غنيم عباس غنيم- مجدي السيد. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعه الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٢- ترتيب الأمالي الخميسية للشجري (ت: ٤٩٩ هـ). رتبها: القاضي العبشمي (ت:

٦١٠هـ). تحقيق: محمد حسن محمد. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الأولى ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م.

٤٣- الترغيب والترهيب، لأبي القاسم، الملقب بقوام السنة (ت: ٥٣٥هـ). المحقق: أيمن ابن صالح بن شعبان. دار الحديث – القاهرة. الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣م.

٤٤- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم المنذري (ت: ٦٥٦هـ). المحقق: إبراهيم شمس الدين. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٧ه.

٤٥- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي (ت: ٤٧٤). المحقق: د.أبو لبابة حسين.دار اللواء، الرياض،الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٦- تفسير الطبري "جامع البيان في تأويل القرآن"، لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ). المحقق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/٢٠٠٠م.

٤٧- تقريب التهذيب، لابن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد عوامة. دار النشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.

٤٨- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر البَغْدَادِي (ت ٦٢٩ هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت. دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٩- تنزيه الشريعة المرفوعة، لابن عِرَاق (ت ٩٦٣ هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، والغماري. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٥٠- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (ت: ٦٧٦هـ) نشر وتصحيح وتعليق ومقابلة أصول: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٥١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج المِزِّي (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الأولى ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.

٥٢- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين (ت ٨٤٢ هـ). تحقيق: محمد العرقسوسي. مؤسسة الرسالة- بيروت، الأولى ١٩٩٣م.

٥٣- التيسير بشرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

٥٤- الثقات، لابن حِبَّان البُسْتِي (ت ٣٥٤ هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ. وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية.

٥٥- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ). تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان. الطبعة الأولى.

٥٦- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد العَلَائِي (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٧ هـ/١٩٨٦م.

٥٧- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن، الهند. دار إحياء التراث العربي -بيروت، ط: الأولى، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م.

٥٨- حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع السنن)، للسيوطي (ت: ٩١١هـ). مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة: الثانية، ١٤٠٦– ١٩٨٦م.

٥٩- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، للنووي (ت ٦٧٦هـ). حققه: حسين إسماعيل الجمل. مؤسسة الرسالة- لبنان– بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٦٠- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للخَزْرَجِي (ت ٩٢٣ هـ). تحقيق: أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية-دار البشائر- حلب - الطبعة: الخامسة ١٤١٦هـ.

٦١- خلق أفعال العباد، لمحمد بن إسماعيل البخاري، أبي عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ). المحقق: د. عبد الرحمن عميرة. الناشر: دار المعارف السعودية – الرياض.

٦٢- الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر النعيمي الدمشقي (ت: ٩٢٧هـ).المحقق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م.

٦٣- الدعوات الكبير، للبيهقي (ت: ٤٥٨هـ). المحقق: بدر بن عبد الله البدر. الناشر: غراس

للنشر والتوزيع – الكويت. الطبعة: الأولى للنسخة الكاملة، ٢٠٠٩ م.

٦٤- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، للبيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ). الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ.

٦٥- ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لأبي محمد عبد العزيز الكَتَّانِي، تحقيق: عبد الله أحمد سُلَيْمَان الحمد، دار النشر: دار العاصمة- الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ.

٦٦- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لأبي الطيب الفاسي (ت: ٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٦٧- ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين، لشمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). المحقق: حماد بن محمد الأنصاري. الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة. الطبعة: الأولى.

٦٨- رجال صحيح مسلم، لأبي بكر ابن مَنْجُويَه (ت: ٤٢٨هـ) المحقق: عبد الله الليثي. الناشر: دار المعرفة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٦٩- الرد الوافر، لابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ). المحقق: زهير الشاويش. الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ.

٧٠- رسوم التحديث في علوم الحديث، لبرهان الدين الجعبريّ (ت: ٧٣٢هـ). المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي. دار ابن حزم- لبنان/ بيروت. ط الأولى، ١٤٢١ هـ/٢٠٠٠م.

٧١- سؤالات أبي داود للإمام أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ). المحقق: د. زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة. الطبعة الأولى، ١٤١٤ه.

٧٢- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، للبرقاني (ت: ٤٢٥هـ). المحقق: عبد الرحيم القشقري. الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٧٣- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). المحقق: موفق بن عبد الله ابن عبد القادر. الناشر: مكتبة المعارف - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث باللغة العربية ٦٠٠

ملخص البحث باللغة الإنجليزية ٦٠١

مُقَدِّمَةٌ ٦٠٢

المبْحَثُ الأَوَّلُ: التَّعرِيفُ بِالْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ، والنَّكَارَةِ، وَنَظَافَةِ الإِسْنَادِ ٦٠٧

الْمَطْلَبُ الأَوَّلُ: التَّعرِيفُ بِالْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ - بِإِيجَاز -. ٦٠٨

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ النَّكَارَةِ ٦١١

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: مَعْنَى نَظَافَةُ الإِسْنَاد ٦١٣

المبْحَثُ الثَّانِي: دِرَاسَةُ الأَحَادِيث الّتِي حَكَمَ عَلَيْهَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ بِالنَّكَارَةِ مَعَ نَظَافَةِ الإِسْنَادِ ... ٦١٥

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ ٦١٦

الْحَدِيثُ الثَّانِي ٦٢٧

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ ٦٣٩

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ ٦٥٠

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ ٦٦٥

الْحَدِيثُ السَّادِسُ ٦٧٦

الخَاتِمَةُ ٦٨٧

فهرس أهم المصادر والمراجع ٦٨٩

فهرس الموضوعات ٦٩٦

«وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَات»